شهرية تصدر عن الجمعية الوطنية الحجازية العدد (٤٥) ٢٠٠٦/٧/١٥

الحجاز

هذا الحجاز تأمّلوا صفحاته سِفرُ الوجودِ ومعهدُ الآثارِ

السعودية تقود الحملة العربية الرسميّة ضد المقاومة في لبنان وفلسطين

فضيحة الموقف السعودي



الإصلاحيون في المملكة ودروس التجربة الكويتية

الطريق الوهابي الى الحرب الأهلية

في هذا العدد

الدولة السلطانية

يبدو أن التطورات الكبرى التي شهدتها الدول نحو التخفيف من درجة السلطة وتمكين المجتمع من تحمّل مسؤولية إدارة شؤونه العامة لم تعكس آثارها على دول الشرق، وخصوصاً الدول التي كانت تنزع الى احتكار السلطة بصورة كاملة. السعودية تمثل النموّذج الأبرز للدول الشرقية كما ينبيء المسمى الذي أسبغ عليها باعتبارها دولة أسرة وليست دولة أمة.

وبصورة عامة، فقد ارتبطت أزمة الدولة القطرية المشرقية بعقم تكويني، وبقيت تراوح في مربع الاسئلة الوجودية الاولى، وبعد مرور أكثر من قرن على قيام الدولة القطرية بطابعها المؤسسي لم تنجز هذه الدولة مهمة بناء الوطن فضلاً عن تحقيق مشروع إقامة الامة بالمعنى القومي والديني. إن أقصى ما حققته الدولة القطرية هو إنشاء سلطة مركزية مستبدة فئوية، ضلّت الاستقرار بالاستبداد والاستمرار بالاحتكار الشامل للسلطة والثروة، وأصبح مصير الدولة القطرية مرتبطاً بصورة شبه كاملة وحميمية بقدرتها على البطش وصناعة تحالفات داخلية عمودية داخل السلطة وأفقية داخل المجتمع، لجهة ترسيخ السلطة فحسب. ولم يعد خافياً طبيعة التحالفات القائمة على الاستزلام والتواطؤات المصلحية بين مجموعة أفراد متنفّذين داخل السلطة، بما نقل الاهتمام من مجال دولة الامة الى مجال سلطة الفئة، وبالتالي تفجّرت الاسئلة الكبرى المرتبطة بنشوء الدولة القطرية ودورها في المشروع القومي.

إن أولى الاسئلة التي طرحت في زمن المد القومي كانت تدور حول هوية الدولة القطرية، وقد وصمت أغلب الدول ذات المنزع القطري بالرجعية، وكان التنافر قائماً بين ماهو لصيق بالمشروع القومي وبين ماهو حليف للمشروع الغربي. وبطبيعة الحال، فإن جوهر المشكلة يكمن في تكوين الدولة القطرية ذاتها، بصرف النظر عن الاشكال التي تلبّستها.

وكما هو شأن أغلب الدول القطرية المشرقية، فإن السعودية نشأت على قاعدة بناء سلطة مركزية تستعير مشروعيتها ووجودها من التراث السلطاني القديم، الذي ينزع الى تقديس السلطة على حساب بناء الامة التي دخلت في حمى المناظرات الطوباوية، وبالتالي نشأت الدولة لتكون سياجاً للسلطة المقصودة بذاتها.

لم تواجه الدولة السلطانية المشرقية تحديات تمسّ وجودها، فقد وفر النظام الدولي القديم مبررات بقائها ورسوخها، كونها أصبحت جزءاً من دورة المصالح العالمية التي لا تتحقق الا بوجود دول قادرة على تأمين استقرار في مناطق تتوافر على مصادر حيوية للاقتصاديات العالمية، وخصوصاً الغربية. وكان من أفدح أخطاء النظام الدولي توفيره غطاءً قانونياً لسلطنات مستبدة تنعم بالبقاء على حساب متطلبات البناء الدولتي الذي استكملت هياكله عبر منظومة مؤسساتية لتكون في خدمة تعزيز السلطة، ولم تحقق الانتقال الموضوعي نحو الدولة الوطنية.

بقيت النزعة التسلطية ناشطة بالرغم من تغيّر شكل السلطة، فبسط الدولة سيادتها على الشعب والاقليم لم يكن شيئاً آخر غير تمدد جبروت السلطة، بحيث أصبحت العلاقة بل التمييز بين ماهو للدولة وما هو للسلطة مجهولاً، بسبب غياب الفاصلة بينهما وانضواء أحدهما في الآخر. فقد راوحت الاشكالية القديمة بين الدولة التسلطية والدولة الوطنية التعاقدية مكانها فيما كان الجدل السياسي ينصرف بعيداً نحو تشييد بنى نظرية دولة الامة بالمعنى الواسع. ولم يكن مفاجئاً أن يخمد المشروع القومي العربي الذي تحوّل الى ذكرى مؤلمة وإبناً غير شرعي يتنصّل منه الآباء الاوائل للمشروع القومي. ولا ننس دور الحواضن القومية التي أخفقت في بناء نموذج صالح لأن يكون قاعدة انطلاق لمشروع الدولة القومية، بل تحوّلت في وقت لاحق الى مثال للنزعة القطرية الجانحة في قطريتها، واستبدادها، وتخلّفها. وكانت حرب الخليج الثانية في أغسطس ١٩٩١ بمثابة إعلان مراسيم دفن المشروع القومي في مياه الخليج.

منحت حرب الخليج الثانية شهادة جدوى للدولة السلطانية المشرقية، فيما لحق الخزي بالمشروع القومي، وتحوّلت النخبة القومية الى جماعة معزولة هامشية مترهّلة، اضطر بعض أفرادها للانخراط في مشاريع قطرية في بلدانهم. لا شك، أن تفوّق الدولة القطرية على حساب المشروع القومي، لم يكن يعني إنتصاراً تاريخياً لنموذج لا يزيده الاستمرار سوى تشويهاً وإخفاقاً، وتأكد ذلك مع انطلاق حركة العولمة التي عصفت برياحها العاتية أسس الدولة القطرية وأسقطت مبدأ سيادتها.

الانتقال الى الدولة الوطنية لم يتحقق بعد مرور ما يربو عن ثمانية عقود على تأسيس الدولة السلطانية السعودية، لأن تجهيزات الدولة الوطنية مفقودة، ولأن الغاية المنشودة كانت بناء سلطة فئوية مطرّدة، تتمدد باستعمال إمكانيات الدولة.

لا تختلف الدولة السلطانية السعودية عن السلطنات الناشئة في حقب تاريخية بعيدة، كونها تنطلق من ذهنية واحدة تقوم على تجميع السلطة وتركيزها في أقل عدد من الافراد يصل احياناً الى فرد الحاكم ويتحدر الى عدد قليل من أفراد أسرته وحاشيته المقرّبة. وبالرغم من أن الظروف التاريخية أحدثت تبدّلات عميقة في الكيانات السياسية الا أنها لم تسدل الستار على زمن السلطنات رغم فقدانها الصلاحية التاريخية، فهي تستمد قدرتها في البقاء من خلال تثمير التناقضات في الواقع الدولي القائم والفرص التاريخية القليلة، ولكنها بالتأكيد لا تضمن ثباتها الدائم.

وحين تعجز النخبة الحاكمة عن تحويل القوة الى حق تجنح الى تشويه الحق ذاته عن طريق تصميم أيديولوجية سلطانية تتوسل بها لتحقيق غاياتها الخاصة، وتجري حينئذ عملية اختزال الدولة في السلطة المطلوبة لذاتها، وسيبقى الانتقال من الدولة السلطانية الى الدولة الوطنية متوقفاً على تبدّل ذهنية الفئة الحاكمة وتالياً نظرتها الى الدولة باعتبارها شأناً عاماً يرتبط بمجمل أفراد المجتمع وليس شأناً خاصاً يقتصر على أهل الحكم.

تشريح أزمة الدولة

ذهنيّة التصنيف

لم يكن من قبيل الصدفة أن تكون القصيم مسرح تجاذب بين الملك وولي عهده في سياق حالة التناظر الفكري بين تيارات اجتماعية وسياسية متباينة. فقد ظلت القصيم فارزة تاريخية وثقافية في جسم الدولة، وعلى أرضها يلتقي المتنافسون داخل السلطة، ومنها أيضاً يستمدون مشروعية وقوة إجتماعية، فقد أريد لها أن تكون مركزاً للاستقطابات الايديولوجية والسياسية وبقيت كمخزون احتياطي استراتيجي لرجال السلطة. ولا يمكن فهم ذهنية التصنيف دون تحديد الاهمية التي حظيت بها القصيم في تركيبة الدولة، وسياساتها، بل وفي جداول أعمال رجال الحكم، ليس لكون القصيم الحافظة المركزية للرأسمال الرمزي والتاريخي للمنجز السياسي والديني فحسب، بل لكونها دالّة رئيسية على الطبيعية الجوهرية للدولة ذاتها، والتي يمكن منها مقاربة مشكلة التصنيف على مستوى المجتمع والدولة معاً.

كلمة ولي العهد ووزير الدفاع الامير سلطان أمام أهالي منطقة القصيم في مايو الماضي حملت دلالة بالغة، فقد تحدث بلغة تصنيفية تستعيد ذاكرة العلاقة التاريخية والاستراتيجية التي ربطت أهل الحكم بهذه المنطقة. يقول الامير سلطان في سياق تمجيده للقصيم بأنها قلب المملكة، وأن لها تاريخها المجيد، ثم عدّد خاصيّاتها بأن رجالها أول من جلب التجارة، وأول من تعلم العلم وقام بواجبه في القضاء، أول من دخل القوات المسلحة وكان دوره فعالاً، وأول من خدم الدولة ثم أجمل توصيفه بالقول بأن للقصيم مكاناً خاصاً بقلب كل انسان، وأن أباه الملك عبد العزيز كان يمكث في القصيم شهراً كاملاً تعبيراً لمحبته وتقديره لها.

لا ضير في مدح رجل دولة منطقة ما، وإن كان المدح من رجل دولة بوصفه ممثلاً لدولة وليس جماعة أو منطقة يخضع لمعايير من نوع آخر، سيما حين يتضمن المدح عبارات تنطوي على تمييز إزاء المناطق الاخرى، وحين توضع في سياق السياسات العامة للدولة، وحين يكون المادح على صلة من نوع ما (سياسية وايديولوجية) مع هذه المنطقة. ينسحب ذلك أيضاً على تصريحات متكررة للأمير نايف حول التزام الدولة بالعقيدة السلفية، وكونها تسير على نهج السلف.

تنبيء تلك التصريحات، وهي كثيرة ومتكررة، بأن رجل الدولة يفقد صفته التمثيلية المزعومة ليتحول الى مصدر استرضاء فئوي، وممثل لجماعة ومنطقة. قد يجادل البعض بأن تلك التصريحات ذات الطابع التصنيفي غير مقصودة بذاتها، ولا تستهدف المساس بمشاعر المناطق والجماعات الاخرى، وفي أحسن الاحوال فإن الامراء الكبار يغفلون التداعيات المحتملة لتلك التصريحات لدى بقية المواطنين من المناطق والمذاهب الاخرى. والحال، أن هذه التصريحات ليست مقطوعة الصلة عن سياسات الدولة ذاتها ذات الطابع التصنيفي، ويكفي التفاوت الكبير والخطير في نسب التمثيل المناطقي والمذهبي في الجهاز الاداري للدولة.

لا شك أن اختيار الملك عبد الله القصيم كمكان لاطلاق دعوته بوضع حد للممارسات التصنيفية كان موفّقاً، لأن منها انبعثت الافكار المتشددة والجماعات المتطرّفة ومنها أيضاً نشأت ذهنية التصنيف على أساس عقدي. فقائمة المصنّفات الايديولوجية هي ابتكار خاص بهذه المنطقة التي قسّمت المجتمع على اساس انتماءاتهم الفكرية والسياسية والاجتماعية.

لم تقم الدولة على قاعدة تعايش وحقوق متبادلة بين الحاكم والمحكوم، فتكوين الدولة جاء استجابة وتجسيداً لنزعة تصنيفية

من مدينة بريدة المعروفة بكونها العشّ المقدّس للسلفية الطهرانية المتشددة اطلق الملك دعوته بوقف التصنيف، مؤكّداً على أن جميع أفراد الشعب هم (مخلصون) ولا يجوز التشكيك في عقيدة أحد أو وطنيته. في هذه المدينة التي يحظى فيها الفكر المتشدد بمشروعية وحماية فريدة، وفيها أيضاً بدأت حرب الاسماء والنعوتات والاحكام التحريمية النهائية.. جاء منها بدأت معركة متوّهمة بين مؤمنين وكفّار ثم انشقت عن معارك أخرى بنعوتات وأسماء جديدة مفتوحة، فالموافق يصبح من أهل السنة والجماعة والمخالف يصبح ضالاً وبئس القرار. فليس أسهل من إنزال الهزيمة بالخصم في حرب التصنيف، فيكفي ان تسبغ صفة (علماني) في وسط جماعة دينية، ليخلص الحال الى نبذه وإقصائه وربما قتله أحياناً. فالصفات في ثقافة المجتمع هي محمّلة بأحكام عقدية، فالليبرالي والعلماني والحداثي هم في وعي السلفي كفّار أو مشركين ولكن متخّفين تحت عناوين أخرى. والأمر، بالتأكيد، لا يتوقف على السلفي، فحرب المصّنفات الأيديولوجية تستعر داخل التيارات الفكرية وتمتد الى أفراد المجتمع قاطبة. فالآخر - غير السلفي، له اضبارة حكمية مماثلة وقد لا تنجو من نزعة اقصائية شرسة، فعدوى التصنيف قد أصابت القطاع الأكبر من المجتمع، بحيث لم يعد يرى الافراد في غير التصنيف سبيلاً لتحديد المسافات فيما بينهم، لتتلوها عملية تحديد المواقف أيضاً.

ترديد النعوتات دون وعي يشي بالافراط الشديد في الاستعمال، فقد يردد البعض كلمة (علماني) أو (صوفي) أو (سلفي) كما يردد ماركات تجارية أو أسماء مدن، أو حتى طبخات معينة، لا يدرك من ملامحها ولا تفاصيلها سوى ما شاع بين المتماثلين ذهنياً.

ضراوة النزعة التصنيفية تخبرنا بحضور النعوتات وتوظيفها في معادلة الصراع المؤسس على تقسيم الافراد والجماعات بحسب متبنياتهم الفكرية، وهي من الكثرة المفرطة بحيث باتت تستعمل داخل الدائرة الصغيرة ضمن الدوائر الاخرى المتوسطة والكبيرة التابعة لمدرسة فكرية واحدة، كما هو حاصل داخل المدرسة السلفية السعودية، حيث تولّدت أسماء غير معروفة وطار صيتها في آفاق الاعلام السجالي، حتى صارت أسماء العوائل بصمات جاهزة لتيارات فكرية. فذهنية التصنيف أنتجت نعوتات متناسلة، تصل في إفراطها الى حد إسباغ نعت ما على شخص بمفرده بوصفها ممثلاً لتيار أو

جماعة قليلة أو كثيرة العدد.

تتفتح المدركات الذهنية لطلاب المرحلة الابتدائية على قائمة تصنيفات تحتمل أحكاماً عقدية وفقهية، مثل (علماني) و(فرق ضالة) و(مشركين) و(تيارات إلحادية)، لتنشأ ذهنية التصنيف بين التلاميذ وتحدد طبيعة الروابط التي تسود بينهم بل وبينهم وبين العالم الخارجي، ولا يكاد ينهون مراحل الدراسة الاولية حتى يتقن التلاميذ فن التصنيف، ليحددوا الـ (مع) والـ (ضد)، ثم ينتقل التصنيف الى المجال الجامعي، حيث يخوض الطلاب محنة الانتماءات الايديولوجية والمذهبية والمناطقية، (ليبرالي، علماني)، (صوفي، رافضي)، (نجدي، حجازي) وتنشق القائمة الواحدة عن قوائم أخرى.

المثير للسخرية ان لعبة التصنيف التي كانت تديرها الدولة والتيار الديني الحليف لها، باتت صالحة للاستعمال الضدي فيما بينهما، فبينما توصم الدولة الجماعات المسلّحة بـ (الفئة الضالة)، فإن الدولة أصبحت في تصنيف الجماعات تلك هي (الدولة السلولية)، وهذا التقاذف، في نهاية المطاف، جزء من ماكينة التصنيف التي تعمل بدون انقطاع.

في استطلاع للرأي قامت به صحيفة (الوطن) في ١٨ مدينة ومحافظة لمعرفة وعي المجتمع بطبيعة التصنيفات المذهبية والفكرية والاجتماعية في المجتمع ونشرت نتائجه في السابع من يوليو، خلص الى أن ٢٢ بالمئة من السكان يعتقدون بتشابه المواطنين في الافكار فيما نفى ٧٨ بالمئة ذلك. وعن الاماكن التي سمعوا فيها عن تصنيفات (علماني، ليبرالي، اسلامي، جامي، سروري، صحوي) ذكر ١٥.٤ بالمئة بأنهم سمعوا عنها في المدرسة، وأن ١١.٤ بالمئة سمعوا عنها في المسجد، و٤٤.٢ بالمئة من الصحف، و٤٥.٨ بالمئة من التلفزيون، و٤٣.٣ بالمئة من الانترنت، و٢٧.٣ بالمئة عن طريق الاصدقاء، و٩.٥ بالمئة عن طريق الاقارب، و٢٢.٩ بالمئة في المناسبات العامة. وحول سؤال عن تأثير التصنيفات على موقفهم وتعاملهم مع أصحابها أجاب ٥٥ بالمئة من أفراد العينة بالايجاب.

وبالرغم من التحفظات على طبيعة الاجابات المتوقعة من العينة في ظل أجواء غير محايدة، وغياب تقاليد استطلاعية تمنح الافراد قدرة على التعبير بحرية ووعي تام وإلمام بحجم تأثير كل عامل في مقابل العوامل الأخرى، فإن نتائج الاستطلاع تعكس الى حد كبير التشبيع الثقافي المؤسس على عقلية التصنيف، والتي ترى بأن المواقف يجب أن تتحدد بناء على المعتنق الفكري والعقدي.

وفي حمى التراشق بالنعوت، يذهل الجميع عن أصل نشأة تلك الذهنية التصنيفية، والمخاطر الكامنة فيها، ونتائجها الكارثية على الفرد والمجتمع وصولاً الى الدولة، التي تشرب من الكأس الذي سقته لغيرها ابتغاء ترسيخ أسس السلطة عبر اشغال الجميع في حرب تصنيف شعواء.

فالدولة من حيث تأسيسها قامت على أساس الفرز والتصنيف، كمتطلب هيمنة، وبدأت أول مرة على أساس عقدي: مؤمن وكافر، ولذلك كانت الغارات العسكرية على المناطق في شبه الجزيرة العربية تندفع انطلاقاً من خلفية عقدية، وكانت المصادر التاريخية شبه الرسمية تتحدث في تأريخها للغزوات على المناطق بعبارة: وانطلقت جيوش المسلمين.. وغزا المسلمون.. وانتصر جيش المسلمين.. في استدعاء لذاكرة الغزوات الاسلامية والحروب بين المسلمين والكفار.. وهذا من شأنه ابلاغنا طبيعة الدولة المراد إنشاؤها، وطبيعة الروابط بين الحاكم والمحكوم.

فلم يكن تأسيس الدولة قائماً على قاعدة تعايش مشترك، وقائمة حقوق وواجبات واضحة ومحددة تكون مورد اتفاق الحاكم والمحكوم، ولذلك جاءت بنية الدولة استجابة وتجسيداً لنزعة تصنيفية، على أساس: عقدي، مناطقي، وقبلي. ووفق هذه النزعة، كانت الروابط بين الافراد والفئات في أبعادها الاجتماعية والسياسية والثقافية وحتى الاقتصادية مشدودة بنوع من التحالفات العصبانية كصورة أمينة لحالة الدولة ذاتها القائمة على أساس تصنيفي.

مسؤولية التصنيف تقع على عاتق الدولة، التي أرست بسياساتها تقسيم المجتمع بحسب انتماءاتهم المذهبية والمناطقية والقبلية

نشأ التحالف السياسي الديني عام ١٧٤٤ لشرعنة الحرب على المناطق المجاورة من منطلق: ملك الآباء والاجداد، ونشر العقيدة السلفية، وكان ذلك بداية تقسيم المجتمع على أساس قبلي، ومناطقي، ومذهبي. وبعد قيام الدولة لم يتخلص المنتصرون من عتاد حرب التأسيس، بل أعيد توظيفه في ترسيخ السلطة وتوفير مبررات استمرار الهيمنة على مقدّرات الدولة.

لا يمكن تحقيق مبدأ التعايش السلمي في هذا البلد دون إزالة تراث الفرز والتصنيف، واعادة تأسيس الدولة على أسس وطنية جامعة. فالمجادلات الفكرية بين قوى سياسية متعددة هي تمظهر لواقع تم تشييده من قبل الدولة وقد ترك تأثيراته المباشرة والخطيرة على المجتمع، وبالتالي فإن إنهاء حالة التصنيف لا يتوقف على مجرد قطع الطريق على المناظرات الفكرية، لأن التصنيف مندسّ في خلايا الوعي العام، ويترجم نفسه في سلوك الافراد والجماعات وصولاً الى الدولة.

وتجدر الاشارة الى التفريق بين التصنيف حين يراد منه الحط من شأن فرد أو جماعة، والتصنيف باعتباره انعكاساً طبيعياً لحالة الاختلاف بوصفه خاصيّة جوهرية في بني البشر عموماً، وأن مبدأ التعايش المشترك والتعارف محثوث بحالة الاختلاف، فالتعايش إنما يتم بين مختلفين وليس متوافقين، أما التصنيف بالطريقة القائمة في هذا البلد فيهدف الى إحداث قطيعة وتمييز ونبذ وقد يتحوّل في بعض الاحيان الى صراعات وحروب، كالتي سبقت قيام الدولة السعودية بل كان مبرر اشتعالها.

خطورة التصنيف على أساس أيديولوجي أو مناطقي أو قبلي يكمن في كونه يستبطن إلغاءً ضمنياً لحالة الاختلاف الطبيعية وتالياً تقويض مبدأ التعايش المشترك، بل وما ينبني عليه من ضمانات حقوقية متبادلة. فالقبول بالآخر، يتضمن التزاماً إزاءه، أما في حال نبذه ابتداءً فليس هناك مكان للحديث عن حقوق متبادلة وواجبات مشتركة.

وكما هو شأن مشكلات عديدة يتم تجاهل أهمية تشخيصها بصورة دقيقة، فإن ذهنية التصنيف الحاكمة كمشكلة عميقة الجذور لها امتداداتها في الثقافة الدينية السائدة، والسياسات الحكومية، والوعي الاجتماعي، تعجز عن وضع حلول جوهرية مستندة على تشخيص أمين ودقيق للمشكلة المراد حلها.

وبطبيعة الحال، فإن معالجة ذهنية التصنيف تقع على عاتق الدولة، التي قامت في الاصل على تقسيم المجتمع بحسب انتماءاتهم المذهبية والمناطقية والقبلية، ولذلك تنزع الدولة الى البدء من نقطة خارج مجال تحمّل المسؤولية الابتدائية، وتميل الى فبركة حلول سطحية، تتعلق بدرجة أساسية بالانعكاسات السياسية التي تحدث إضطراباً في موقع السلطة. لحظنا ذلك في طبيعة المقاربات لمشكلات عديدة منها التكفير في مناهج التعاليم الديني، والعلاقة مع الآخر، والمصادر الايديولوجية لجماعات العنف، وحتى الاستبداد السياسي قابل للمقاربة المشوّهة، بأن يرمى بدائه طرف خارج السلطة. وباختصار، تمثل ذهنية التصنيف في المجال الفكري انعكاساً لذهنية طاغية مطردة في مجالات أخرى، وهي حاضرة بكثافة في خطاب وسلوك الدولة.

جنسية العنف السعودي متفوقة حتى إشعار آخر

وكرُ الخفافيش

منذ حوادث الحادي عشر من سبتمبر بدأت لعبة اللوم (blame game) بين السعودية والمتضررين الكثر من دوامة العنف التي ضربت ـ ومازالت تضرب ـ بعشوائية كل أرجاء العالم، لا تفرّق بين مناطق آمنة وأخرى محايدة، فقد أرست القسمة الايديولوجية للعالم الى دار حرب وكفر ودار إيمان وسلم معادلة المواجهة الكونية، فأصبحت الحرب خاضعة لثنائية الخير والشر من منظور من قرر خوضها ابتداءً. ومن سخرية الصدف أن يلتقي منطق الرئيس الاميركي جورج بوش (من لم يكن معنا فهو ضدنا) مع منطق الجماعات العنفية (فسطاط الخير وفسطاط الشر بحسب لسانية ابن لادن).

لا نبتغي هنا التحقيق في المضامين الايديولوجية بانعكاساتها السياسية والاجتماعية، وإنما الاهم من ذلك هو جنوح السعودية وبخاصة الرعاة الاساسيين لصانعي الفكر المتطرف للبحث عن كبش فداء يلصقون به تهمة تفجّر العنف في أشكاله السادية وغير المسبوقة. فالامير نايف وزير الداخلية كررها مراراً بأن العنف بضاعة مستوردة، وأن المنبع الفكري يقع خارج الحدود، وبصورة محددة في أرض الكنانة. فقد راعه هول المخزون التفجيري للتطرف الفكري الذي يتمدد بسرعة فائقة، ويبعث رسائل الدم والفزع في بقع مكتظّة بالبشر، ويحقق انتشاره الواسع عن طريق إفناء مظاهر الحياة في كل المناطق التي يتواجد فيها. ربما يجهل صانعو ورعاة الفكر المتطرف القوة التفجيرية الهائلة الكامنة فيه، وقد يفسّر ذلك الدهشة التي أصابتهم من وراء مشاهد الانتحاريين وهم يحيلون من أجسادهم قنابل بشرية، وقد يكون جحود الامير نايف برواية ضلوع ١٥ سعودياً في هجمات الحادي عشر من سبتمبر تعبيراً خالصاً عن تلك الدهشة والجهل معاً. كانت ساحة الجهاد الافغاني بالرغم من التغطية الاعلامية الواسعة تخفي أسرارها، وقصص البطولات التي لم تكتب الا بصورة عابرة، ربما بسبب الانشغال العالمي بالحرب العراقية الايرانية حينذاك، وربما لحاجة الاطراف الضالعة في الجهاد الافغاني لستار السرية حتى لا يطلع الفجر على حقيقة التحالفات الخفية.

لم يكن المشاركون العرب في مشروع الجهاد الافغاني فئة متميزة عن غيرها من المجاهدين الافغان، ولذلك لم يكن العالم يعرف سوى القليل عن أعمال استثنائية قام بها هؤلاء. صحيح، أن دخول العنصر السلفي على خط الجهاد الافغاني في النصف الثاني من عقد الثمانينيات قد أحدث ضرراً فادحاً وتسبب في إحداث انقسام خطير في الجبهة الافغانية وقد كتب المراقبون للشأن الافغاني حينذاك كيف أن دخول عناصر سلفية الى افغانستان قد أدى الى افتراق البيادق والتقاء البنادق، وأصبح شيوخ السلفية الذين دخلوا أفغانستان في السنوات الاخيرة من الجهاد ضد السوفييت يخضعون المجاهدين الافغان الى دورة دعوية امتحاناً لالتزامهم بتعاليم السلف، في عملية إعادة أسلمة المجاهدين، تبدأ من نطق الشهادتين وتمرّ بامتثال سيرة السلف في التعامل مع المبتدع والضال وفاسد العقيدة، ووصولاً الى عملية تغيير المجتمع وآلياته، الأمر الذي أدى الى انفلاق حاد في المجتمع الافغاني.

> **الإنتشار السلفي بدأ إعلامياً مع انحدار الإمبراطورية السلفية، فبزغ نجم شخصيات بالغة السطحية في وعيها السياسي والمعرفي**

دخلت العناصر السلفية الى أفغانستان بنية السيطرة على جهاده، وإدارة مشروعه السياسي، وقد نجح المال السعودي في تحقيق أغراضه بدعم من الولايات المتحدة الاميركية التي كانت توفر الدعم السياسي والتقني لمشروع الجهاد. وربما كانت المصاهرة غير الشرعية بين هذه العناصر قد غيّبت عنصر البطولة والتميّز لدى هؤلاء المشاركين في الجهاد الافغاني، حتى اذا عاد ما يسمى بالافغان العرب الى ديارهم بدأت لعنة التواطؤ تلحق بكل الاطراف الضالعة في المشروع الجهادي الافغاني. فأصبح الافغان العرب في مواجهة الانظمة الداعمة لها ابان مرحلة الجهاد في افغانستان، واستمرت المواجهة بين الطرفين طيلة عقد التسعينات، ومع تسوية الصراع الدولي وانتقال النظام العالمي من صيغة القطبية الثنائية الى القطبية الواحدية واطلاق حلف الناتو مشروع الخصم الاصولي في العالم، الذي تعزز وتعبأ بنظرية صدام الحضارات، أصبحت المواجهة في بادىء الأمر بين الحركات الاسلامية، بصرف النظر عن إتجاهاتها السياسية واستراتيجاتها في التغيير، وبين الانظمة العلمانية بدءاً من الجزائر ومروراً بمصر والاردن وانتهاءً بالخليج.

عالم يتغير: وهجٌ سلفي جديد

ومع لحظة تدمير برجي التجارة العالمي في نيويورك في الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ بدأت صورة العالم تتغير، بل وبدأ شكل جديد للصراع الدولي، ودخلت المعركة بين أصوليات متطرفة والنظام الدولي بقطبه الاحادي مدعوماً بتحالف أميركي ـ أوروبي. هنا بدأت أول عملية مناجزة مفتوحة بين حلفاء الامس في الساحة الافغانية، حيث عثر الافغان العرب على وهج مفقود خلال السنوات السالفة، التي لم تحقق لهم الكاريزما الشعبية والاعلامية، فجاء التقاء الذرى: ذروة الاصولية الدينية المتطرفة مع ذروة القوة العالمية الطاغية.

ولا شك، أن التشبيع المتواصل للذاكرة العربية

والاسلامية بتراث الاستعمار الاوروبي والطغيان الاميركي مشفوعاً بالتحالف المفتوح مع الكيان الاسرائيلي الغاشم، قد أضاف مكوّناً رئيسياً لصناعة صورة البطل، إن لم يكن المخلّص المنتظر خروجه من باطن المجتمعات العربية والاسلامية المقهورة سياسياً واجتماعياً. عملية إنتقام المتدرّبين في والمتخرّجين من معسكر الجهاد الافغاني بإدارته الاميركية كانت بمثابة رد فعل على خديعة لم تكن مدركة.

فقد دخل هؤلاء البسطاء في معركة تفوق حجم إدراكهم الذهني ورشدهم السياسي وفوق هذا عدّتهم العسكرية، ولم يكن يعلموا يوم وطأوا أرض الجهاد في أفغانستان أنهم باتوا جزءاً من لعبة دولية، إن لم يكن (جيش مرتزقة) غير نظامي. وقد أفاقوا من غفوتهم بعد أن استكملت الولايات المتحدة إحكام قبضتها على العالم بأسره، بعد سقوط الاتحاد السوفييتي. وليس مستغرباً أن يعود الافغان العرب بقليل من الفخر رغم تحرير افغانستان وخروج الجيوش السوفييتية منها، بل إن ردود أفعال الافغان تنبىء عن عودة لا تشبه عودة المنتصرين الى ديارهم، بل هي عودة مرتبطة بخديعة وارتفاع الستار عن جهل أحاط بهم.

تجدر الاشارة الى عامل رئيسي لعودة الافغان العرب الى ديارهم، وهو الاقتتال الداخلي الذي اندلع بين فصائل المجاهدين الافغان والذي يعود في أحد مولدّاته الى التعبئة الايديولوجية ذات الطبيعة الانقسامية، فقد خرجت القوات السوفييتية من أفغانستان، وبدأت حرب المغانم بين القادة الافغان بصورة شرسة واستئصالية، فاضطر الافغان العرب النجاة بأنفسهم بعد أن ضيّقت باكستان الخناق عليهم، فقررت قيادات الافغان العرب اعتماد مبدأ الانتشار والانتقال الى المناطق المؤهّلة لاحتضان العائدين وتشكيل بؤر جهادية قابلة للتمدد، فاختارت مناطق فقيرة ولكنها تنطوي على محفّزات تتناسب والقدرة التعبوية والايديولوجية للعائدين من أفغانستان، فكانت السودان واليمن والصومال أراض صالحة لاستزراع مشروع جهادي أممي، ولعب المال السعودي دوراً رئيسياً في عملية التأسيس لقواعد القاعدة.

انتقل اسامة بن لادن الى السودان لوجود حكومة تعتنق مشروعاً إسلامياً وكانت في بداياتها تناصر قضايا التحرر من الهيمنة الغربية على خلفية دينية وحضارية، وانتقل قسم آخر من القيادات الوسيطة الى اليمن والصومال، وقد شارك قسم من هؤلاء في حرب اليمن، ثم بدأ التصعيد الخطير في مسرح المواجهة مع الغرب بضرب السفارة الاميركية في نيروبي في آب ١٩٩٨، حيث بدأت حملة ملاحقة واسعة النطاق للافغان العرب اضطروا إثرها الى العودة الى أفغانستان بعد أن بدأت قواعدهم تضرب في السودان واليمن والقرن الافريقي.

وكان قيام حكومة طالبان سلوة ظرفية لدى كثير ممن لفظتهم بلدانهم، ولم يحظوا فيها باستقبال يليق بهم، بعد أن أنجزوا مهمة تحرير بلد من ربقة الاحتلال. لقد عاد كثير منهم الى المحضن الافغاني، الذي خيّل لكثيرين أن دولة طالبان أصبحت (القاعدة) التي سينطلق منها مشروع الامة الاسلامية العالمية. وفي تلك التربة زرعت القاعدة أحلامها الكونية، ومنها انطلقت قوافل الانتحاريين الى كل أرجاء العالم. وهنا تجدر الاشارة الى الاختطاف المفاجىء للمشروع الجهادي الافغاني، حيث تأسست الدولة الطالبانية بمباركة باكستانية سعودية. أما الطرف الاميركي الذي كان يدير لعبة إزاحة المواقع، فكان يتحيّن فرصة احتواء أكبر تدخل الى جانب العراق وايران افغانستان.

في الداخل الافغاني كانت القاعدة بفكرها السلفي المتشدد وعناصرها السعودية والعربية الموتورة تعدّ لعملية انتقام نوعية، تصعد بها الى ذروة المواجهة العسكرية والاعلامية، وتعيد بها جزءاً من الاعتبار النفسي والسياسي المفقود. وهنا نقطة المفارقة الجوهرية بين سيادية حركة طلبان وسيادية تنظيم القاعدة على التراب الافغاني، ولعل سؤال من يحكم أفغانستان آنذاك: ملا عمر أم أسامة بن لادن كان وجيهاً بل وبالغ الدقة.

فالاخير كان يشعر بأنه أحد صنّاع النصر في أفغانستان، وهو أحد كبار مموّليه المباشرين وغير المباشرين، بمعنى أنه كان قناة يعبر من خلالها الدعم المالي القادم من السعودية ودول خليجية اخرى مثل قطر والامارات الى افغانستان ـ الدولة، المشروع السياسي والايديولوجي. أما حركة طالبان التي كانت مجهولة الهوية والنشأة

حوادث ٩/١١ وما بعدها نفخت روحاً قتالية جديدة في الأفغان العرب، وأغرت كثيراً منهم للقيام بأعمال إنتحارية استعراضية

والتمويل، فمثّلت جزءاً من مشروع سياسي تتظافر فيه جهود تنظيمية محلية وخارجية، وليس أسامة بن لادن سوى أحد أبرز الاطراف الضالعة في بنية الحركة الطالبانية والقيادة الظل في افغانستان، إن لم يكن الممثل السعودي غير الرسمي في حكومة طالبان، جنباً الى جنب الامير تركي الفيصل، السفير السعودي في واشنطن.

حركة الجهاد الافغاني، والافغان العرب، وتنظيم القاعدة، وابن لادن، كلها مكوّنات كانت تقع خارج المجال الحيوي العربي بل والمخيال الشعبي الاسلامي بصورة عامة حتى لحظة إعلان الرئيس الاميركي جورج بوش عن ضلوع تنظيم القاعدة في تفجيرات الحادي عشر من سبتمبر، وقد يكون الرئيس الاميركي أول من أعلن عن وجود تنظيم إسمه القاعدة، فهو صاحب البيان الاول، وما جاء لاحقاً كان إتماماً لعملية الظهور المتصاعد لشخصيات مغمورة سابقاً في الفضاء الاتصالي العالمي، حيث أغرق هذا الظهور الاعلامي لقيادات شبكة القاعدة طيفاً واسعاً من الشخصيات الاسلامية من طنجه الى جاكرتا، وأصبحت الكاريزما الدينية مرتبطة بالنضالية السياسية الموجّهة في المنازلة مع الولايات المتحدة والغرب بصورة عامة.

هنا يبدأ الانتشار السلفي إعلامياً، وهنا أيضاً تتحطم الامبراطورية السلفية، وهنا تلتقي المفارقة التاريخية: بزوغ نجم شخصيات بالغة السطحية في وعيها السياسي ومستواها العلمي والمعرفي لا تلوي سوى على روح قتالية ساديّة، فيما تتآكل أطراف المشروع السلفي الكوني، حيث ينخرط أفراده ضمن كتائب الانتحاريين دون رسالة واضحة، في عملية اختزال للمشروع السلفي الكوني. إنها، تحوّلت بعد عقدين من الانبثاث العالمي، الى إطروحة خرساء، يتم استبدال الفكر بالدم، والعقل بالقتل، والحوار بالموت، يمنطقها المتورّطون في المشروع بأن الغرب لا يفهم الا لغة السلاح والقتل، على غرار قول الشاعر السيف أصدق أنباءً من الكتب. وفي حقيقة الأمر، أن توسل هؤلاء بالقوة الغاشمة يشي بضحالة المنسوب الفكري والتعليمي لديهم، وهو ما يدفعهم الى اعتماد الدوي ولغة الدم القاني والاضواء الفاقعة التي تسلّط على الرؤوس المقطوعة، والاشلاء المنثورة، والدماء المسفوكة.

وفي تقديرنا أن حوادث الحادي عشر من سبتمبر وما بعدها والتشبيع الاعلامي المصاحب لها نفخت في الجماعات السلفية المغمورة بما فيها زعامات القاعدة روحاً قتالية جديدة، وأغرت كثيراً من عناصرها للاضطلاع بأعمال ذات بعد استعراضي لافت، وهو ما تظهره وسائل التعبوية الاعلامية والالكترونية بوتيرة متواصلة.

لقد دشّنت تلك الحوادث عصر الانفجار السلفي، الذي انتقل من الفكر الى الفعل، وبات يمارس ما انطوى عليه ذهنه من رؤى أيديولوجية بطابعها اليوتيبي والمانوي، فأصبح الدين مختزلاً في الجهاد والجهاد مختزلاً في القتال والقتال مختزلاً في الانتحار، وأصبح الاخير مغتسلاً بارداً وشراب لدى أولئك الذين يبحثون عن خلاص أخروي عاجل ينجيهم من حسابات عسيرة لقاء ما اقترفوا من موبقات في ماضيهم، ووسام شرف دنيوي يضعهم في قائمة الابطال.

قد يكون البزوغ الاعلامي اللافت للمتطايرين من (وكر الخفافيش) في أفغانستان كان مغرياً للاندفاع الهستيري في محارق الموت، فالتغطية الاعلامية المتميّزة التي يحضى بها الانتحاريون رفعت عقيرتهم لخوض غمار معارك أشد شراسة لانجاز عرض باهر في فن الموت، ويفتح شهية الذين يبحثون عن حلم العظمة في وقت قياسي،

تحت غطاء أيديولوجي تسويغي يتوافر على مبررات الفناء المشروع.

صنّاع عقيدة الفناء والافناء يندسّون بين خلايا الجماعات المسلّحة ويملكون القدرة الفائقة على الانسحاب التكتيكي وبهدوء. في الدولة السعودية، ثمة من يقوم بتأمين الغطاء السياسي والأمني لعملية الانسحاب تلك، كما يتم يتأمّن غطاء مماثل لعملية العودة من بوابة أخرى، وهي تكتيكات تدور في فلك هدف واحد: إبعاد شبهة التورط في كرنفالية الدم المسفوح في بقع لم تتعرف على الافكار السلفية المتطرفة الا عبر مواد متفجّرة وضعت في حافلات أو زرعت في سوق شعبي، ثم ينتهي المشهد الدموي، ويسدل الستار على لا رسالة، ولا قضية، ولا هدف، سوى حصد أرواح أكبر عدد من الابرياء.

التمثيل السعودي في مشروع الدم العراقي

على مدى السنتين الماضيتين، بدا في حكم المؤكّد تفوّق العنصر السعودي في المشروع الانتحاري في العراق فضلاً عن بقع عديدة من العالم، وبحسب تقديرات عراقية شبه رسمية أن الانتحاريين من الجنسية السعودية يمثّلون ٦٠ بالمئة. معلومات كهذه تنطوي على إشارات بالغة الدلالة، فهي لا تمدّنا بمجرد معطى رقمي، وإنما تشي بحجم التعبئة الداخلية التي أنتجت هذه النسبة المتفوّقة وزجّت بتلك العناصر الى محرقة الموت خارج الحدود، بل وفي تربة لم تطأها أقدامهم من قبل، فضلاً عن أن يتقنوا قراءتها بصورة صحيحة وعملية، خارج سياق الرسالة الايديولوجية التي دسّها صناع الفناء والافناء في أذهانهم.

لا ريب، أن التمثيل السعودي رفيع المستوى والعدد في المشروع الانتحاري داخل العراق وخارجه يطيح بدعوى الذيول الخارجية للفكر المتطرف، ويضغط بشدة لجهة البحث عن مكامن التعبئة الايديولوجية في الداخل بدرجة أساسية. ربما خفّف اعتلاء أسماء غير سعودية سنام القيادة في الجماعات الانتحارية في العراق الضغط النفسي لبعض الوقت، وربما كان اختطاف الزرقاوي لحزمة ضوء كثيفة خلال الفترة الماضية قد حجب معلومات بالغة الخطورة عن الخطوط الخلفية والطبقة القيادية الوسيطة في التنظيمات المسلّحة داخل العراق، وخصوصاً أحجام التمثيل للجنسيات فيها، ولكن مقتل الزرقاوي قد أعاد الى الواجهة سؤال التمثيل مرة أخرى.

حاولت السلطات الامنية السعودية القيام بخطوة استباقية بعد مقتل الزرقاوي، عبر دفع تهمة زيادة حجم التمثيل السعودي في الجماعات المسلّحة داخل العراق. تنطلق الخطوة الاستباقية السعودية من نقطة الانتصار على شبكات الارهاب في الداخل، وكسر شوكته، وتحطيم خلاياه، وأن ما يقوم به بين حين وآخر لا يتجاوز حد إثبات الوجود والبقاء على قيد الحياة. في غضون ذلك، تنبّه السلطات الامنية الى أن الحرب على الارهاب لم تضع أوزارها، وأن المعركة مع الارهابيين ماتزال قائمة، رغم كل الضربات الساحقة التي أصابته في الداخل. وهنا تنشق الرواية الأمنية السعودية عن معطى جديد، يهدف الى ضرب الرواية الشائعة حول تفوق العنصر السعودي.

بيان وزارة الداخلية السعودية في الرابع والعشرين من يونيو الماضي حول اعتقال ٤٤ شخصاً يشتبه في تورطهم بالارهاب ويشكلون (خلية مترابطة) في أنحاء المملكة، سيكون دليلاً إضافياً على أن الجماعات المسلّحة لا تزال تجذب عناصر جدد الى داخل خلاياها. البيان لفت بصورة متعمدة الى وجود عناصر أجنبية: صومالي وإثيوبي وعراقي. وهنا تبدأ الهجمة المرتدّة أو المعاكسة للسلطات الامنية السعودية التي خضعت طيلة السنتين الماضيتين لاتهامات تورط مواطنيها في دوامة العنف داخل العراق.

ولاستحالة اضطلاع الصومالي والاثيوبي بأدوار قيادية بحسب النزوع العنصري داخل التيار السلفي ببنيته القبلية وكما تعكسه الادبيات السلفية بوضوح، فقد أرادت من وراء ذكر العراقي توسيع مسرح الجريمة وخلط الاوراق. تقول الراواية الامنية بأن هذا العراقي مبعوث من تنظيم القاعدة لاعادة بناء الخلايا في السعودية، الأمر الذي يمنح السعودية شهادة الضحية بدلاً من الجلاد. يعزز هذه الرواية تصريحات سابقة للزرقاوي قبل مقتله بفترة وجيزة الى ادخال السعودية والاردن ضمن دائرة العمل الجهادي.

البزوغ الإعلامي للمتطايرين من (وكر الخفافيش) في أفغانستان كان مغرياً للاندفاع نحو محارق الموت في العراق

ما يلفت الانتباه هو تسليط الضوء المتأخر على العنصر الاجنبي في تنظيم القاعدة في جزيرة العرب، وكأن هناك من تنبّه الى لفتة كانت غائبة ودليل براءة مهمل في قضية الاتهامات المتزايدة ضد التورط السعودي في دعم الارهاب في العالم. بدأت السلطات الأمنية السعودية تعيد قراءة قوائم المطلوبين بغرض إبراز العناصر غير السعودية، مثل اليمني خالد حاج الذي احتسبته السلطات الامنية السعودية خليفة يوسف العييري المؤسس لتنظيم القاعدة في السعودية والذي لقي حتفه في يونيو ٢٠٠٣، كما بوأت السلطات الامنية المغربي كريم التهامي منصباً قيادياً، ويونس الحياري الذي عدّته قائد التنظيم في السعودية حتى مقتله في يوليو ٢٠٠٥، وكذا الحال لعدد من أعضاء التنظيم من جنسيات كويتية وموريتانية ويمنية وتشادية ومغربية أريد من إعادة تسليط الضوء عليها تحقيق موازنة تعتقد الحكومة السعودية بأنها أغفلتها في المرات السابقة حيث كان العنصر الاجنبي حاضراً في التنظيم والعمل المسلّح.

ضعف الرواية السعودية هذه المرة لا يكمن في العثور على عراقي ضمن قائمة المشتبه بهم، فما ينطبق على السعودي في العراق ينسحب على العراقي في السعودية من حيث الجهل المتبادل بالمناطق التي يخوضون على ترابها معاركهم الدامية، بما يجعل تسليم القيادة لعراقي في بلد كالسعودية، التي تحضن صنّاع الفكر المتشدد، وقيادات ميدانية متمرّسة في العمل المسلّح أمراً مريباً بل ومرفوضاً من قبل (تنظيم القاعدة في جزيرة العرب). ثم ماذا يمثل وجود عنصر عراقي في خلية إرهابية في السعودية بالمقارنة مع مئات السعوديين المتورطين في عمليات انتحارية وارهابية دموية داخل العراق؟

إن مجرد وجود علاقة مطردة بين فروع التنظيم في العراق وعدد من دول الجوار وخصوصاً السعودية والاردن لا يعني البته انتشاراً قيادياً بالطريقة السارية في العراق المفتوح على تنظيمات متشابكة من جنسيات متعددة، كما لا يخفي آثار مصادر التمويل والتوجيه والتفوق العضوي في التنظيمات المسلّحة الكبرى. صحيح أن هناك محاولات جادة من قبل تنظيم القاعدة لاعادة بناء فرعه في الجزيرة العربية بعد إصابته بكسور مضاعفة خلال السنتين الاخيرتين، ولكن لا يعني ذلك ضعف انتاجية الداخل السعودي في مجال توليد قيادات أخرى محلية، فضلاً عن أن الرواية الامنية تريد إيصال رسالة واضحة بأن السعودية ليست وكراً للفكر المتطرف والمتطرفين، وهذا ما أرادته من إبراز العنصر العراقي في قائمة المشتبه بهم.

مقولة (تصدير الارهاب) للسعودية من العراق ليست من قبيل: بضاعتنا ردت إلينا فحسب، بل هي تعبير عن نوايا دفع مركز الجاذبية من السعودية الى العراق، على خلفية الافادة من تصريحات سابقة للزرقاوي. مع أن واضعي الرواية الامنية السعودية يدركون أن تنظيم القاعدة في السعودية ظل محتفظاً بهويته المحلية في أوج العلاقة الوطيدة مع الزرقاوي، بل لقد ضمن الاخير هدفين لتنظيم القاعدة في السعودية: التدريب العسكري والتخطيط الميداني، ولكن الزرقاوي الذي يعتبر السعودية منطقة امتياز للقيادات العليا في القاعدة وخصوصاً اسامة بن لادن فضلاً عن كتلة المشايخ الداعمين له فكرياً ومالياً، لم يفكّر مطلقاً، رغم طموحه المثالي، في القيام بعملية اعتراضية داخل المجال الحيوي لقيادة التنظيم، سيما وأنه ظل في حاجة ماسّة لدعم مالي وبشري وايديولوجي من السعودية.

رأي

د. مضاوي الرشيد:

الملك عبدالله غير مؤهل لطرح مشروع إصلاحي

أعربت أستاذة علم الاجتماع في جامعة كينغز كولدج في لندن مضاوي الرشيد عن اعتقادها بأن الملك عبدالله بن عبدالعزيز لا يملك المؤهلات التي تخوّله طرحَ مشروع إصلاحي ينقل المملكة إلى أوضاع أفضل تتلاءم مع معطيات القرن الجديد. وقالت إن النظام السعودي يستخدم المؤسسة الدينية ويدفعها لإصدار فتاوى تصب في مصلحة النظام، واعتبرت أن النظام السعودي ليس إسلاميا بل مظهره ديني.

ولفتت الرشيد، في حديث تلفزيوني في الثامن عشر من يونيو الماضي النظر إلى عدم ارتكاز هذا النظام على البُعد الإسلامي في سياساته الخارجية. ونفت اعتبارها خصماً شخصياً للنظام، والدليل أنها تعاطت مع تاريخ المملكة وتاريخ آل الرشيد في الجزيرة العربية بكثير من الموضوعية في جميع كتاباتها، بالإضافة إلى عدم انخراطها في أي عمل سياسي. وأضافت الرشيد أن النظام في السعودية يعطي المؤسسة الدينية الحكم الأول والأخير في القضايا الاجتماعية والدينية شرط الابتعاد عن المواضيع السياسية والاقتصادية.

كما نفت مرجعيتها لأي تيار ليبرالي أو إسلامي أو تقدمي، مشيرة إلى أنه بعد أحداث سبتمبر فإنّ النظام لم يعد يعتمد على المؤسسة الدينية بشكل كلّي، خصوصاً بعد الضغوط الدولية بهدف تقليص دور هذه المؤسسات رغم عدم قدرته على التخلي عنها كلياً. وأوضحت بأن المؤسسة الدينية تُستخدم عند اللزوم وتضطر لإصدار فتاوى تناسب الوضع السياسي ومصلحة النظام، مشيرةً إلى أن السياسة الخارجية للسعودية ليست قائمة على بُعد إسلامي، وتساءلت عن البُعد الإسلامي في مساعدة نيكاراغوا مثلاً أو في السير في مخططات الولايات المتحدة.

وأشارت الرشيد إلى حاجة النظام في السعودية إلى الفكر الوهابي الذي اعتاد على تخدير الشعب وتعطيل مشاركة الإنسان السياسية، فالنظام يرى في الوهابية وسيلة لإدانة التيارات التي تتخطى الحدود المقبول بها. وشددت الرشيد على أن النظام استهلك أيضاً القبلية، وضربها من قبل المؤسسة الدينية وحاول أن يأتي برؤساء قبائل يقيدهم الحكم من خلال مصادرة أموالهم وأراضيهم عوضاً عن خلق زعامات قبلية جديدة والسيطرة عليها.

وعن الإصلاح السياسي والاجتماعي رأت الرشيد أن الملك عبدالله هو واجهة النظام للعالم الخارجي، فهو لا يملك المؤهلات والقدرات الشخصية التي تمكنه من طرح مشروع إصلاحي ينقل الدولة السعودية من وضعها الحالي إلى مرحلة تتلاءم مع معطيات القرن الواحد والعشرين. واعتبرت أن الملك عبدالله يمثل واجهة المملكة التي تحوي ٥ إمارات، إمارة الحرس الملكي، وإمارة وزارة الداخلية التي يسيطر عليها آل نايف، وإمارة الدفاع التي يسيطر عليها آل سلطان، بالإضافة إلى إمارة الإعلام التي يسيطر عليها الأمير سلمان، وإمارة للبُعد العربي والعالمي من خلال آل فيصل ذي الوجه الحضاري.

ورأت الرشيد أن الإصلاحات التي حصلت كانت من صنع التكنوقراط وبعض المستشارين الغربيين المحيطين بالملك عبدالله الذين دفعوه لأخذ إجراءات إصلاحية كالانتخابات البلدية وغيرها من الإصلاحات الشكلية، وأكدت غياب المؤسسات التي تؤسس لمرحلة انتقالية تخوّل المجتمع السعودي طرح آرائه، متسائلةً عن الجدوى من إجراء الانتخابات من دون قضاء مستقل وحريات صحافية وقدرة على التجمّع. ودعت الرشيد إلى تقليص دور العائلة المالكة سياسياً أي تقليص أدوارها المتشعبة ذات الأجنحة الكثيرة، وتوسيع القرار بهدف بقاء الوطن لا الأسر، وخلصت إلى أن مشكلة النظام تكمن في كيفية انتقال الحكم من الشكل الأفقي (من الأخ إلى أخيه) إلى الشكل العامودي (إلى الأولاد)، متوقعةً عزل أحدهم للبقية.

مهما يكن، فإن محاولات السلطات الامنية بالعثور على كبش فداء لارهاب الداخل والخارج لم تصمد طويلاً، فقد بقي التفوق البشري في البنية التنظيمية للجماعات المسلّحة سعودياً بامتياز، وأن الحديث عن عراقي يراد منه احياء التنظيم وبعث خلاياه النائمه او الخاملة ليس سوى مجرد (تهويش) في الهواء.

فما يوصف الآن بالحضور الأجنبي في قائمة المطلوبين بالسعودية، قد يوفر خروجاً آمناً من مأزق وجدت الحكومة السعودية نفسها فيه بعد سنوات من الصدارة الاعلامية في مجال تصدير الانتحاريين وترويج عقيدة الاستئصال، الا أنه لا يوقف الاكتشافات المتوالية في الخارج عن خلايا يكون فيها العنصر السعودي متفوقاً عددياً ونوعياً.

ما نخلص من رواية السلطات الامنية السعودية حول وجود العنصر الاجنبي ضمن التنظيمات المسلّحة داخل السعودية، أن الحكومة وتحديدا وزارة الداخلية التي كانت تحمّل الفكر الخارجي أي فكر الاخوان المسلمين مسؤولية نشر الافكار المتطرفة المحرّضة على العنف هاهي الآن تحاول أن تنسب أدواراً قيادية للعناصر الخارجية، منها القاء القبض على عناصر أجنبية داخل السعودية.

ومن المفارقات اللافتة أن متقطفات خبرية على مدى الشهرين الماضي تشير الى عكس ما ترمي اليه الرواية الامنية السعودية. فإذا أضفنا الى المعلومة الشائعة بأن ٦٠ بالمئة من العناصر الخارجية التي تشارك في دورة العنف في العراق هم من السعوديين، وقد كانت السلطات الامنية العراقية قد أبلغت الحكومة السعودية بمعلومات عن كثير منهم، فإن هناك معلومات أخرى وردت مؤخراً منها على نحو الاجمال: إلقاء القبض على شبكة ارهابية في الاردن يقودها ويموّلها شخص سعودي. من جهة ثانية نشر موقع العربية على شبكة الانترنت مقابلة مع الشيخ ابو القعقاع الحلبي تحدث فيها عن عشرات السعوديين الذين يقدمون اليه قبل أن يتسللوا الى العراق للمشاركة في دوامة العنف.

وفي خبر آخر أدانت المحكمة الجنائية المركزية في العراق في ٢٦ يونيو الماضي عشرة معتقلين لأسباب أمنية بينهم ثلاثة سعوديين بجرائم مختلفة تتضمن حيازة أسلحة ممنوعة ومخالفات في جوازات السفر وعبور الحدود بطريقة غير مشروعة وحكمت عليهم بالسجن لمدد تتراوح بين سنة واحدة والمؤبد. من اللافت في شهادة السعوديين أنهم دخلوا الى العراق بصورة غير شرعية وقال أحدهم بأنه جاء لغرض الدعاية لصالح المتمردين والآخر تم اكتشاف أسلحة غير مشروعة في سيارته عبر الحدود وقد جاء في اعترافاته بأنه جاء بغرض الالتحاق بالمجاهدين.

خبر آخر كشف عنه مستشار الامن القومي العراقي موفق الربيعي في الثامن والعشرين من يونيو الماضي حيث صرّح بأن السلطات العراقية اعتقلت شخصا تونسيا كان ضمن الخلية التي فجرت مرقدي الامامين العسكريين في سامراء في فبراير/ شباط الماضي. وقد أدلى القيادي التونسي ابو قدامة بمعلومات مهمة، حسب الربيعي، وقال بأن العراقي هيثم البدري زعيم الخلية التي نفذت جريمة قتل مراسلة قناة (العربية) أطوار بهجت هو مسؤول عن وحدة تابعة لتنظيم القاعدة تتألف من عراقيين اثنين وأربعة سعوديين وتونسي (أبو قدامة).

وهناك رواية اخرى ظهرت بعد بروز ابو ايوب المصري الذي كان يعتقد بأنه تولى قيادة تنظيم القاعدة بعد مقتل الزرقاوي. تقول هذه الرواية بأن غالبية المقاتلين الاجانب من المصريين، وهي تتناسب مع صعود مصري الى سدة القيادة في تنظيم القاعدة، ولكنها بالتأكيد لا تكشف عن حجم الضالعين في مسلسل العنف، فالرواية تتحدث عن جنسيات المعتقلين وليس عن عدد الافراد من كل جنسية في مشروع العنف، الذي لا يزال فيه العنصر السعودي متفوّقاً حتى إشعار آخر.

الدولة اللاوطنية في زمن العولمة

السعودية وأسئلة المرحلة القادمة

لم يكن الانفتاح الثقافي والاعلامي المعلم الوحيد لمشروع العولمة، وإن كان يمثل أبرز تمظهراته، فثمة تبدّلات كبرى تعصف حالياً بمنظومات قيمية وثقافية جنباً الى جنب التغييرات الجوهرية في السياسات الاقتصادية والقانونية والتعليمية. سؤال الهوية لم يعد قائماً، لأن الحديث عن الـ(أنا) والآخر يصبح مشروعاً حين تكون حدود هذا الأنا وذاك الآخر واضحة ومحددة، وهو ما تلغيه العولمة التي تجعل من الكرة الارضية كتلة تفاعلية موحّدة.

صحيح أن العولمة تمثّل شكلاً متطوّراً للامبريالية، وقد ينظر البعض اليها على أنها مرحلة متقدمة من الغزو الثقافي، ولكنها في الوقت ذاته خيار دولي فيما لو تظافرت جهود الدول على تحويلها الى مشروع تكامل عالمي. بالنسبة لكثير من الدول، والسعودية من بينها، أن العولمة باتت قدراً مفروضاً عليها من أجل المناورة في ظل الاختناقات المحتملة على المستويين السياسي والاقتصادي، بالرغم من أنها لم تحقق حتى الان ما يمكن وصفه اختراقاً.

ما تجدر الاشارة اليه أن العولمة كشفت الاختلالات البنيوية الخطيرة في بنية الدولة السعودية، فمناخ العولمة يسمح بتفجير الثنائيات الممتدة ثقافياً وسياسياً وتشريعياً. فالمجتمع المعولم ينتقل ثقافياً واتصالياً ونفسياً خارج فضائه التقليدي، ويتعاطى كل منتجات العولمة بل يهضمها بوصفها ضرورات وجودية، وهو ما يهيء لانقلاب قيمي وثقافي من أسفل. العولمة تنجح في تحقيق أغراضها بسهولة لأن الدولة السعودية أخفقت في بناء وطن حين كان تشييد الوطن ممكناً، وحين كان قطاع كبير من المجتمع يتطلع لهوية وطنية، وهنا تكمن المفارقة بين تحديات العولمة التي تواجه الدول ذات الصبغة الوطنية وبين الدول التي تفتقر الى تجهيزات وطنية: ثقافة وطنية، عمل وطني مشترك، أهداف وطنية عليا.

سؤال مصيري تبعثه العولمة حول ثقافة المرحلة القادمة، في ظل انكسارات متوالية للمشاريع الثقافية التقليدية. الجدالات المتواترة حول الدولة الدينية والدولة المدنية، ومناهج التعليم، ومرجعية المؤسسة الدينية، والمفاهيم الثقافية الدينية السائدة، هي موضوعات جدلية حضيت باهتمام متقطّع وضمن حدود الصالونات المغلقة، ولكنها اليوم تطرح في الهواء الطلق، فثمة في الفضاء الثقافي العولمي ما ينادي بدفع موضوعات الجدل الى السطح. فالنقد يسمح الآن بولوج أكثر المناطق وعورة في مرجعياتنا الفكرية، لأننا نعيش انتقالاً حقيقياً من زمن الى آخر، وهذا الانتقال يزيل رداء القداسة عن منظومة ثقافية وقيمية كانت حاكمة لعقود من الزمن كجزء من تركيبة الدولة السلطانية الواحدية.

إننا نعيش مرحلة ثنائيات بكل أبعادها وأشكالها، وستكون مرشّحة لجدالية واسعة النطاق ستطال الثقافي والاجتماعي والديني والتشريعي وصولاً الى السياسي. إنها بمعنى آخر ستعيد تشكيل الدولة، ولكن لا تمنحها هوية خاصة، لأن مهمة العولمة هدم الابنية القديمة واحلال مكانها بنى تتناسب مع أهداف واستراتيجيات فوق قومية. مرحلة الثنائيات هذه تعتبر انتقالية لتأمين العبور وتصميم الاعدادات لدولة المستقبل المتناغمة في تكوينها واغراضها مع مشروع العولمة.

مايجري الآن في السعودية لا يشبه ما جرى في الثمانينيات حين كانت تجهيزات الدولة السلطانية قادرة على تحييد تأثيرات الثقافات المضادة، فكل أسلحة الحماية الشاملة وخصوصاً: البطش الامني والردع الديني كانت تعمل بأقصى طاقتها، ولا تشبه التسعينيات من حيث بقاء القشرة الايديولوجية للدولة مصونة، بالرغم من الاختبارات الطفيفة التي خضعت لها من الداخل، فيما كان المسعى ينزع نحو إعادة انتاج البنى القديمة للدولة، والاسس الايديولوجية التي وفرت لها مشروعية الوجود والاستمرار، وإن كانت الدولة السلطانية رجّحت خيار القوة في تحقيق مشروعيتها.

مع بداية الألفية الثالثة واجهت الدولة السلطانية اللاوطنية في السعودية تحديات من نوع آخر، فلم يعد الاحتفاظ بمجمل التجهيزات الضابطة لتماسكها واستمرارها محصّنة أمام حاجات ملحّة يعبّر عنها زيادة منسوب الوعي السياسي، وتراخي قبضة الدولة على مصادر التوجيه الثقافي بفعل تسونامي العولمة الذي أنتج أنساقاً انقلابية في ثقافات الشعوب، وأصبحت وسائل الاعلام الفضائي وشبكة الانترنت الفضاء الحر والمفتوح الذي يتم عبره انتقال منظومة قيم جديدة، تتجاوز حدها المعرفي التجريدي وتصل الى مستوى انتقال التجارب، وتبادل الخبرات على مستوى الافراد والجماعات والدول أيضاً.

على شبكة الانترنت، كأحد منتجات العولمة، يتيح لقاء الاشباح بأسماء وهمية فرصة التعبير بطلاقة عن مواقف سياسية محظورة، ويستعمل روّاد تلك الشبكة أقصى ما يجول في أذهانهم حول النظم السياسية في بلدانهم. وقد نجحوا في أحيان كثيرة في إحداث تغييرات كبرى في اوضاع بلدانهم، كما يصدق ذلك على مواقع حوارية مثل (طوى) و(دار الندوة) وغيرها. فقد شكّلت هذه المواقع لقاء وطنياً حقيقياً يتحاور فيه أفراد من مختلف الطيف السياسي والاجتماعي والايديولوجي حول قضايا الاصلاح والتغيير في بلدانهم، وصنعوا من خلال

> ضرب التيار الاصلاحي أصاب مصداقية الدولة وقلّص خياراتها المستقبلية فيما لو أرادت إعادة صياغة الدولة على قاعدة وطنية

هذه المواقع نواة منتدى حوار وطني مفتوح بعيداً عن هيمنة الدولة، وقدّموا رؤى في الدولة الوطنية المنشودة. وفي حقيقة الأمر، أن النقاشات التي كانت تـدور في هـذه المواقـع نجحت في تشـخـيص أزمـة الدولة من خلال تحديد مواطن العطب في بنيتها، وسـاهـم المشـاركون في تلك المنـاقشات وفيهم من الاكـاديميين والمثـقـفين والخبراء، في بـلـورة رؤى إصلاحية متطورة.

وبـالـرغـم مـن محاولات الـدولـة كـبـح تـأثيرات العولمة الثقافية، الا أن تيارها تصاعد بوتيرة عالية ولم يتوقف عند محطة واحدة، فقد اخذت المناظرات الـثـقـافـيـة وعمليـات المراجعة والـنقد لكل الاسس الـفـكـريـة الـتي ترتبط بـالدولـة السلطـانيـة أشكالاً مـتـعددة، عبر منـتديـات ثقـافـيـة أصـبـحت جزءا من الحراك السـيـاسـي الداخلي، وحـوارات فـكـريـة ممتدة ومتسلسلة بين تيـارين ديـني وليبرالي بـتموجاتها السياسية والاجتماعية، ونشاط مطلبي متقطع تمثل المرأة فيه وجهاً بارزاً فيه.

بـالـرغـم مـن قـرار الـدولـة السلطـانيـة بـإحداث تغييرات بطيئة وتدريجية، الا أن حجم التغييرات وطبيعتها تبدو على درجة كبيرة من الاهمية، حيث يشارك قطاع كبير من المجتمع في عملية التحوّل، ويصبح الأمر الواقع أقوى من قرار الدولة نفسه، فقد اتسـع الـفـتق عـلى الـراتـق ولم يـعد بـالامـكـان تطويق التغيّرات الحاصلة على الساحة المحلية. ولذلك يكون الـقـول بـأن الـتغييرات الـكمـيّة تفضـي الى تـغييرات نـوعـيـة مـنـطـقـيـاً ودقـيـقـاً في مـثـل هـذه الحالـة، وخصوصاً حين تعجز الدولة السلطانية السعودية عن مـواكـبـة حـركـة الـعـولمة في بـعـدهـا الـثـقافي والسياسي.

ضرب التيار الاصلاحي في مـارس ٢٠٠٤ لم يقبر خيارات الاصلاح الاخرى، فقد عدّل كثير من الاصـلاحـيين خـيـاراتـهـم مـع تـخـفـيض الايـقـاع، واختاروا المجتمع بديلاً عن السلطة في تحقيق هدف الاصلاح، وبـالتالي أصبح التغيير من أسفل مأموناً لتوفير قاعدة إصلاحية أكبر تتسع تدريجياً لتشمل الدولة.

إن مـا خسرتـه الدولة في إخمـاد التيار الاصلاحي ليس مقتصراً على مصداقيتها التي تعرّضت للتصدّع الحاد، وإنما في تقليص خياراتها المستقبلية فيما لو أرادت إعـادة صـيـاغـة الـدولـة عـلـى قـاعدة وطـنيـة متجانسة مع متطلبات العولمة، وبـالتالي قضمت من رصيدها المستقبلي. ومن جهة أخرى، فإن ضرب التيـار الاصـلاحـي، سيلـحق ضرراً فـادحـاً بخيارات مشروعيتهـا، التي لن تقدر دعوى الحق التـاريخي للعـائلة المالكة والالتزام بـالعقيدة السلفيـة على تـوفيرهـا في ظل الـعـولمة بما تـتـطلـبـه من شروط تنسجم مع المنظومة الدستورية للدولة الحديثة، أي الديمقراطية، وحقوق الانسان، والشفافية، والمسائلة، والمسـاواة أمـام الـقـانـون، واحترام حـقـوق المرأة والاقليات، وتشجيع المؤسسات الاهلية اضافة الى تحريـر الاقـتصـاد مـن قـبضـة الـدولـة، وفـتـح آفـاق الاستثمار وفق تشريعات مختلفة.

الـدولـة لـيست راسـخـة الجذور لأنـهـا ابـتغت ان تكون إطاراً خاوياً لسلطة، ولذلك فشلت كدولة في انتاج وطن وأمة، وتفشل الآن كسلطة لأنها لم تعد تملك أدوات اسـتـقـرارهـا واسـتـمـرارهـا بـالـطرق الـتـقـلـيديـة. وإذا كـان هـنـاك من كفل لـهذه السلطة بـالمشروعية فهو الآن يخضع للمسائلة المفتوحة، في عملية نقد واسعة النطاق، وأن الذين صادرت السلطة حقوقهم في عقود سابقة يجهرون الآن بأصواتهم للمطالبة بـاستعادة حقوقهم المشروعة التي حرموا منها بدون وجه حق.

ليس نجاح الدولة السلطانية السعودية متوقفاً على حجم المداخيل المالية التي تجنيها من بيع النفط بأسعار عالية، ما لم تدرك بدقة التحديات التي تنطوي عليها المرحلة القادمة حيث تخترق رياح العولمة المجال الحيوي للدولة، فالمجتمع ينظر الى الاخيرة بـاعتبارهـا قنطرة يمرّون فوقها نحو عولمة منتظرة منذ أمد بعيد للخلاص من أشكال الهيمنة الثقافية والسياسية والاجتماعية.

إن الخشية من إحداثات العولمة هي مشروعة، وأخطر ما يمكن توقعه يكمن في القطيعة المحتملة بين المجتمع والدولة السلطانية، فيما لا مجال حينئذ لترميم العلاقة المختلّة منذ زمن التأسيس. وقد نبهّت تجارب الـدول الـسـلـطـانـيـة المشـرقـيـة بـأن سيرورة الدولة منذ انطلاقتها الاولى كانت تتجه نحو المزيد من القطيعة بين الحاكم والمحكوم، وتقطيع أواصر المجتمع من أجل احكام القبضة عليه، وليس توثيق الـرابـطـة بين فـئـات المجتمـع والسلطة، فقد حشدت الطبقة الحاكمة حولها شريحة من المنتفعين الذين استعاضت بهم عن غالبية المجتمع في تشكيل قوة دفـاعيـة للسلطة ومصدر حمـاية لوجودهـا، وانتهى الحال الى عزل الأغلبية وتهميشها.

تـوفـر الـعولمة الـيوم فـرصـة نـهوض الاغلبيات المهمّشة لتأخذ مواقعها المصادرة من قبل الدولة السـلـطـانـيـة، ومـن المرشح أن تشهد بلـدان المشرق تجاذبـات حـادة، هـكـذا تـخبر حـركـات الاصلاح في المشرق العربي كما لحظنا ذلك بوضوح في مصر، دول الخليج (البحرين والكويت والسعودية)، وعدد من البلدان العربية ولكن بصورة أقل كما في سوريا.

فالتحركات الشعبية المدفوعة برغبة الاصلاح تـخضع نموذج الـدولـة السلطـانيـة المشرقـيـة بكامل حمولتها وتجهيزاتها للمحاكمة المفتوحة، وبـالرغم من الممـانعة العنيدة من رعاة هذه الدول في تشويه أو كبح المطالب الاصلاحية أو حتى رفضها بـالمطلق الا أن إرادة التغيير بـاتت حـازمـة في تغيير تركيبة الدولة ووجهها السلطاني الاستبدادي.

لا شك أن ثمة تقليصاً لخيارات الدولة السلطانية السـعـوديـة في إنـتـاج دولة وطـنـيـة مكتمـلـة الـنـمـو، وبشروط مقبولة دولياً، ولكن ما يجب البحث فيه وعنه هو سبل خروجها من مأزق وجودها كدولة سلطانية لا تنسجم مع واقع العولمة ومتطلباتها.

قـد يـقـال بـأن الـدولـة السـلـطـانـيـة قـادرة علـى تكييف نفسها مع تحديات من خارجها طالما لم تطل أسس الدولة، وبـالتالي فإن العيش مع متناقضات يبدو ممكناً بعيداً عن المساس بجوهر السلطة، ولكن قدرة الـتـكـيـيـف تضـعـف تدريـجـيـاً حين تكون الدولة عاجزة عن تطوير خيارات بديلة، أو تكون القضية المراد الـتـكـيّف معـهـا تتـنـاقض جوهـريـاً مع تركيبة الدولة كأن تكون مـتعلـقـة بـالسيـادة، والمشروعية، والهوية، وصولاً الى تكوينها.

”

نجاح الدولة السلطانية السعودية يتوقف على ادراك تحديات المرحلة القادمة حيث تخترق رياح العولمة المجال السيادي للدول

“

مصالحة المالكي وعفو عبدالله

دبلوماسية التعاون الأمني

جولة رئيس الوزرا العراقي نوري المالكي في منطقة الخليج في بداية شهر يوليو ولقائه مع قادة كل من السعودية والامارات والكويت جاءت عقب تطوّرين مهمين: إعلان المصالحة الوطنية من قبل المالكي بعد مقتل زعيم تنظيم القاعدة في العراق الزرقاوي، واعلان الملك عبد الله عفواً جديداً عن المطلوبين أمنياً ممن يرغبون في التخلي عن خيار العنف.

وتنبع أهمية زيارة المالكي كونها تأتي في سياق الكشف عن معلومات بالغة الاهمية حول مخطط الجماعات المسلّحة مع توحيد قيادة تنظيم القاعدة ووضع استراتيجية جديدة في العمل العسكري تقوم على الانتشار على رقعة جغرافية واسعة تحقق أكبر قدر من المكاسب وتبقي على جذوة العمل، الى جانب تفادي خسائر كبيرة في التنظيم.

المعلومات التي حملها المالكي للقيادة السعودية أقنعتها بضرورة دعم مبادرة المصالحة والتعاون الأمني المشترك

المالكي الذي حمل معه معلومات أمنية خطيرة حول الجماعات المسلّحة في السعودية والتي حصلت الاجهزة الامنية العراقية عليها بعد مقتل الزرقاوي والتي وضعها المالكي في عهدة الحكومة السعودية شجّعت الملك عبد الله على تقديم الدعم لمبادرة المصالحة الوطنية العراقية، بالرغم من تحفظ الامير نايف وزير الداخلية الذي لم يبدِ حماسة من أي نوع في لقاء المالكي أو الوفد الأمني المصاحب له.

وكان المالكي قد صرّح من بغداد بعد عودته من جولته الخليجية بأن مباحثاته مع القادة السعوديين والاماراتيين والكويتيين قد شملت اتفاقات للتعاون المني لمنع ما أسماه (انتشار وباء الارهاب من العراق الى دولة المنطقة)، ويستند في ذلك الى معلومات حصلت عليه الاجهزة الأمنية بنوايا تنظيم القاعدة تشكيل خلايا انتحارية جديدة في هذه الدول من أجل فك الحصار المفروض على التنظيم وفتح أفق عملياته العسكرية في المنطقة. المالكي الذي أشار الى تشكيل لجان عليا امنية مشتركة بين هذه الدول والعراق جاء برسالة واضحة تملي ضرورة التعاون الأمني بين هذه الدول كونه الخيار الأمثل لتطويق أخطار العنف في المنطقة برمتها، خصوصاً بعد قرار تنظيم القاعدة في العراق إشعال جبهات أخرى.

حتى وقت قريب، لم تكن الدول المجاورة للعراق تحمل تحذيرات المسؤولين العراقيين من خطر انتشار وباء العنف على محمل الجد، على أساس ان تنظيم القاعدة يجد في العراق ساحة تستحق تكريس جلّ طاقاته بسبب ضعفه وانفلاته الأمني وسهولة تهريب السلاح والافراد اليه وسهولة تنفيذ العمليات فيه. ولكن ثمة وجه آخر لم يكن مرئياً بالنسبة لقادة دول الجوار، وهو أن أية انكسارات للتنظيم داخل العراق ستعقبها ولادات جديدة لخلايا في جسم التنظيم وستكون مهمتها التعويض بضربات في مناطق أخرى خارج العراق.

المالكي بالتأكيد لم يحمل معه الملف الأمني فحسب، بل جاء ليفتح صفحة جديدة مع دول الخليج، ويقدّم دعوة للمشاركة في بناء العراق، وهي دعوة لتحمّل المسؤولية في دعم الاستقرار في المنطقة بصورة عامةً، فبقاء العراق ساحة لأنشطة الجماعات المسلّحة سيبقي المنطقة مفتوحة أمام أزمات خطيرة، ومن هنا جاءت مطالبة المالكي قادة الدول الخليجية التي زارها بدعم مبادرته في المصالحة الوطنية، عن طريق إقناع أطراف عراقية مازالت تتردد إن لم ترفض المبادرة، وكانت السعودية قد اقترحت تعديلات على مبادرة المالكي بحيث تضم من قاتل ولكن لم يرتكب جريمة قتل، على غرار مضمون مبادرة العفو التي اعلنها الملك سابقاً ولاحقاً.

مبادرة العفو التي أعلنهاالملك عبد الله جاءت هي الاخرى، وكما في المرة السابقة، بعد إتمام عملية أمنية ناجحة، حيث تم الاعلان في السادس والعشرين من يونيو الماضي عقب جلسة مجلس الوزراء الاسبوعية عن عرض بالعفو عن أي مطلوب يقوم بتسليم نفسه (الى السلطات الأمنية وسوف يشمله العفو وذلك استمراراً للعفو الذي سبق وأن أمر به).

وكما في مبادرة العفو السابقة والممدّدة في العام ٢٠٠٤، فقد أظهرت لغة المبادرة الاخيرة صرامة كي لا تفهم على أنها تنازل أو أنها صدرت من موقع ضعف، حيث تم التشديد على تصميم الحكومة على استئصال شأفة الإرهاب. وتلفت المبادرة التي أطلقها الملك الى الصعوبات التي واجهت أجهزة الأمن ومازالت في الكشف عن مخابيء الجماعات

بسم الله الرحمن الرحيم

قاعدة الجهاد



الموضوع : حول التطورات الأخيرة .

التاريخ : ٧ / ٦ / ١٤٢٧ هـ

بيان بشأن التطورات والأحداث الأخيرة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ، وبعد :-

مازالت الحكومة السلولية المرتدة تحارب أسود التوحيد في جزيرة محمد صلى الله عليه وسلم حيث استشهد ستة من أسود التوحيد وأسر سابعهم فك الله أسره عاجلاً غير آجل في معركة النخيل بالرياض نسأل الله أن يتقبلهم في عداد الشهداء وأن يرزقهم الفردوس الأعلى من الجنة فقد نالوا ما تمنوا ، ونعزي إخواننا في البشائر ونحثهم على الصبر ومواصلة العمل كما نرحب انضمامهم إلى تنظيم القاعدة في جزيرة العرب حيث تتضافر الجهود وتتحد الأهداف ، وحول الكذبة الصلعاء التي أطلقها دحاحلة الحكومة المرتدة والذين لا يكفون عن الكذب بأن الأخوة في البشائر كانوا ينوون تفجير مجمع تجاري !! فأي أحمق يصدق هذا وما بال أقوالهم تغيرت ألم يقل ناطق الداخلية الرسمي بأنهم كانوا ينوون استهداف أحد مقرات الأمن!! (وهي بطبيعة الحال أحد المقرات التي أسست على حرب الجهاد والمجاهدين) فلماذا هذا التخبط ، وبعد هذه المعركة خرج الطاغوت عبدالله مستجدياً أسود الجهاد في جزيرة العرب بعرضه عفواً كما زعم لمن يسلم نفسه طواعية للحكومة المرتدة العميلة وإن هذه الخطوة تدل على التوجس والخوف الذي تشعر به الحكومة المرتدة إذ ليس من منطق القوة إعلان مثل هذا العرض الذي ذهب وانتهى وأثبت فشله سابقا ، ونحن نقول له لا استسلام فإما النصر أو الشهادة فهذا الطريق هو طريق الأنبياء والصالحين طريق الأشلاء والدماء والإبتلاء ، نسأل الله أن يأخذ من دمائنا حتى يرضى كما نحث إخواننا المسلمين في جزيرة العرب لمن يريد الجهاد منهم ألا ينتظر الانضمام إلى التنظيم حتى يقوم بالجهاد فدونكم الصليبيين يسرحون ويمرحون على ثرى جزيرة محمد صلى الله عليه وسلم فأحرقوا الأرض من تحت أقدامهم وأثخنوا فيهم واعقدوا العزم وامضوا متوكلين على الله ولن ننسى غزوة ينبع المباركة التي قام بها أبناء الأنصاري

المسلّحة بفعل الدعم والحماية التي يحضون بها من قبل بعض الأهالي، وهو ما يفسّر دعوة الملك (المواطنين والمقيمين إلى عدم التغاضي عن أي مجرم أو التستر عليه).

مبادرة العفو الاخيرة والتي جاءت بعد القاء القبض على ٤٢ شخصاً من أفراد الجماعات المسلّحة التابعة لتنظيم القاعدة، تأتي في سياق معلومات حصلت عليها الحكومة السعودية من الاجهزة الأمنية العراقية حول انضمام سعوديين الى خلايا القاعدة في العراق للتخطيط لعمليات داخل السعودية، بعد قرار ما يعرف بـ (شورى المجاهدين) وهي الهيئة القيادية لتنظيم القاعدة بإعادة بناء خلايا التنظيم في السعودية.

وفي أول رد فعل على بيانات وزارة الداخلية حول المواجهات الاخيرة في حي النخيل بالرياض وكذلك مبادرة العفو التي أعلنها الملك عبد الله، نشر موقع (شبكة مهاجرون الاسلامية) على شبكة الانترنت في الثالث من يوليو بياناً (من تنظيم القاعدة في جزيرة العرب بخصوص مواجهات حي النخيل بالرياض والتطورات الأخيرة)، جاء فيه:

مازالت الحكومة السلولية المرتدة تحارب أسود التوحيد في جزيرة محمد صلى الله عليه وسلم حيث استشهد ستة من أسود التوحيد وأسر سابعهم فك الله أسره عاجلاً غير آجل في معركة النخيل بالرياض نسأل الله أن يتقبلهم في عداد الشهداء وأن يرزقهم الفردوس الأعلى من الجنة فقد نالوا ما تمنوا، ونعزي إخواننا في البشائر ونحثهم على الصبر ومواصلة العمل كما نرحب انضمامهم إلى تنظيم القاعدة في جزيرة العرب حيث تتضافر الجهود وتتحد الأهداف، وحول الكذبة الصلعاء التي أطلقها دجاجلة الحكومة المرتدة والذين لا يكفون عن الكذب بأن الأخوة في البشائر كانوا ينوون تفجير مجمع تجاري!! فأي أحمق يصدق هذا!! وما بال أقوالهم تغيرت ألم يقل ناطق الداخلية الرسمي بأنهم كانوا ينوون استهداف أحد مقرات الأمن!! (وهي بطبيعة الحال أحد المقرات التي أسست على حرب الجهاد والمجاهدين) فلماذا هذا التخبط.

وبعد هذه المعركة خرج الطاغوت عبدالله مستحمقاً أسود الجهاد في جزيرة العرب بعرضه عفواً كما زعم لمن يسلم نفسه طواعية للحكومة المرتدة العميلة وإن هذه الخطوة تدل على التوجس والخوف الذي تشعر به الحكومة المرتدة إذ ليس من منطق القوة إعلان مثل هذا العرض الذي ذهب وانتهى وأثبت فشله سابقا، ونحن نقول له لا استسلام فإما النصر أو الشهادة فهذا الطريق هو طريق الأنبياء والصالحين طريق الأشلاء والدماء والإبتلاء ، نسأل الله أن يأخذ من دمائنا حتى يرضى.

كما نحث إخواننا المسلمين في جزيرة العرب لمن يريد الجهاد منهم ألا ينتظر الانضمام إلى التنظيم حتى يقوم بالجهاد فدونكم الصليبيين يسرحون ويمرحون على ثرى جزيرة محمد صلى الله عليه وسلم فأحرقوا الأرض من تحت أقدامهم وأثخنوا فيهم واعقدوا العزم وامضوا متوكلين على الله ولن ننسى غزوة ينبع المباركة التي قام بها أبناء الأنصاري تقبلهم الله , ولمن أراد الاستزادة في هذا الجانب فقد صدرت عن صوت الجهاد ومعسكر البتار ما يسهل المهمة ويوضح الطريق .

وأما أنتم أحفاد القردة والخنازير في جزيرة محمد صلى الله عليه وسلم قد أبقى الله لكم فئة تقاتل في سبيل الله تحب الموت كما تحبون الحياة ،والله ثم والله لن يهنأ لنا بال ولن يلذ لنا عيشٌ حتى يطالكم أنتم وعبيدكم من آل سلول وحاشيتهم ضربات المجاهدين ، ولن ننسى أبطالنا التي ارتوت أرض محمد صلى الله عليه وسلم بدمائهم الزكية كالشيخ يوسف العييري وعبدالعزيز المقرن وخالد حاج وفيصل الدخيل وبدر السبيعي وسعود العتيبي وصالح العوفي وفهد الفراج تقبلهم الله في عداد الشهداء فوالله إن ثأرهم قد إقترب –وَاللّهُ غَالِبٌ عَلَى أَمْرِهِ وَلَـكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لاَ يَعْلَمُونَ).

بعد مقتل الزرقاوي (قاعدة) السعودية تزيد من عالم سرّيتها، وتتوحد مع (قاعدة) العراق، وتخفي أسماء قادتها وتعتمد سياسة الجزر المفصولة

يلفت البيان الى ما أشير له سابقاً في هذا المقال، بأن ثمة اتفاقاً تم بين فروع تنظيم القاعدة على تكليف شورى المجاهدين بمتابعة شؤون التنظيم داخل العراق وخارجه، من أجل المحافظة على البنى التنظيمية للفروع وحتى لا يكون مصير التنظيم مرتبطاً بشخص واحد كما جرى بعد مقتل عبد العزيز المقرن وصالح العوفي.

ملاحظة أخرى يكشف عنها البيان أن الجماعة لم تعد تملك منجزاً عسكرياً تتحدث عنه منذ مقتل صالح العوفي، آخر قائد للتنظيم، الأمر الذي دفع بها للتذكير بمنجزات عسكرية سابقة. وبالرغم من أن البيان ينطوي على اعتراف ضمني بفشل عمليات التنظيم خلال العام الماضي، الا

وثائق الزرقاوي.. وكشف الحساب السعودي!

كثيرة هي المعلومات التي حصلت عليها أجهزة الامن العراقية عن تنظيم القاعدة في العراق في البيت الذي قتل فيه الزرقاوي، وربما بالغ المسؤولون العراقيون في تلك المعلومات الى حد الزعم بالعثور على الخارطة التنظيمية للقاعدة في العراق، وكثيرة هي التكهّنات حول الدول المتورطة في دعم جماعات العنف على الساحة العراقية، وما ظهر من تلك المعلومات يبدو قليلاً حتى الآن، بالرغم من الاكتشافات المتكررة لخلايا تنظيمية تضم عناصر سعودية. وقد اتهم Sevet Enosrem محلل شؤون الإرهاب كلا من السعودية وسورية وإيران بالمسؤولية عن استمرار تدفق الأموال والأسلحة والمساعدات لمن وصفهم ُبالإرهابيين في العراق.

وقال Enosrem في حديث تلفزيوني إن (هناك كميات ضخمة من الاموال والأسلحة تتدفق على العراق من الخارج، وبالتأكيد أن كميات المواد الواردة من سورية وإيران والسعودية هي تقريبا غير مقيدة بحدود وبالتالي فإن كميات الأسلحة المخزنة في مخابئ آمنة في أرجاء العراق هي ضخمة جداً). وأشار إلى أن المعلومات التي وُجدت مع الزرقاوي والمعلومات الأخرى التي عُثر عليها في مواقع أخرى من العراق ستكون فاعلة في عرقلة تدفق الإمدادات على من وصفهم بالإرهابيين.


المالكي وعبدالله

أنه تمسّك بخيار الرفض لمبادرة العفو واحتسبها خطوة تراجعية وانطلاقها من نقطة ضعف. نشير الى أن المبادرة السابقة لم تثمر عن نتائج لافتة، فقد استجاب عدد ضئيل للغاية لمبادرة العفو، وأكثرهم ممن لم يضطلع بأدوار فاعلة في التنظيم.

ما تجدر الاشارة اليه، أن قوائم المطلوبين التي كانت تعلن عنها وزارة الداخلية خلال السنوات الثلاث الماضية قد خضعت لتبدلات دراماتيكية، وكانت أجهزة الامن والأطراف القريبة منها تشير بإصرار الى إنخفاض حاد في عدد أعضاء التنظيم فيما تشير الدلائل الى أن الجماعات المسلّحة مازالت تحتفظ بقوة بشرية وعسكرية كبيرة نسبياً.

نقطة أخرى يلفت اليها البيان المنسوب لتنظيم القاعدة في الجزيرة العربية هو التحوّل الحاصل في الاستراتيجية التنظيمية، وهذا ينبىء عن الفراغ القيادي للتنظيم داخل السعودية، واستبدال خيار التنظيم الحديدي الهرمي بالخيار الشعبي الافقي، كما ينبىء أيضاً عن أن الجماعات المسلّحة التابعة لتنظيم القاعدة قررت الدخول في مرحلة العمل السرّي بعد افتضاح بعض خيوطها وخلاياها في الداخل.

لا شك أن المعلومات التي حصلت عليها الحكومة العراقية في البيت الذي كان يختبىء فيه الزرقاوي بعد مقتله قد كشفت كثيراً من أسرار التنظيمات التابعة للقاعدة في العراق والاردن ودول الخليج، الأمر الذي تطلب استنفاراً تنظيمياً من أجل تبديل المواقع واستراتيجيات العمل التنظيمي والعسكري، وتشديد السريّة على تشكيل الخلايا ونشاطاتها، واخفاء أسماء القيادات في المناطق التي تكون فيها بنية التنظيم ضعيفة أو عرضة لخطر الكشف.

ولأول مرة تلجأ الجماعات المسلّحة الى خيار يجمع بين الجزر المفصولة والعمل الشعبي غير المنظّم، وهو ينمّ عن خلخلة بنيوية عميقة قد أصابت التنظيمات المسلّحة، دون أن يعني ذلك إصابتها بالشلل التام، فقد اعتادت على العيش في ظروف أمنية بالغة الصعوبة، وقدرها ان تعمل في أجواء تتسم بالتكتّم والسرّية الشديدة.

ما تخشى منه الجماعات المسلّحة هو تظافر الجهود الأمنية بين العراق والدول المجاورة له، فبقدر ما كان خيار الانتشار لأفراد شبكة القاعدة ضرورة لانقاذ ما يمكن انقاذه من فلولها فإن هذا الانتشار أوصل دول المنطقة الى قناعة بأن العنف بمثابة الاواني المستطرقة، حيث ينتقل الى أرجاء المنطقة كافة حين يكون لا مجال الا الانتقال سبيلاً للخروج من مأزق أو تحقيق منجز.

الحوالي و 'الجهاد' الوهابي

بعد العراق ستسقط السعودية كتفاحة فاسدة

عاد سفر الحوالي بعد إصابته بالجلطة في دماغه ليحرّض من جديد على العنف، بمسميات الجهاد، رغم أن تجربة سابقة جرّت على المملكة الكثير من الدواهي من أفغانستان. والقصيدة الجديدة تمتدح القاعدة وأعمالها في العراق، وقد رآها محللون أنها جاءت بعد مقتل الزرقاوي وفيها تسلية لحملة العنف الدموي الوهابي الذين تقاطروا من كل أنحاء العالم ليس لقتال الأميركيين فحسب، الذين لم يصبهم إلا النزر اليسير، بل ولقتل كل من خالفهم في الرأي، والتوسع في قتل المدنيين في الأسواق والمساجد وأماكن التجمعات العامة.

والحوالي الذي صمت مدة تصل الى العام، فجّر قصيدته حاثّاً على قتال الكفار، والمضي فيه فالنصر قريب، والعدو الى زوال كلمح البصر. يقول الحوالي:

الآن يزهو على راياتك الشرفُ
ويسقط البغي والعدوان والصلفُ
يا قاهرَ الكفرِ مهما ارتدَّ صائلهُ
لا الضيمَ ترضى ولا بالجرح تعترفُ
هو العراقُ عراق الدين ديدنه
أن يجعلَ النصرَ ينبوعاً ويرتشفُ
يا قاهرَ الكفرِ علّمها بأن لنا
ديناً عن الملل العوجاءِ يختلفُ
ما بين بغدادَ والفلوجة انتصبت
كبرى الأخاديد فالنيران تلتهفُ
لله جندٌ إلى الزوراء مأرزه
قصاصه العدل لا حيف ولا جنفُ
ضجت لتكبيره الأنبار فانتفضت
وطار منها بغاث الغدر وانقصفوا
وحصن بعقوبة الأساد تحرسه
لله ما أضرموا فيها وما نسفوا

والمعلوم أن الحوالي كان ولازال أحد أهم المحرّضين للمتطرفين الوهابيين للذهاب الى العراق والقتال هناك، وهؤلاء هم الأشرس والأقل تقوى فيما يتعلق بالخوض في دماء الأبرياء من المدنيين. وسبق للحوالي أن أقنع الحكومة السعودية بأن لا تتواجه مع التيار العنفي الوهابي، على أن يغادر المطلوبون العنفيون الى العراق للقتال. وقد كشف عن ذلك قادة القاعدة في السعودية وعلى رأسهم القيادي السابق صالح العوفي.

وفلسفة الحوالي تقول بأن المعركة الآن في العراق، فإذا ما حُسمت لصالح من أسماهم بالمجاهدين فإنها ستحسم في أكثر من بلد عربي، وفي مقدمتها السعودية، التي ستسقط كتفاحة نخرة في أيدي التطرف الوهابي، وبالتالي قيام الدولة الدينية الأصيلة التي بشر بها الصحويون في كتاباتهم، باعتبار ان الدولة السعودية الحالية ليست دولة دينية، أي أنها ليست دولة مجندة لخدمة العقيدة، بل دولة تجند فيها العقيدة لخدمة الدولة.

ويعتقد الحوالي وآخرون من علماء الوهابية، أن الإنتصار الوهابي (القادم!) في العراق، هو انتصار مذهبي كوني ضد (الرافضة) قبل أن يكون انتصاراً سياسياً لصالح السنّة العرب، أو انتصاراً عسكرياً ضدّ القوات الأميركية.

التصريح الفضيحة

السعودية تقود الحملة العربية الرسمية والشعبية ضد المقاومة في لبنان وفلسطين

جدة ١٧ جمادى الآخرة ١٤٢٧ هـ الموافق ١٣ يوليو ٢٠٠٦ م واس

صرح مصدر مسئول بأن المملكة العربية السعودية كانت ولا تزال تؤمن بحق الشعوب الواقعة تحت الإحتلال في مقاومة هذا الإحتلال بجميع أشكاله ورفض إجراءاته غير الشرعية الرامية إلى طمس الهوية وتغيير الوقائع على الأرض. ومن هذا المنطلق كانت المملكة تقف دوماً وبكل امكاناتها مع المقاومة الفلسطينية المشروعة التي تستهدف مقاومة الإحتلال العسكري وتجنب إيذاء الابرياء. ومن المنطلق نفسه وقفت المملكة بحزم مع المقاومة في لبنان حتى إنتهى الاحتلال الاسرائيلي للجنوب اللبناني.

والمملكة إذ تستعرض بقلق بالغ الاحداث المؤلمة الدامية التي تدور الآن في فلسطين ولبنان تود أن تعلن بوضوح أنه لا بد من التفرقة بين المقاومة الشرعية وبين المغامرات غير المحسوبة التي تقوم بها عناصر داخل الدولة ومن وراءها دون رجوع إلى السلطة الشرعية في دولتها ودون تشاور أو تنسيق مع الدول العربية فتوجد بذلك وضعاً بالغ الخطورة يعرض جميع الدول العربية ومنجزاتها للدمار دون أن يكون لهذه الدول أي رأي أو قول. إن المملكة ترى أن الوقت قد حان لأن تتحمل هذه العناصر وحدها المسئولية الكاملة عن هذه التصرفات غير المسئولة وأن يقع عليها وحدها عبئ إنهاء الأزمة التي أوجدتها. // انتهى //

أن لا يكون هناك موقف تجاه ما يجري في لبنان وفلسطين هو موقف مؤسف.

وأن يكون هناك موقف محايد، هو موقف أكثر من مؤسف، كون صاحب الموقف لا يميّز بين اسرائيل المعتدية وبين المعتدى عليهم في فلسطين ولبنان.

هذا في المطلق. وسيكون أعظم سوءً إذا ما جاء من جهة عربية رسمية، نظراً لأواصر الدين واللغة و(ما يُعتقد أنه عدو مشترك، فضلاً عن ما يعتقد أنه مصلحة مشتركة).

وفي حال كان الموقف الرسمي العربي متشابهاً للموقف الرسمي اللبناني، الذي عبّرت عنه الحكومة اللبنانية في بيان علني، فهو موقفٌ يعتبر أضعف الإيمان، فهو في آخر الأحوال مجرد كلام، وموقف يسجل في التاريخ، ولا يتبعه دعمٌ ماديّ عربي لا بالمال ولا بالسلاح. باختصار هو أدنى مراتب المواقف، وأقلّها إحراجاً لأي نظام عربي.

وأن يكون هناك موقف عربي يتشابه في فصوله ولغته ومفرداته مع الموقف الأوروبي وروسيا مثلاً (كما هو موقف المغرب)، فهو موقف متخاذل، يتناسى روابط الدم والعقيدة واللغة، والمصالح المشتركة.

أما أن يكون الموقف مقترباً من الموقف الأميركي الذي يجيز لإسرائيل الدفاع عن نفسها، ويدين الطرف الآخر، ويغطّي أفعال اسرائيل ويمنع من اتخاذ موقف دولي منها في مجلس الأمن، فهذا ليس تخاذلاً فحسب، بل هو (عمالة) ليس هناك نظام عربي واحد مضطرٌ لفعلها، مهما قيل من وجود ضغوط أميركية - غربية.

أمّا إذا زايد موقف عربي (ما) على الموقف اللبناني الرسمي، وعلى الموقف الأوروبي الغربي والأجنبي، ووصل الى التنظير للموقف الأميركي والعدوان الإسرائيلي، وأعلن نفض اليد من دعم لبنان ومقاومته، وحمّل المقاومين المسؤولية، وحملهم أيضاً أن يقلعوا شوكهم بأيديهم، أي أن الموقف (إياه) يستبطن بأنه لن يدعم مادياً كما لن يدعم بشقّ كلمة، واستخدم مفردات تشقّ الصف اللبناني، وتسيء للمقاومين، وتتهمهم بأنهم بفعلهم (اختطاف الجنديين الإسرائيليين) يعرضون ليس لبنان وحده بل الدول العربية جمعاء لتهديد في منجزاتها، وبالتالي يتضمن الموقف العربي ذاك جرّ بقية الدول الأخرى لاتخاذ ذات الموقف المعادي للمقاومين.

هنا لا يكون الموقف (عمالة) فحسب، بل و (عدواناً) غير مبرر أيضاً.

باختصار.. ما ذكر أخيراً، هو الموقف السعودي، وهو ما ينطق به البيان الذي نشرنا نصّه الرسمي أعلاه، تاريخاً وتوقيتاً، وتوقيعاً بإسم وكالة الأنباء السعودية (واس).

هنا يحسن بنا أن نفكّك البيان السعودي ومؤدياته (غاياته).

مصدر مسؤول

أراد المسؤولون السعوديون التخفي وراء (مصدر مسؤول).. والحكومة السعودية عودتنا أنها لا تستخدم هذا القناع (مصدر مسؤول) إلا إذا كان موقفها ضعيفاً هشّاً. وقد كنّا فيما مضى نسمع (نفى مصدر مسؤول)، و صرح (مصدر مسؤول)، وأفاد (مصدر مسؤول).. الخ. المصدر المسؤول عبارة قد (يختلقها) الإعلام أحياناً لإضفاء (قوة) على التحليل أو الخبر المراد تسريبه ونشره. ولكن في الحالة السعودية، لا يوجد أحدٌ يستطيع ان يتحدث عن (اختلاق)، فلا يوجد مصدر مسؤول سوى (آل سعود)، خاصة وأن (الناشر/ المذيع) هو وكالة الأنباء السعودية الرسمية (واس) وليس وكالة رويترز أو غيرها، الأمر الذي يعني بالتحديد أن عبارة (المصدر المسؤول) تعد موقفاً رسمياً حكومياً سعودياً لا لبس فيه.



هكذا تعاملت الصحافة السعودية والإعلام السعودي بمجمله في الداخل والخارج وعبر قنوات الحكومة الفضائية

(العربية مثلاً) مع ما صرح به (المصدر المسؤول) وراحت تمجّد به، وانبرى طبّالو الحكومة ليفلسفوا ما قاله (المصدر السعودي المسؤول) شاهرين ألسنة حداد على المقاومين، شامتين مطالبين بـ(قلعوا شوككم بأيديكم)، ولكنهم لم يشهروا سيفاً خشبياً حتى على إسرائيل.

دعم المقاومة

بيان الحكومة السعودية، وعبر ما صرح به مصدر مسؤولها، ربط بين ما يجري في لبنان وفلسطين، فكانت الشتيمة لحماس كما لحزب الله، أي للمقاومتين اللبنانية والفلسطينية. وكأن الحكومة السعودية تريد أن تبرر موقفها وتخاذلها المشين مما يجري في غزّة، وحنقها من اختطاف الجنود الإسرائيليين. ولأنها لم تستطع أن تطرح رأيها في الموضوع الفلسطيني في حينه، نظراً لتهافته، واكتفت بما قاله تركي الفيصل (المنشور رد عليه في هذا العدد)، فإنها وجدت في مهاجمة المقاومة في لبنان (الجدار الهابط) الذي تتسلق عليه طائفياً لتمرير مواقفها بأثر رجعي.

الملاحظ في البيان الرسمي السعودي، جَبُنَ في ذكر (إسمي حماس) و(حزب الله) وبالنسبة للأخير فقد تمّ وصفه بـ (العناصر) وأشار الى أن حماس وحزب الله (مغامرين) وأن مقاومتهما (غير شرعية) لأنهما - وحسب وصف البيان الرسمي لهما - مجرد ’عناصر داخل الدولة‘ لم يرجعا في قرار اختطاف الجنود (الى السلطة الشرعية في دولتها). أي في لبنان وفلسطين.

إن هذه الألفاظ مهينة وجبانة في نفس الوقت. مهين أن تسمى حماس التي (هي الحكومة الشرعية) وليست مجرد عنصر فيها كمشاركة حزب الله، أن تنزع عنهما وعن مقاومتهما (الشرعية)، بل وتتهمان بالعمالة أيضاً لمجرد أن خطف ثلاثة جنود اسرائيليين. وحزب الله الذي قاتل غرماءه الداخليين حول تسميته بـ (الميليشيا) يأتينا آل سعود ليسموهم بأدنى من ذلك، مجرد (عناصر)!

ان هذا الموقف وهذه الألفاظ تمثل (طعنة في الظهر) للمقاومين في فلسطين ولبنان. ومع هذا، يطنطن علينا البيان الرسمي بدعمه لفلسطين وللبنان.. هذا الدعم - من شاكلة البيان - حيث نشهد تواطأً بين آل سعود مع مبارك وعبدالله الثاني ومن ورائهم أميركا لتجويع الشعب الفلسطيني. ليقل لنا ماذا فعل آل سعود بهذا الشأن؟ وكم هو الدعم الذي وصل الفلسطينيين منذ قيام دولة إسرائيل حتى الان، ولنقارنه بمجرد سمسرة واحدة من سمسرات وزير الدفاع سلطان. ونحن نعلم أن تجويع الفلسطينيين الحالي جاء من خلال قطع المساعدات الغربية بدرجة أولى، لأن المساعدات العربية عموماً ومن بينها المساعدة السعودية ليست ذات بال حتى يطنطن علينا آل سعود، وليكشف آل سعود حجم مساعداتهم قبل أن يهددوا بقطع الدعم الذي هو مقطوع في الجملة منذ حصار الرئيس الفلسطيني الراحل عرفات، الذي لم يتصل به حاكم عربي واحد حتى سممه الصهاينة!

مع هذا، فالبيان السعودي الملغم والجبان، يقول أن المملكة وقفت مع المقاومة الفلسطينية (المشروعة) فهناك مقاومات غير مشروعة كتلك التي تؤذي المدنيين الإسرائيليين، وحسب النص (.. مع المقاومة الفلسطينية المشروعة التي تستهدف مقاومة الإحتلال العسكري، وتجنب إيذاء المدنيين). وهذا يعني أن الحكومة السعودية - وكما أفتى مفتيها الأعمى السابق - ضد العمليات الإنتحارية وعدم شرعيتها الدينية والسياسية، وهي ضد مواجهة قطعان المستوطنين، وضد

موقف البابا أشرف من موقف آل سعود

ندد الفاتيكان يوم الجمعة (١٤/٧/٢٠٠٦) بشدة بالهجمات الاسرائيلية على لبنان قائلا انها ’هجوم‘ على دولة حرة ذات سيادة. وقال الكردينال انجيلو سودانو وزير الدولة ان البابا بنديكت ومساعديه قلقون للغاية من ان تؤدي التطورات الجارية في الشرق الاوسط الى ’صراع له عواقب دولية‘، وأضاف: ’يشجب البابا في هذه اللحظة الهجوم على لبنان وهو دولة حرة ذات سيادة ويؤكد قربه من هؤلاء الناس الذين تعرضوا لمعاناة كثيرة للدفاع عن استقلالهم‘. ووجه سودانو أشد الانتقادات لاسرائيل وقال: ’ان حق الدولة في الدفاع عن نفسها لا يعفيها من مسؤوليتها عن احترام القانون الدولي وخصوصا فيما يتعلق بسلامة السكان المدنيين‘ (رويترز).



قصف المستوطنات بالصواريخ البدائية، ولكن البيان الجبان لم يقل شيئاً ولو كلمة واحدة ضد إسرائيل. اقرأوا البيان أعلاه لتعرفوا أنه أكثر صهيونية مما جادت به كونداليزا رايس وبوش، فسوف لن تجدوا كلمة واحدة في الموقف السعودي (المتوازن).

الكذبة التي يجب أن لا تذهب بعيداً، هو قول البيان التالي: (وقفت المملكة بحزم مع المقاومة في لبنان حتى إنتهى الإحتلال الإسرائيلي للجنوب اللبناني). كنتُ أتمنى من قيادة المقاومة في لبنان، أن تردّ على آل سعود وتقول لهم: أيها الكذّابون المنافقون، ماذا قدمتم لنا؟ إنكم لم تكونوا تذكرون خبراً عنا إلا بالسوء، لم تسمونا بإسمنا، بل كنتم تستخدمون عبارة (ما يسمّى بحزب الله الشيعي). لم تقفوا يوماً بكلمة معنا، فهل وقفتم معنا بالدم والمال؟! المصيبة أن آل سعود يقولون أنهم وقفوا (وبحزم!) ونسبوا لأنفسهم فضيلة تحرير الجنوب أيضاً، أي أنهم يمنّون على المقاومة بدعم (موهوم وكاذب)! أليس هذا خسّة ونذالة أيضاً؟!

تفاصيل الموقف السعودي

الموقف السعودي مما جرى في لبنان يمكن إجماله في التالي:

١ - ان الحكومة السعودية لا تعتبر ما جرى في لبنان (وفلسطين ايضاً) مقاومة (شرعية) وإنما هو (مغامرة) تقوم بها (عناصر) طائشة. من النص نقتطف: (لا بدّ من التفرقة بين المقاومة الشرعية وبين المغامرات غير المحسوبة التي تقوم بها عناصر داخل الدولة

ومن ورائها).

٢ ـ ان السعودية لم تستشرْ في الأمر (اختطاف الجنود)، وهنا السعودية تتحدث بإسم كل الدول العربية دون تخويل منها مع أن بعض تلك الدول أعلن تضامنه مع الموقف الرسمي اللبناني ومع الموقف المقاوم (السودان مثلاً). وبالتالي فالسعودية ليست جزءً من الحلّ، ولن تتدخّل أو تتوسط لدى حلفائها الأميركان لتخفيف الضغط، فمن يتخذ القرار لوحده عليه أن لا يأتينا ويطلب المساعدة. وقد قال هذا المحللون السعوديون بلا لبس من على شاشات التلفزيون.

٣ ـ إن أصل المواجهة مع إسرائيل، حتى ولو لم تقم الحكومة السعودية بأي موقف مشرّف، أو حتى بلا موقف، عملٌ سيء، لأنه يعرض منجزات الدول العربية للدمار، والمقصود منجزات السعودية. وكأن هذه الدولة قد دخلت حرباً يوماً ما مع اسرائيل، وكأن المطلوب منها اليوم الدخول في مواجهة مع إسرائيل. إن هذه الفقرة تبرر عدم التدخل (حفاظاً على منجزات) هذه الدول العربية الذين تمثلهم الحكومة السعودية. هنا نتقطف من النص الحكومي السعودي، الذي يقول بأن ما حدث جاء (دون تشاور أو تنسيق مع الدول العربية، فتوجد بذلك وضعاً بالغ الخطورة، يعرض جميع الدول العربية ومنجزاتها للدمار، دون أن يكون لهذه الدول أي رأي أو قول).

٤ ـ وخلاصة الموقف، أن الحكومة السعودية غير معنيّة بما جرى، وليست مسؤولاً عنه، ولا يهمّها ماذا سيحدث بعد ذلك. الخطأ (كله) كان من حزب الله وليس من إسرائيل، وهو يتحمّل المسؤولية، وعليه أن يحل الأزمة التي صنعها هو (وحده بالطبع!). وطريقة الحل معروفة: إطلاق سراح الجنود الصهاينة، والخضوع لباقي الشروط الإسرائيلية ـ الأميركية المعروفة. النص يقول: (إن المملكة ترى أن الوقت قد حان لأن تتحمل هذه العناصر وحدها المسئولية الكاملة عن هذه التصرفات غير المسئولة وأن يقع عليها وحدها عبء إنهاء الأزمة التي أوجدتها).

السؤال المحيّر هو: إن الموقف السعودي هذا يمكن إبلاغه للبنانيين بدون إعلان رسمي. الإعلان يعني ان هناك رسالة يراد إيصالها الى أبعد من لبنان والمقاومة. الحكومة السعودية التي تحبّ التكتّم في سياساتها، لماذا بادرت قبل كل الدول العربية بهذا الموقف الجبان؟ هل كانت بحاجة الى (إعلان) الموقف هذا؟ ألم يكن بإمكانها أن تصمت، على الأقل تماشياً مع الوضع اللبناني الداخلي الذي يلملم صفوفه ضمن الحدود الدنيا من التضامن في قبالة الإحتلال؟

ثم ألم يكن بالإمكان ـ إن كانت الحكومة السعودية مقتنعة بأن ما فعله حزب الله وحماس جريمة ـ أن تضع فقرة تدين فيها إسرائيل لما تقوم به في غزّة وفي لبنان من قصف البنى التحتية؟ هل هي (فشّة خلق) سعودية، أم رسالة وجهت لأميركا، الحليف الصديق الصدوق، تفيد بأن السعودية انحازت للموقف والإستراتيجية الأميركية ضمن سياسة (مواجهة الإرهاب).

السعودية تقود الصقور في حملة مضادّة

لماذا لم يأتِ الجواب من مصر؟ من الأردن؟ اللتان لهما علاقة مباشرة مع اسرائيل؟ لماذا تضع السعودية نفسها في مواجهة الغضب الشعبي العربي والإسلامي العارم، وتغامر بسمعتها ومكانتها في سبيل هدفٍ لا يبدو أنه يستحق القيمة (إرضاء الولايات المتحدة). لا يوجد جواب على هذا، سوى التقديرات الخاطئة، الذي يدرك السعوديون أنه خطأ له ثمن باهظ، ولهذا كان التخفي وراء عبارة (مصدر مسؤول).

لقد جرت مفاوضات بين الثلاثي الموالي لأميركا: السعودية ومصر والأردن، وقد اتفقوا فيما يبدو على الموقف المطلوب (والذي هو متأخر أصلاً) وهو موقف قامت السعودية بإشهاره والتمهيد له. وقد التقى مبارك وملك الأردن في القاهرة بعد ساعات (٧/١٤) ليستخدما ذات العبارات السعودية ولكن مع بهارات وإدانة لإسرائيل، بعكس البيان السعودي الغبي، وقد حذر الحاكمان من (إنجراف المنطقة الى مغامرات لا تخدم المصالح العربية) وكلمة المغامرة استخدمها البيان السعودي، وأكدا على نزع سلاح حزب الله بالقول أنهما يدعمان الحكومة اللبنانية (لبسط سلطتها على كامل التراب اللبناني) وهذا ما تريده إسرائيل واميركا وحلفاؤهما.

بالطبع فإن الموقف الثلاثي شديد العنف ضد سوريا، وسيفرض الثلاثي المشؤوم موقفه على اجتماعات وزراء الخارجية العرب، والتي عادة ما تكون نتائجها عديمة الفائدة، وبلا أسنان، إن كانت لها فائدة في الأصل.

سيزيد الموقف السعودي ومن ورائه المصري والأردني الشقّ بين القيادات اللبنانية أولاً، وسيزيد الشقّ في الشارع العربي، وفي القيادات العربية (المشقوقة أصلاً!). وكل هذا يأتي خدمة لمن؟! إسرائيل وامريكا ومن وراءهما.

عموماً: شكراً لكم آل سعود. لقد برهنتم على أنكم أهلٌ للصداقة مع أميركا والتحالف معها من أجل كرسي الحكم الذي تجلسون عليه.



تضامن سعودي: تحذير للصحافة!

يوم ٩ و ١٠ يوليو الجاري، جرت مظاهرات في تركيا، منددة بالعدوان الصهيوني في غزّة.

يوم ١٠ يوليو اتصل وزير الداخلية بوزير الإعلام إياد مدني بأن يبلغ رؤساء تحرير الصحف المحلية، الصحف المصونة الأهلية المستقلّة!، بأن لا تنشر أيّ خبر أو صورة عن تلك المظاهرات، أو أي مظاهرات أخرى، كونها تستفزّ العامّة من جهة، ولأن (ولي الأمر) يقوم ـ من جهة أخرى ـ بما هو مهم للتخفيف من أزمة (إخواننا الفلسطينيين) عبر التباحث مع أصدقائنا في (أميركا) و (أوروبا).

الحكومة السعودية تخشى من تكرار تجربة المظاهرات التي تقوم في بعض البلدان العربية على الأراضي السعودية.

والتضامن السعودي مع فلسطين معروف.. جزاكم الله خيراً!!!

مفارقات بين هروبهم من سجن يمني وآخر سعودي

فرار ٧ قاعديين من سجن المباحث بالملز بالرياض

الداخلية تقلل من شأن الهروب وترفض التشكيك في مصداقية رجال الأمن

حين فرّ ٢٣ سجيناً قاعدياً من سجن بالمخابرات في وسط العاصمة اليمنية في الثالث من فبراير الماضي، قامت الدنيا ولم تقعد. حيث كان من بين الهاربين ١٣ شخصاً يعتبرون من أبرز أعضاء القاعدة، وفي مقدمتهم جمال البدوي المتهم بأنه العقل المدبر للهجوم على المدمرة الأمريكية كول في عام ٢٠٠٠ والذي أسفر عن مقتل ١٧ بحارا أمريكيا، وكذلك المعتقل فواز الربيعي المتهم بأنهم المخطط للإعتداء على الناقلة الفرنسية ليمبورج، اضافة الى هروب جابر البناء الذي رصدت واشنطن مكافأة قدرها خمسة ملايين دولار مقابل رأسه بسبب علاقاته بخلية (لاكوانا) الأميركية والتابعة لتنظيم القاعدة. فضلاً عن ذلك كان من بين الفارين المسؤول الثاني في القاعدة باليمن وهو أبو عاصم الأهدل.

يومها، تناول الإعلام السعودي الخبر بالسخرية من أجهزة الأمن اليمنية، وكيف أن اليمن التي تحاول أن تنفي عن نفسها شبهة أن تكون ملاذاً للقاعدة هي مصدر الشرّ وليس السعودية، مع ان بين الهاربين سعوديين، فضلاً عن أن أهم عناصر القاعدة القيادية هم من السعودية. وكان الإعلام السعودي قد نوّه في إطار سخريته بالأجهزة الأمنية اليمنية، بكفاءة الجهاز الأمني السعودي الذي استطاع أن (يجتث) رؤوس (الفئة الضالة) من جذورها، وهو التعبير الذي يطلقه الإعلام السعودي على دعاة العنف ومروجيه من أعضاء تنظيم القاعدة في جزيرة العرب.

الولايات المتحدة من جانبها انتقدت بشدة الحكومة اليمنية لتراخيها الأمني، وأعلنت عن صدمتها وأسفها لحادثة الهروب المدبر عبر نفق يصل السجن بمسجد مجاور (١٤٠ متراً)، وأعلنت عزمها على ملاحقة الفارين (وقد سلم عدد منهم أنفسهم الى السلطات فيما بعد ولكنهم ليسوا من الفئة القيادية الخطيرة) وطالبت بالتحقيق في الأمر ومحاكمة المقصرين.

السعوديون أيضاً طالبوا اليمن بمعلومات عن الحادثة، خشية أن يتمدد الإرهاب من اليمن الى السعودية! التي هي في الواقع مصدر الإرهاب الوهابي العنفي في اليمن وغيره، ولكن لأن اليمن ـ الضعيف ـ قد وقع تحت ضغط الأميركان، فإن السعوديين أرادوا وضع مقارنة بين أدائهم وأداء اليمن الذي لم يعد ذلك الحليف المقرب كما كان في الماضي، مع أن مسؤولاً أمنيّاً في البيت الأبيض لعب على ذات الحبل وقال أن فرار السجناء يمثل قلقاً هائلاً لدى واشنطن والسعودية!

اليمن من جانبه لم يستطع إلا تأكيد عزمه على ملاحقة الفارين، وفتح تحقيقاً في الأمر، ووضع مكافآت لمن يدلي بمعلومات عنهم، بل وحاكم عشرة أشخاص من مسؤولي وزارة الداخلية بتهمة التقصير وأمام محاكم عسكرية.. كل ذلك بغية رفع الحرج الذي طال الحكومة اليمنية.

حرج سعودي!

الآن وقعت الحكومة السعودية فيما وقعت فيه اليمن..

لكن ردود الأفعال اختلفت من الأطراف كافة!

فقد فرّ سبعة عناصر من القاعدة من أحد السجون في منطقة الملز بالعاصمة الرياض صباح الثامن من يوليو الحالي، فما كان من الحكومة السعودية إلاّ أن قللت من أهمية الحدث بطرق مختلفة.

فأولاً قالت بأنهم لم يفروا من (سجن) بل من (مركز) أو (مقر توقيف) أو (إصلاحية)!

وثانياً فإن البيانات الرسمية قللت من أهمية الفارين فقالت عنهم أنهم مجرد (متعاطفين) مع خلايا (الفئة الضالة)، وأنهم (يعتنقون الفكر التكفيري) ولم يقولوا أنهم يؤمنون بالعنف واستخدامه. وأشارت البيانات الرسمية، الى ان الفارين (كانوا يقدمون الدعم اللوجستي لخلايا الفئة الضالة، من خلال توفير المأوى وتهيئة وسائل النقل).. فهم هنا مجرد مساعدين هامشيين! لكن بياناً رسمياً آخر قال بأن أحد الفارين (قام باستضافة قائد تنظيم القاعدة ـ الفرع السعودي، يونس الحياري في منزله) ويونس الحياري كان أخطر المطلوبين وقد قتل قبل فترة في مواجهات مع القوى الأمنية.

وهكذا فإن البيانات الرسمية تحاول التقليل من شأن الفارين من جهة، والمحافظة على سمعة الأجهزة الأمنية كون مركز الإعتقال مجرد مركز توقيف صغير وليس سجناً يتمتع بالحراسة المشددة.

واشنطن لم تقل شيئاً عن عملية الفرار السعودية، فالأخيرة غير اليمن! انها ينبوع النفط، وهي تقوم الآن بتهدئة الأسواق، وإعادة (البترودولار) الى واشنطن، الى مركز الخزانة الأميركية عبر شراء السندات، والى الخزينة الأميركية عبر شراء السلاح وعقد الصفقات الكبرى. لهذا، لم يلم أحدٌ السعودية أو يقل لها أنها كانت مقصرة، أو أن هناك من تآمر لتهريبهم من المعتقل.

وزارة داخلية نايف ـ المتعاطفة اصلاً مع المتطرفين الوهابيين ـ زادت في التضليل فأوحت عبر بياناتها الرسمية بأن المعتقلين كانوا سيطلق سراحهم بصورة من الصور باعتبارهم (مشمولين بالعفو الملكي!). والحقيقة أن هؤلاء المعتقلين لم يكونوا موقوفين حديثاً، ولم تكن النية تتجه لاطلاق سراحهم، وقد عدوا من العناصر الخطيرة، لأنهم لم يسلموا أنفسهم بل قبض عليهم، وبالتالي فهم في الأصل غير مشمولين بالعفو. ولكن الداخلية ـ وشأنها التضليل دائماً والتستر على اختراق جماعات العنف

لأجهزتها ـ تريد ان تقنع المواطنين والعالم بأن ما حدث ليس له أهمية، فلا المعتقلين مهمين، ومركز الإعتقال غير مهم، وخطرهم قليل.

الطريف أن منصور التركي الناطق باسم الداخلية حذر الفارين إن لم يسلموا أنفسهم بأنهم (لن يتمتعوا بالعفو الملكي! الذي اعلن في ٢٣ يونيو الماضي) وفي ذلك إغراء بصورة مباشرة للفارين بأن يسلموا أنفسهم كيما يحصلوا على العفو، ويتم التستر على الفضيحة الأمنية!

ونقلت الحياة (٢٠٠٦/٧/٩) عن مصدر أمني سعودي تصريحاً يتسق مع محاولة التضليل قال فيه: (كانت إجراءات التحقيق مستمرة في شأنهم من هيئة التحقيق والادعاء العام لمحاكمتهم شرعاً، ومن ثم إطلاقهم، لكنهم أقدموا على الهروب)! وأبلغنا اللواء منصور التركي بأن الفرار قد تمَّ من (مقر التوقيف) بـ (صورة غير نظامية) مهدداً بأن ذلك سيؤدي الى (تعطيل اجراءات محاكمتهم)! وتزداد السخرية حين يقول: (في حال عدم عودة السبعة إلى مقر التوقيف، فإن ذلك سيحرمهم من الاستفادة من مكرمة خادم الحرمين، وسيتم التعامل مع الفارين على اعتبار أنهم مطلوبون للجهات الأمنية!)! ترى ماذا كانوا يصنعون في سجن الملز؟ ولأي أمر جرى اعتقالهم طيلة الشهور الماضية؟! ولماذا تأخرت محاكمتهم؟! وماذا كان قائد القاعدة يصنع في بيت أحدهم؟!

وتستمر حملة الأكاذيب المنبعثة من وزارة الداخلية لتلقي باللوم على المجهول، فلا أحد مقصّر في وزارة داخلية يرأسها (نايف) وابنه الهمام (محمد)! وإذا كان اليمن قد قبل فرضية تواطؤ مسؤولين مع الفارين، فإن مملكة نايف الداخلية ترفض ولو بالإشارة الصغيرة الى خلل في الجهاز الأمني. وقد رفض اللواء منصور التركي وجود تواطؤ من حراسات الملز في فرار عناصر القاعدة من سجن الملز مبرراً الأمر بقوله: (لو كان هناك تواطؤ من قبل حراسات السجن مع المطلوبين أمنيا، لوجدنا عمليات هروب كثيرة، وبأعداد أكبر ممن تمكنوا من الخروج من إصلاحية الملز). وكان الأجدر به أن يقول: كل الإحتمالات واردة، والتحقيق سيكشف عما إذا كان هناك تواطؤ من عدمه. هذا إذا كانت الداخلية تبحث عن الحقيقة، وليس عن رد تهمة، فتعلن براءتها قبل التحقيق. والغريب أنه حتى الآن لم يعلن تشكيل لجنة تحقيق في الأمر، على غرار ما فعلته اليمن. بل أن الحكومة السعودية اعتبرت رجال أمنها فوق التشكيك! فولاء هؤلاء ـ حسب التركي ـ لدينهم ومليكهم ووطنهم فوق أي تشكيك، وزاد: (لماذا يتهم رجال الأمن بالتقصير، فهم يقومون بواجبهم، واثبتوا ولاءهم بالتضحيات التي قدموها في مكافحة الإرهاب، ولو كان هناك ضعف في رجال الأمن لتمكن من كان أخطر منهم بالهروب من السجن). وتابع بأن استبعد هروب عناصر القاعدة الى خارج البلاد، معللاً الأمر بتحليل ساذج يقول: (المهنية تتطلب أن نؤكد على وجودهم داخل السعودية، وسنبحث عنهم في البلاد، وهروبهم للخارج لن يكون يسيرا، بسبب الإجراءات الأمنية المشددة على المعابر الحدودية). بيد ان الواقع يقول بأن آلاف السعوديين انتقلوا الى العراق، إما عبر الحدود السعودية مباشرة، أو عبر الأردن وسوريا. وقد قتل عدد من المطلوبين من عناصر القاعدة السعوديين في العراق كما هو معلوم ومنشورة أسماؤهم. فأين هي الحدود المحصّنة غير القابلة للإختراق؟!

وعموماً، كان الأجدر باليمن أن ترد الصاع صاعين للحكومة السعودية، وتعلن قلقها من فرار هؤلاء الذين إن قرروا الخروج فلا يوجد إلا احتمالين: الإتجاه شمالاً نحو العراق، او الإتجاه جنوباً نحو اليمن، وهناك سعوديون كثر معتقلون في اليمن من مؤيدي تنظيم القاعدة، كما كشفت المحاكمات الأخيرة في اليمن عنهم. بيد أن اليمن لم تقل شيئاً. فالجار المتغوّل والمتغطرس محمي من قبل الأميركيين ولا يريدون إحراجه.

ان الدفاع عن رجال الأمن، هو في حقيقة الأمر دفاع يائس عن وزير الداخلية ـ الملك غير المتوج ـ الذي صرف عشرات المليارات من الريالات في السنوات الأخيرة لتحديث الأجهزة الأمنية واستيراد التقنيات الحديثة لمكافحة العنف المحلي. وإذا كان ما جرى لا يعدّ ضعفاً في رجال الأمن والجهاز الأمني، فهل نعدّه عنصر قوة مثلاً؟!

الجميع يعرف أن ما حدث كان ضربة لنايف وجهازه، ولكن الأخير لا يريد أن يعترف، فله حسابات سياسية داخلية في صراعه مع الملك، وهو يريد أن يحفظ هيبة دولة عفى عليها الزمن، دولة منتهبة من قبل الوهابيين بمختلف أصنافهم: عنفيون، صحويون، تقليديون. دولة تتآكل من الداخل رغم المال، ومع هذا يشعر قادتها بأن زمام الأمور لم يفلت ولن يفلت من يدهم، وأنهم ـ وبحسب التجارب السابقة ـ قادرون على ضبط الأوضاع متى شاؤوا. المهم أن تكون هناك مظلة حماية أميركية.

ولأن الجميع يشعر بضعف الدولة ويعبر عن ذلك بالإستهانة بها بشتى الوسائل، رأى المراقبون أن فرار سجناء القاعدة من سجن الملز مثالاً لتضعضعها، ولذا تساءلوا عن امكانية زيادة المساعدة الأمنية من قبل الجهات الخارجية، في إشارة الى أميركا، لكن الصلف والكذب السعودي لا يقف عند حد. فقد نفى التركي ـ إياه ـ أن تكون هناك حاجة الى المساعدة، أو أن المملكة سبق وأن احتاجت لها! متناسياً تكاثر مكاتب الإف بي آي والسي آي أيه في المملكة، ومتناسياً ما يكتب وما ينشر وما يصرح به من قبل الحلفاء الأميركيين عن وجود عشرات من الخبراء الأمنيين يعملون لصالح جهاز المباحث السعودي. يقول التركي: (لم نحتج لمساعدة أحد للقضاء على الإرهاب في السعودية، ولن نستعين بأي جهة خارجية للبحث عن هؤلاء، ولدينا منظومة أمنية متكاملة ومتطورة، وقادرة على حماية الوطن).

بارك الله فيكم! أرونا شطارتكم وقدرتكم على منع العنف واصطياد قادته وتجفيف منابعه الفكرية والمادية والبشرية! ثم من أين لكم المنظومة الأمنية ومن يشغل تقنياتها؟ ومنذ متى بدأت بالعمل؟! أليس على يد (ولاة الأمر الأميركيين)؟!

قضـيـة

السيد الراحل محمد علوي مالكي ينبذه مطلقاً وأبو زيد يعتبره مشروطاً

الموقف الشرعي من التصنيف

تفاوتت الرؤية الشرعية في الموقف من التصنيف بين أقطاب المدارس الفكرية داخل المملكة، وهو يعكس حدّي التشدد والاعتدال بينها، كما يكشف عن منبع التصنيف ومصدر رواجه في المجتمع، وبالتالي يمكن فهم الجهة المقصودة في دعوة الملك عبد الله بوقف الممارسات التصنيفية، خصوصاً وأن هناك من يحاول خلط الأوراق في ظل المشكلات التي يتم تداول النقاش بشأنها في وسائل الاعلام. ونقدّم هنا نموذجين من الموقف الشرعي من التصنيف أحدهما للعالم السلفي وعضو هيئة كبار العلماء الشيخ بكر عبد الله أبو زيد والآخر لعالم الحجاز البارز السيد الراحل محمد علوي مالكي.

رؤية وهابية

ذكر عضو هيئة كبار العلماء في السعودية الشيخ بكر عبدالله أبو زيد في كتابه المعنون بـ (تصنيف الناس بين الظن واليقين): (أقول عن هذه الظاهرة ـ تصنيف الناس):

إن كشف الأهواء، والبدع المضلة، ونقد المقالات المخالفة للكتاب، والسنة، وتعرية الدعاة إليها، وهجرهم، وتحذير الناس منهم، وإقصائهم، والبراءة من فعلاتهم، سنّة ماضية في تاريخ المسلمين في إطار أهل السنة، معتمدين شرطي النقد: العلم، وسلامة القصد.

وجوب العلم بثبوت البينة الشرعية، والأدلة اليقينية على المدعي به في مواجهة أهل الهوى والبدعة، ودعاة الضلالة والفتنة، وإلا كان الناقد ممن يقف ما ليس له به علم، وهذا عين البهتان والإثم.

ويرون بالاتفاق أن هذا الواجب من تمام النصح لله ولرسوله ـ صلى الله عليه وسلم ـ ولأئمة المسلمين، وعامتهم، وهذا شرط القصد لوجه الله تعالى؛ وإلا كان الناقد بمنزلة من يقاتل حمية ورياء، وهو من مدارك الشرك في القصد.

وهذا من الوضوح بمكان مكين لمن نظر في نصوص الوحيين الشريفين، وسير الأئمة الهداة في العلم والدين.

ولا يلتبس هذا الأصل الإسلامي بما تراه مع بلج الصبح، في غسق الليل من ظهور ضمير أسود، وافد من كل فج استعبد نفوساً بضراوة، أراه: تصنيف الناس، وظاهرة عجيب نفوذها هي: (رمز الجراحين) أو: (أمرض التشكيك وعدم الثقة) حمله فئام غلاظ من الناس يعبدون الله على حرف، فألقوا جلباب الحياء، وشغلوا به أغراراً التبس عليهم الأمر فضلوا، وأضلوا، فلبس الجميع أثواب الجرح والتعديل، وتدثروا بشهوة التجريح، ونسج الأحاديث، والتعلق بخيوط الأوهام، فبهذه الوسائل ركبوا لج التصنيف للآخرين، للتشهير، والتنفير، والصدّ عن سواء السبيل.

ومن هذا المنطلق الواهي، غمسوا ألسنتهم في ركام من الأوهام والآثام، ثم بسطوها بإصدار الأحكام عليهم، والتشكيك فيهم، وخدشهم، وإلصاق التهم بهم، وطمس محاسنهم، والتشهير بهم، وتوزيعهم أشتاتاً وعزين:

في عقائدهم، وسلوكهم، ودواخل أعمالهم، وخلجات قلوبهم، وتفسير مقاصدهم، ونياتهم... كل ذلك، وأضعاف ذلك مما هنالك من الويلات، يجري على طرفي التصنيف، الديني، واللاديني.

فترى وتسمع رمي ذاك، أو هذا بأنه: خارجي، معتزلي، أشعري، طرقي، إخواني. تبليغي، مقلد متعصب، مُتطرف، متزمت، رجعي، أصولي. وفي السلوك: مداهن، مراء، من علماء السلطان، من علماء الوضوء والغسل.

ومن طرف لا ديني: ماسوني، علماني، شيوعي، اشتراكي، بعثي، قومي، عميل. وإن نقبوا في البلاد، وفتشوا عنه العباد، ولم يجدوا عليه أي عثرة، أو زلة، تصيدوا له العثرات، وأوجدوا له الزلات، مبنية على شبه واهية، وألفاظ محتملة. أما إن أفلست جهودهم من كل هذا رموه بالأخرى فقالوا: متستر، محايد، إلى غير ذلك من ضروب تطاول سعاة الفتنة والتفرق، وتمزيق الشمل والتقطع.

ويضيف أبو زيد:

وقد جرّت هذه الظاهرة إلى الهلكة في ظاهرة أخرى من كثرة التساؤلات المتجنية ـ مع بسمة خبيثة ـ عن فلان، وعلان، والإيغال بالدخول في نيته، وقصده، فإذا رأوا شيخاً ثنى ركبتيه للدرس، ولم يجدوا عليه أي ملحظ، دخلوا في نيته، وكيفوا حاله: ليبني نفسه، لسان حاله يقول: أنا ابن من فاعرفوني، ليتقمص شخصية الكبار، يترصد الزعامة، وإن ترفقوا، وغلبهم الورع، قالوا: محترف بالعلم. وإن تورع الجراح عن الجرح بالعبارة، أو استنفدها، أو أراد ما هو أكثر إيغالاً بالجرح، سلك طريق الجرح بالإشارة أو الحركة بما يكون أخبث، وأكثر إقذاعاً. مثل: تحريك الرأس، وتعويج الفم، وصرفه، والتفاته، وتحميض الوجه، وتجعيد الجبين، وتكليح الوجه، والتغير، والتضجر. أو يسأل عنه، فيشير إلى فمه، أو لسانه معبراً عن أنه: كذاب، أو بذيء. ومثل: تقليب اليد، أو نفضها. إلى غير ذلك من أساليب التوهين بالإشارة، أو التحريك. ألا شلّت تلك اليمين عند حركة التوهين ظلماً، وصدعت تلك الجبين عن تجعيدها للتوهين ظلماً.

ابو زيد: لبس الجميع أثواب الجرح والتعديل، وتدثروا بشهوة التجريح.. وبهذه الوسائل ركبوا لج التصنيف للآخرين، للتشهير

رؤية السيد علوي مالكي

أما العالم الراحل السيد محمد علوي مالكي فكان له موقف صارم وحاسم من المصنّفين حيث عدّهم من شرار الخلق والخليقة، وذكر السيد المالكي رحمه الله في كتابه: (التحذير من المجازفة بالتكفير): وفي باب سباب المسلم فسوق وقتاله كفر: إعلم أن كراهة المسلمين ومقاطعتهم ومدابرتهم محرمة، وان سباب المسلم فسوقاً وقتاله كفراً إذا استحل. وكفى رادعاً في هذا الباب حديث خالد بن الوليد رضي الله عنه في سريته إلى بني جذيمة يدعوهم إلى الإسلام، فلما انتهى إليهم تلقوه، فقال لهم: أسلموا، فقالوا: لا والله، ما بعد وضع السلاح إلا القتل، ما نحن بآمنين لك

ولا لمن معك، قال خالد: فلا أمان لكم إلا أن تنزلوا، فنزلت فرقة منهم وتفرقت بقية القوم. وفي رواية: انتهى خالد إلى القوم فتلقوه، فقال لهم: ما أنتم؟ أي: أمسلمون أم كفار؟ قالوا: مسلمون، قد صلينا وصدقنا بمحمد صلى الله عليه وسلم وبنينا المساجد في ساحتنا وأذنا فيها.

وفي لفظ: لم يحسنوا أن يقولوا: أسلمنا، فقالوا: صبأنا صبأنا، قال: فما بال السلاح عليكم؟ قالوا: إن بيننا وبين قوم من العرب عداوة، فخفنا أن تكونوا هم فأخذنا السلاح، قال: فضعوا السلاح فوضعوه، فقال: استأسروا، فأمر بعضهم فكتف بعضاً وفرقهم في أصحابه، فلما كان السحر نادى منادي خالد: من كان معه أسير فليقتله، فقتل بنو سليم من كان معهم وامتنع المهاجرون والأنصار رضي الله عنهم وأرسلوا أسراهم، فلما بلغ النبي صلى الله عليه وسلم ما فعل خالد، قال: (اللهم إني أبرأ إليك مما صنع خالد)، قال ذلك مرتين.

وقد يقال: إن خالداً فهم أنهم قالوا ذلك على سبيل الأنفة وعدم الإنقياد إلى الإسلام، وإنما أنكر عليه صلى الله عليه وسلم العجلة وعدم التثبت في أمرهم قبل أن يعلم المراد من قولهم صبأنا، فخالد معذور كيف وقد قال عليه الصلاة والسلام: (نعم عبدالله أخو العشيرة خالد بن الوليد سيف من سيوف الله سله الله على الكافرين والمنافقين).

وكذلك قصة أسامة بن زيد حب رسول الله وابن حبه فيما رواه عنه البخاري عن أبي ظبيان قال: سمعت أسامة بن زيد يقول: بعثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى الحرقة، فصبحنا القوم فهزمناهم ولحقت أنا ورجل من الأنصار رجلاً منهم، فلما غشيناه قال: لا إله إلا الله، فكفَّ الأنصاري عنه، وطعنته برمحي حتى قتلته، فلما قدمنا بلغ النبي صلى الله عليه وسلم وآله وسلم، فقال: يا أسامة! أقتلته بعد ما قال لا إله إلا الله، قلت: كان متعوذاً، فما زال يكررها حتى تمنيت أني لم أكن أسلمت ذلك اليوم. وفي رواية أخرى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال له: (ألا شققت على قلبه، فتعلم أصادق أم كاذب؟).

قال أسامة: لا أقاتل أحداً يشهد أن لا إله إلا الله. وقد سئل علي - رضي الله عنه - عن المخالفين له من الفرق أكفار هم؟ قال: لا، إنهم من الكفر فروا، فقيل: أمنافقون هم؟ فقال: لا، إن المنافقين لا يذكرون الله إلا قليلاً، وهؤلاء يذكرون الله كثيراً، فقيل: أي شيء هم؟ قال: قوم أصابتهم الفتنة فعموا وصموا.

المالكي: الحكم على المسلم بالخروج عن دين الإسلام، أو الدخول في الكفر لا يقدم عليه مسلم يؤمن بالله واليوم الآخر

وفي باب (أقوال السلف وبعض العلماء في التحذير من التكفير) يقول السيد رحمه الله:

روى أبو يعلي والطبراني في الكبير أن رجلاً سأل جابراً رضي الله عنه هل كنتم تدعون أحداً من أهل القبلة مشركاً؟ قال: معاذ الله، ففزع لذلك. قال: هل كنتم تدعون أحداً منهم كافراً؟ قال: لا. وروى أبو يعلي عن يزيد الرقاشي أنه قال لأنس بن مالك: يا أبا حمزة! إن ناساً يشهدون علينا بالكفر والشرك قال: أولئك شر الخلق والخليقة.

قال الإمام أحمد: إن الإيجاب والتحريم والثواب والعقاب والتكفير والتفسيق هو إلى الله ورسوله، ليس لأحد في هذا حكم، وإنما على الناس إيجاب ما أوجبه الله ورسوله، وتحريم ما حرمه الله ورسوله، وتصديق ما أخبر الله به ورسوله.

وقال الطحاوي - رحمه الله - هم أهل القبلة: ولا نشهد عليهم بكفر ولا بشرك ولا بنفاق ما لم يظهر منهم شيء من ذلك، ونذر سرائرهم إلى الله تعالى، وذلك لأنا قد أمرنا بالحكم بالظاهر، ونهينا عن الظن واتباع ما ليس لنا به من علم.

وقال الغزالي - رحمه الله - والذي ينبغي أن يميل المحصل إليه: الاحتراز من التكفير ما وجد إليه سبيلا، فإن استباحة الدماء والأموال من المصلين إلى القبلة المصرحين بقول (لا إله إلا الله محمد رسول الله) خطأ، والخطأ في ترك ألف كافر في الحياة أهون من الخطأ في سفك محجمة من دم مسلم.



لا للتساهل في التكفير

وقال ابن تيمية - رحمه الله -: الكفر من الأحكام الشرعية، وليس كل من خالف شيئاً علم بنظر العقل يكون كافراً، ولو قدر أنه جحد بعض صرائح العقول، لم يحكم بكفره حتى يكون قوله كفراً في الشريعة.

وقال أبوبطين: وبالجملة: فيجب على من نصح نفسه أن لا يتكلم في هذه المسألة إلا بعلم وبرهان من الله، وليحذر من إخراج رجل من الإسلام لمجرد فهمه واستحسان عقله، فإن إخراج رجل من الإسلام أو إدخاله فيه أعظم أمور الدين، وقد كفينا بيان هذه المسألة كغيرها، بل حكمها في الجملة أظهر أحكام الدين، فالواجب علينا الاتباع وترك الابتداع.

فاتضح لنا مما سبق من نصوص الكتاب والسنة، وأقوال الصحابة ومن سار على طريق السلف من العلماء المتقدمين والمتأخرين، أن الحكم على المسلم بالخروج عن دين الإسلام، أو الدخول في الكفر لا ينبغي أن يقدم عليه مسلم يؤمن بالله واليوم الآخر إلا ببرهان أوضح من شمس النهار. وحتى من ثبت لنا كفره ببرهان واضح، فرأينا منه كفراً بواحاً، فإنا نحكم عليه بالكفر مع احتياط وتحرر في اللفظ، فلا نتعدى الإطلاق الذي أطلقه الكتاب والسنة، ولا نتعدى منهج السلف في التكفير، فقد كانوا يعرضون ما ظهر من الناس على ما جاء في الكتاب والسنة، فإن وجدوا فيهما إطلاق الكفرة أطلقوه، وإن لم يجدوا توقفوا وحكموا على القائل أو الفاعل بالخطأ والذنب العظيم، ثم إنه يستفسر هذا القائل أو الفاعل عن مراده، فإن اتضح أنه يريد الكفر حكم عليه به، وإلا اكتفى بإطلاق الخطأ أو المخالفة أو الفسق عليه دون التكفير الاعتقادي.

حديث عن الدولة الذاهبة

إحتكار آل سعود لمصادر القوة لا ينجيهم من الهلاك

معذورون بالطبع!

فصنا ع القرار السعودي، شأنهم شأن غيرهم من الحكام والمسؤولين في العالم العربي، يقيّمون اللحظة، ويستخفّهم حجم القوة التي بيدهم، ويقرؤون الواقع اليومي دون المستقبل.

في الحقيقة هم يقرؤون أنفسهم، ويقارنوها بما في يد غيرهم (شعوبهم). وقراءة الذات لمن هو في هرم السلطة تكون ضمن بيئة (الإنتشاء) و (الزهو) و (فورة الأنا) و (عمى السلطة) و (طغيان القوة) على (حسابات العقل وقراءات المستقبل).

لهذا، بادت الكثير من الملكيات، فذرتها الرياح ذرو الهشيم.. القليل منها بقي سليما محاولاً التعايش مع التطورات والوقائع المستجدة، فطأطأ قادة الملكيات الباقية رؤوسهم أمام رياح التغيير، وقبلوا ـ ضمن حدود متفاوتة ـ بالحد الدنى من التطوير الذي يبقيهم أحياء على رأس السلطة.

لقد ذهبت الملكية في العراق، وفي اليمن، وفي مصر، وفي ليبيا.. وتعرضت الملكيتان في الأردن والمغرب الى تحدّيات ضخمة استدعت نزول قوات المارينز الأميركي الى الشارع لتحمي نظام الأردن من السقوط، كما استدعت ملك المغرب الجديد أن يدين الماضي، من أجل مصالحة مع الحاضر، وحسناً فعل.

التحولات النفسية لدى الشعوب تعدّ عاملاً حاسماً في تقرير وقت ووجهة التغيير. وقد تكون أخطر بكثير من المعادلات المادية على الأرض والتي يحسب لها صانع القرار حساباً باعتبارها قوة منظورة ترى بالعين وتشخص ويُعرف مدى حجمها.

اما العوامل النفسية، فقد كانت سبباً في سقوط العديد من الأنظمة، ونقول سبباً أساس. فالكثير من الأنظمة سقطت وهي في عزّ شموخها، وفي بعض الأحيان في قمة قوتها الإقتصادية. ولعلنا نتذكر ما جرى لإيران الشاه، فكل العوامل والحسابات الماديّة كانت تشير الى بقاء الإمبراطور على عرشه، بل وتوسع نفوذ امبراطوريته سياسياً الى أبعد من حدودها. وقد كان الشاه يتكلم قبيل سقوطه بسنة أو نحوها كطاووس مهووس بجنون العظمة. فالأحزاب المعارضة مكسورة الجناح، والوفرة الإقتصادية قد عكست آثارها على الشعب والدولة.

الشيء الذي لم يحسب له الشاه حساباً، وكذا رجال استخباراته، ومخابرات حلفائه الغربيين والأميركيين، هو التحولات النفسية والفكرية العميقة التي كان (التحديث) أحد مسبباتها، وقدرة تلك التحولات في إحداث جوع داخلي باتجاه التغيير، عبّر عن نفسه بالتظاهرات اليومية حتى تمّ اسقاط نظام الشاه، رغم الرصاص الذي واجه به شعبه، وسقوط عشرات الألوف من القتلى.

(حنّا غير!).. لم نفعل ما فعله الشاه من عدم احترام لشعبه ولعقيدته. هذا ما قاله ولي العهد يومئذ، والملك فيما بعد فهد، لأحد الصحافيين الغربيين، الذي سأل عمّا اذا كانت التجربة الإيرانية قد تعكس نفسها فتجعل السعودية (ايران ثانية).

بالطبع لا يمكن ان تتكرر تجربة السعودية بتجربة ايران، ولا بتجربة صدام، الذي لم يترك الحكم إلا والعراق مزروعا بالألغام الطائفية والعرقية، فكان ما جرى ويجري تتمة لعهده المشؤوم.

العبرة التي لا يلحظها المنتشون بالقوة المادية (سلاح ومال) من آل سعود، هي أن بقاءهم القسري على سدة الحكم بدون تغيير أو إصلاح، وبدون لحاظ التحولات النفسية لدى الأجيال الجديدة، وقراءتها القراءة الصحيحة، خاصة وأنها تمثل نحو ٧٠٪ من مجموع السكان.. ان الخطأ في قراءة الوضع النفسي لخارطة الشعب بفئاته المتعددة، واعتماد حسابات القوة المادية الحاضرة فحسب، يجعل المسؤولين أسارى لتحليلات سياسية خاطئة. ذلك أن العائلة المالكة عادة ما ترى القوة المادية فحسب، وعلى أساسها تقرر سياساتها، آخذة بالإعتبار أن احتكار القوة المادية للدولة بيدها أو بيد محيطها الإجتماعي (النجدي ـ الوهابي) يجعلها في مأمن من متطلبات التغيير، وعلى ذلك هناك رأي شائع لدى الامراء، فهم يشيرون دائماً الى

السيف الذي أخذوا به الحكم، ويطالبون الآخرين بأن يبرزوا سيوفهم، في ظاهرة تحدٍّ تعكس أن السلطة ميدانها الصراع الدموي.

هذه المعادلة ليست خاطئة فحسب، بل وغبيّة. انها معادلة تقول التالي: العائلة المالكة تمتلك السلطة المالية والمادية والعسكرية والأمنية، أما الطرف الآخر سواء كانوا جماعات مناطقية او مذهبية أو حتى دعاة إصلاح، فلا يمتلكون منها شيئاً، بل هم ـ كما هو واضح ـ تحت القبضة الأمنية، وكثير منهم ممنوعون من السفر، ومطرودون من العمل، ومحرومون من حقوقهم المدنية التي يأتي في أدناها حرية التعبير السلمي عن آرائهم وأفكارهم ضمن الحيّز الموجود داخل المملكة وإعلامها، فضلاً عن القبول بالسماح لهم بالتحدث الى الإعلام الخارجي والفضائيات العربية.

هنا المعادلة تميل لصالح العائلة المالكة وتوابعها التمثيلية (نجد). فمن يثور يتم كسر ظهره، ومن يتحدث يودع السجن، ومن يطالب بحقوقه كفرد، أو حقوق مجتمعه الصغير او الكبير، يهدد بالحبس باعتباره لا يمثل إلا نفسه، في حين تمثل العائلة المالكة والنخبة النجدية الحاكمة ـ قسراً ـ كل الشعب!

يفوت صانع القرار رؤية ما بعد هذه الصورة.

جزء من الصورة الحقيقية يمكن رسمه بصورة مختلفة. فقوة الشعب، أي شعب أقوى من الحكومة. وأي مجموعة سكانية من حيث النظرية تستطيع مجابهة الدولة، حتى وإن لم تكسرها، فإنها قوة قادرة على النزول بها الى الدرك.

وجزء من الصورة يمكن رسمه على هذا النحو: القوة عملية تراكمية، أي أنها قابلة للتراكم. فالشخص الضعيف قد يصبح قوياً إن أخذ بأسباب القوة (تعليم جيد، علاقات جيدة، وعي بالمحيط، استغلال الفرص، وهكذا). والجماعة المستضعفة في محيطها قادرة أن تجمع قواها، فتستحث طاقات افرادها لتصنع منها قوة ملتهبة، إما عبر جمع الطاقات الفردية في إطار منظم، أو عبر توليد القوة مما هو متوفر لديها من فسحة زمنية ومكانية ومادية، مثلما ينتج المال مالاً، كذلك تنتج القوة قوةً.

وهي ـ أي القوة ـ دوّارة. بمعنى أن القوة تنتقل من مكان الى آخر، ومن جهة الى أخرى. وبهذا المعنى قيل: أن الدنيا دول، أي متغيرة الأحوال. ولربما من هنا جاءت تسمية (الدولة) والتي يقصد بها الحكم، لأنها تعني عدم الإستمرار بل التغير. اي ان الحكم بطبعه يتغير فيدول ويزول. هكذا تنشأ الدول وتزول. فالذين يراهنون على ديمومة سلطانهم بحساب المادة، عليهم أن يلحظوا في نفس الوقت التطور الذي يحدث عند الجهة المقابلة. فقد تكون نسبة القوة ١٠٠ الى ١، وقد تتطور الى ١٠٠ الى ١٠. ثم إن القوة التي في اليد ـ أي في يد النخبة الحاكمة ـ قابلة للتذرر والكساد، وقد تفقد مفعولها في ظرف زمني ما. فمثلاً، يمكن شراء الذمم بالمال، ويمكن تهدئة الجنود بمثله، وقد يحدث أن يأخذ الجميع المال دون أن يدافعوا عن السلطان، بل ينفروا منه. وهذا يذكرنا بحوادث كثيرة في التاريخ القريب والبعيد. فهناك عناصر قوة لا تؤدي مفعولها في ظرف مضطرب، حيث تتبدل الولاءات، وتتغير الأنفس، وتتصاعد الطموحات على حساب العائلة المالكة نفسها.

وفي بعض الأحيان تنتقل القوة فعلاً الى طرف آخر، أي تنتقل من الدولة الى طرف قريب أو بعيد منها. وكما رأينا في تاريخ المملكة القريب، كيف أن العائلة المالكة سمّنت التيار السلفي فارتدّ عليها، وأمنت به ودعمته، فاستخدم ما حصل عليه من دعم لمواجهتها. فالدعم لجهة ما لا يعني ضمان ولاءها، أياً تكن الجماعة. والدعم لجماعة ما في فترة ما قد يأتي بالغرض، وفي فترة أخرى يكون وبالاً. ويجب أن يدرك صانع القرار، بأن (المدعوم) أي (متلقي الدعم) تتغير حساباته السياسية ومصالحه، وتتغير نظرته الى ذاته، وتتغير طموحاته، وتتغير نفسيته. فقد يقبل الدعم في البداية شاكراً ممتناً، وينتهي الى أن ما يحصل عليه حق له وواجب على المعطي، وأنه يجب أن يزاد في العطاء. قد ينظر في البداية الى الدعم على أنه منحة ومكرمة من العائلة المالكة، وقد ينتهي الى اعتبارها حق له كمواطن، أو كحامي للدولة ولسلطان آل سعود. وأخيراً، فإن الفاصلة بين المانح والممنوح تكون واضحة في بداية الأمر، ثم ما يلبث الأخير إلا أن يرى نفسه جديراً بما لدى المانح الذي يأخذ اللحم ويرمي له العظم كما يقال!

ثم إن (القوة) لا يمكن أن تنحصر في جزئيتها الماديّة فحسب. فهناك جماعات لها امتدادات في الخارج مذهبية أو عرقية أو نفسية. قد تعوض عن ضعفها بتكتيل رأي عام خارجي ضد الدولة، وهذا لا يتطلب بالضرورة مالاً وفيراً، بقدر ما تكون هناك تقاطعات مصالح.

وقد تعمد الجماعات الى التحالفات مع مشاريع دولية تطيح بالدولة نفسها، وقد جرّب السعوديون هذا من قبل، في تحالفهم مع البريطانيين، فأطاحوا بدولة الحجاز.. فما الذي يمنع فعل العكس؟!

والجماعات التي يعتقد أن لا صوت لها ولا خشية منها كونها (تحت الجزمة النجدية) ستفكر في ألف طريقة للهروب من نير الإستعباد والإذلال، فتنفخ الروح في أفرادها، وتزودهم بقنابل فكرية ومشاريع سياسية تواجه الخصم، وتقوي اللحمة بين الأفراد وتسيّج مجتمعها الصغير من الإختراقات، وتستخدم التكنولوجيا في التبشير بآرائها وأفكارها ودعواتها. ومثل هذه الأمور، قد لا تغيّر المعادلة المادية بالسرعة المتوقعة، ولكن لا يمكن لطغيان قوة الدولة أن ينهيها، كونها تطير في الهواء، وتتجذّر في النفوس، وقد تتخطى الحدود الى جمع السلاح، والى تأسيس واقع على الأرض لا تستطيع الدولة معه ان تستخدم معه لا المال ولا السلاح، كون المواجهة قد أخذت أبعاداً مختلفة لا علاقة لها بالمادة الصرفة.

ولعل من الصحيح القول الآن، أن الدعوات الإنشقاقية في المملكة، سببها الأساس احتكار القوة لدى فئة واحدة من المجتمع (نجد). فالجيش والأمن والمال والتعليم والإعلام بيدها. ولكن لننظر الى الضفة الأخرى، فكل منطقة استكملت تشكيل هويتها وأدواتها. كل منطقة لها زعامتها السياسية والدينية. وكل منطقة لها منتدياتها وكتبها وإعلامها الخاص بها. وكل وجوه منطقة وزعمائها السياسيين والدينيين لهم صلات بالخارج، وبعضها يزعج الدولة ويخيفها، كونها قابلة للإستثمار ضد أصل الدولة.

وهكذا، فإن ما يعتقد أن الدولة (المنجدة) قد احتكرت مصادر القوة الظاهرة، نجد أنه يوجد ما يقابلها من قوى نمت وتنمو بشكل سريع.. مع أن المراقب يرى هدوءً في الأوضاع، وتخطف بصره حوادث العنف الوهابي. أما تحت الأرض، فالأمر أخطر بكثير. فالعوامل النفسية ومضخات الشحن تعمل بلا كلل لفتح معارك ضد الإحتكار وضد الدولة المسرطنة غير القابلة للإصلاح.

كل ما قد تنجح في العائلة المالكة، هو الهدوء على السطح، فيما النار تستعر تحت الأرض. وكأنها تقبل بولاء ظاهري (نفاق سياسي) او (خضوع سلبي) تحت طائلة العقاب لا يحمل ولاءً في الحقيقة.. هذا النفاق لا ينتج دفاعاً عن الحكم وقت الأزمة، وذلك الخضوع السلبي يتحول الى مواجهة قد تكون عنيفة مع السلطة إذا ما قدّر له الفوران.

وملخص القول، هو أن العائلة المالكة لا يجب أن تغتر بالقوة المادية التي بيدها، وأنها بامتلاكها لها هي وصحبها (القصيميين خاصة) ستبقى مخلدة الى الأبد.. وأن لا تنخدع بالخضوع السلبي ولا بالنفاق السياسي، ولا بالولاء القائم على شراء الذمم، فالمشتراة ذممهم ـ وكما دلت حوادث تاريخية عديدة ـ أحرص من غيرهم على التمتع بما حصلوا عليه من أموال، وأكثر حرصاً على أن لا يخسروا شيئاً مما وصلت أيديهم إليه.

القوة الغاشمة عمرها قصير.

ورفض التغيير والإصلاح لا يضرّ المجتمع فحسب، بل بالعائلة المالكة أيضاً. ولنقرأ اليوم سمعتها بين الشعب وبين ما كانت عليه في الثمانينيات مثلاً، او حتى التسعينيات الميلادية الأخيرة. ولنراقب جراءة المواطنين في مواجهة أجهزتها الأمنية، ولنتابع عملية الإستخفاف بها وبقراراتها من قبل أقرب المقربين لها (التيار السلفي بكل ألوانه).

السيطرة على مفاتيح القوة المادية لا يدوم، وإلا كنّا نعيش وفق سنن لم يضعها الرب لهذا الكون.

تركة الماضي

إعادة (بطركة) السلطة الدينية

المصاهرة بين العقيدة السلفية التقليدية والفكر الحركي الاسلامي أنتجت سلطات دينية فرعية، ورموز شعبية قادرة على تعبئة الشارع عبر توظيف الموروث الديني المسكوب في قالب أيديولوجي.. انعقدت هذه المصاهرة ضمن شروط تاريخية مؤاتية وتبدّلات داخلية وخارجية سياسية وفكرية ساهمت في تنضيج ظروف المصاهرة.

وقد أثار تصدّع النظام المراتبي السلفي الرسمي في بداية التسعينيات من القرن الماضي قضية مستقبل النظام الديني القديم مع بروز طبقة جديدة ناشطة ناضلت ببسالة شديدة نحو تأسيس نظام مراتبي فرعي داخل المجتمع االسلفي، في مسعى لصنع سلطة دينية موازية تضطلع بدور قيادي وتوجيهي في مقابل طبقة العلماء التقليديين الذين تآكلت مصادر مشروعيتهم ونفوذهم.

عملية الانفصال التي قادها عدد من أفراد الطبقة الثانية في النظام المراتبي الديني بعثت أسئلة مركزية حول أسباب الخلخلة الخطيرة التي أصابت التحالف الاستراتيجي بين العائلة المالكة والمؤسسة الدينية، خصوصاً وأن هذا التحالف استطاع لعقود طويلة أن يحافظ على تماسكه في ظروف بالغة الحرج ونجح الطرفان في تجاوزها عبر التوافق الضمني على توفير آليات المساندة المتبادلة. ولكن ثمة تطوّرات حصلت منذ بداية الثمانينات ساهمت في تنشئة إتجاه جديد داخل المؤسسة الدينية الرسمية أعلن عن نفسه خلال أزمة احتلال العراق للكويت في أغسطس ١٩٩٠.

الانشقاق الحاصل في المؤسسة الدينية في تلك الفترة لم يكن، بالتأكيد، وليد أو رد فعل على متغيّر سياسي آني، بل هو تعبير عن إشكالية عميقة ترتد الى التعارض بين مشروعي الدولة والدين. فما أفصح عنه الاتجاه السلفي الصحوي في خطابه الاحتجاجي كان بالغ الوضوح في تعبيره عن رؤية شاملة حول مشروع الدولة الدينية، وإن جاءت رؤيته سلبية، في هيئة فاتورة حساب طويلة حول المخالفات الشرعية في أنظمة وسياسات وأجهزة الدولة السعودية.

لقد ضبط التيار السلفي الصحوي الدولة متلبّسة بجرمها العلماني، متمسكاً بخيار العودة بها الى المجال الديني، واستبدال ردائها ومكوّناتها. لم يكن هذا التيار معنياً البته بأصل نشأة وتكوين وهوية الدولة، بما هي دولة تميل، في نهاية المطاف ومهما جرت محاولات كبح مسارها التاريخي والموضوعي، الى استعادة هويتها الاصلية العلمانية ومن الطبيعي أن يُحدث هذا التجاذب بداية افتراق بين الدولة والدين.

كان الاعتقاد بان وجود مؤسسة دينية داخل الجهاز الاداري للدولة سيحقن الاخيرة بمصل وقائي يحصّنها أمام عدوى العلمنة، الا أن هذا الاجراء لم يوفّر نظام حماية شامل للدولة، التي تظل مشدودة نحو وظائفها الاصلية. وكان لظروف التحول الداخلي الاقتصادي والفكري والاجتماعي وكذلك الاوضاع الخارجية دورها النافذ لجهة تحرير الدولة من القوى الضاغطة عليها والمعيقة لسيرورتها.

تعدد مصادر الفتوى في المجتمع السلفي يعكس تعدد الإنشقاقات، مع أن النص السلفي لا يساعد على بناء سلطة إفتائية موحّدة

في تجربة الدولة السعودية، كان نجاح التوفيق والتكييف الذي حققته المؤسستان السياسية والدينية متوقفاً على وجود علماء نافذين يضطلعون بمهمة تبرير سياسات الدولة بما فيها المتعارضة مع النص السلفي. وقد برعت طبقة العلماء التقليديين في توفير الغطاء الشرعي للسياسات غير الشرعية للدولة على مدى عقود طويلة، وكانت هذه الطبقة قادرة على (تأجيل الخروج على الدولة).

وبحسب الرؤية الشرعية للعلماء التقليديين، فإن دورهم يظل مقتصراً على شرعنة الدولة دون أن يهبها ذلك شيكاً مفتوحاً، وبإمكان المرء العثور على أمثلة حول مجاهرة العلماء بالاعتراض على الاخطاء الشرعية الجليّة والتي غالباً ما ترتبط بقضايا ذات طابع معاملاتي (التشريعات التجارية والاجتماعية)، وهذه المجاهرة لا تصل الى حد تفتيت المعادلة الدقيقة للموقف المتوازن الذي يضبط العلاقة مع السلطة، فقد أصرّوا على موقف ثابت حيال خيار الخروج على الدولة، واعتبروا أخطاءها، مهما بلغت مستوى فداحتها، محصّنة أمام أي محاولة لاطاحتها، واختاروا تصحيح مسار الدولة وإبقائها ضمن خط الدين بالقدر الممكن والمتاح، وأن التوسّل بمبدأ المناصحة هو الخيار النهائي المعتمد مع الدولة، تأسيساً على أن الفتنة المحتملة والناشئة عن الخروج على الدولة أفدح في الأثر وحتى لا يصدق المثل القائل كمن (يبني قصراً ويهدم مصراً).

مشكلة الطبقة الدينية التقليدية العليا تكمن في كونها تفتقر الى مستند رصين نقلي وعقلي في مسألة معارضة خيار الخروج على الدولة، خصوصاً مع موجود كتلة من النصوص السلفية الملتهبة الداعية لمجاهدة المستحلّ لحرام الله والمخالف جهاراً لأحكام الشريعة والمحرّضة على نزع يد الطاعة من والخروج على الظالم، سيما مع مرور فترة طويلة من المناصحة التي لم تؤد الى تصحيح مسار الدولة وإعادتها الى خط الشريعة، بل عظم انحرافها وتفاقم فسادها، بحسب رؤية الشيخ سفر الحوالي، أحد رموز التيار الصحوي.

لقد أفضت النزعة التسويغية لدى العلماء التقليديين الكبار الى استنزاف رأسمالهم الشعبي والروحي، وفتح الطريق أمام شخصيات دينية من الطبقات الدنيا للصعود واعتلاء منابر التعبئة الدينية التي حشدت وحصدت قطاعاً كبيراً من المجتمع السلفي. ولابد من الاشارة الى أن ميل العلماء الكبار الى المحافظة والمهادنة لم يكن تكوينياً بالضرورة، ففي تجارب بعضهم يظهر أنهم تمرّدوا في مراحل مبكرة من أعمارهم ولكن ضمن دوائر محدودة وإزاء قضايا مختلفة (قد تكون اليوم مرفوضة من المؤسسة الدينية نفسها)، وأن نزوعهم نحو الدعّة والمسالمة مع السلطة السياسية قد تمت مع تقدّمهم في العمر

أو لخضوعهم لعملية ترويض مكثّفة من قبل أهل الحكم أفضت الى تبنيهم مواقف محافظة.

المثال البارز هنا هو المفتي السابق الشيخ عبد العزيز بن باز الذي افتى حين كان طالب علم شاب بفتوى كادت أن تودي بحياته وقد هدده الملك عبد العزيز بالقتل حينذاك، ولكنه انتهى تقليدياً ومهادناً للسلطة، واستعملته الاخيرة في مرحلة بزوغ التيار الصحوي في التسعينيات كأداة لترويض وكبح جماح رموز التيار، حيث كان يجتمع ويبعث الموفدين من قبله لتحذيرهم من الجهر بمعارضة الدولة والخروج عليها.

ويدرك مشايخ الصحوة الدور المرسوم للعلماء التقليديين في مثل هذه الحوادث، وقد سبق جهيمان أن كتب في رسالة (الامارة والبيعة والطاعة، وكشف تلبيس الحكام عن طلبة العلم والعوام) ما نصه: (وتجد حكمهم وسلطانهم ـ أي آل سعود ـ قائماً على ثلاث قواعد من معاملة أهل العلم والدين: إن وافقتهم وسكتّ عن باطلهم قرّبوك واتخذوك حجة على من خالفهم، وإن سكتّ عنهم سكتوا عنك وربما زادوك وأرسلوا لك الهدايا، وإن خالفتهم قتلوك بشبهة يسكتون بها الأرانب ـ أي الشعب أو الرعية ـ فيقولون هو خارجي).

التيار السلفي الصحوي، الذي تدور حوله الاتهامات في هذه الفترة أصبح وسيطاً كيميائياً لتفاعلات أيديولوجية وسياسية واجتماعية أفضت فيما بعد الى ترويج ثقافة العنف، واستطاع بنشاطيته اللافتة الحلول في جوف الطبقة العليا للمؤسسة الدينية، حتى بات رموز التيار الصحوي، بعد الانهاك الشديد الذي أصاب أفراد الطبقة القديمة أو بحسب وصف الشيخ محسن العواجي (الديناصورات)، هم الامناء الحقيقيين على العقيدة السلفية، ولكونهم متحررين جزئياً من ضغط معادلة المصالح المملية لالتزامات متبادلة بينهم وبين الحكومة، كانوا أقدر على إعلان حالة التمرد على الدولة والمؤسسة الدينية معاً، وشكّلوا، لاحقاً، سلطة دينية بديلة وقدّموا رؤيتهم في مشروع الدولة الدينية.

في واقع الأمر، أن التيار السلفي الصحوي، حطّم هيبة الطبقة التقليدية لتحصّنه داخل النص السلفي النقي، ولقدرتها على الحشد والتعبئة وسهولة كشف عيوب الدولة وأخطائها، ولا ننس عجز الطبقة القديمة عن تجديد ذاتها، واخفاقها في ازالة التناقض الفاضح بين النص الديني الذي تعتنقه والموقف البراغماتي الذي تسلكه، بما جردها من جزء جوهري من مصداقيتها.

واجمالاً، استطاع التيار السلفي الصحوي تشييد عالم جديد، مستثمراً الظروف المحيطة والمنجزات القائمة حتى المعارضة له. فرغم خلافه المبدئي مع الثورة الايرانية، استلهم التيار الصحوي منها الرؤية الايديولوجية المركزية حول دور العلماء السياسي وقيادة الدولة، وهو ما نبّه اليه الدكتور غازي القصيبي في كتابه (حتى لا تكون فتنة)، وقد لحظنا أيضاً استمرارية هذا التأثير في كتابات رموز الصحوية مؤخراً مثل الشيخ ناصر العمر والشيخ البراك وغيرهما.

مصدر قوة التيار السلفي الصحوي يتمثل في انفتاحه على أدبيات الاسلام السياسي، ما منحه فرصة العثور على إجابات عن اسئلة مرتبطة بالمشروع السلفي وبالعلاقة مع الدولة، فبدأت مصطلحات جديدة مستعارة من أدبيات حركية خارجية تروج في الكتابات السلفية الجديدة، بل إن قائمة الموضوعات المتداولة تبدّلت فبعد ان كانت مرتبطة بقضايا تاريخية أو فقهية موغلة في القدم، بات المجتمع السلفي يستقبل كتابات حول ما اصطلح عليه بـ (فقه الواقع).

تجدر الاشارة الى أن التيار الصحوي لم يحتفظ ببنية صلبة فقد ظل على الدوام مرشّحاً لتشققات فرعية، فقد سنّ هو مبدأ الانشقاق ثم لحقته تبعاته، فصار الزمن بتحولاته كفيل بتوليد خطوط أخرى بما فيها خط العنف المنشق من باطنه.

انتزع التيار الصحوي المبادرة من الطبقة القديمة لابقاء حالة التواصل مع المجتمع الذي يكاد ينفصل عن مجال تأثير العلماء

من هنا يمكن الزعم بأن تعدد مصادر الفتوى في المجتمع السلفي يعكس تعدد الانشقاقات، مع ضرورة الاشارة الى أن النص السلفي لا يساعد على بناء سلطة افتائية موحّدة، لأنه يمنع حصر الاجتهاد في جهة واحدة، بل يفتح الباب واسعاً، وأن تأخّر بروز الظواهر الانشقاقية في النظام الديني السلفي يعود الى أسباب معروفة منها: قلة عدد طلبة العلم في العقود الماضية (وبصورة محددة ما قبل الثمانينات من القرن الماضي)، وانغلاق المجتمع على ذاته وعلى العالم الخارجي، وبساطة الموضوعات الاشكالية، وغياب الحراك الثقافي.

ولكن زوال تلك الاسباب أدى الى إحداث تبدلات عميقة في البناء الديني السلفي، فقد مدّ الانفتاح على العالم الخارجي أفق وسلطة عالم الدين السلفي حتى بات يفتي في شؤون الكون، كما تضاعفت اعداد طلبة العلم والمشايخ بوتيرة سريعة، فطبقاً لبعض التقديرات فإن ٤ من كل ٦ من كل شهادات الدكتوراة في السعودية هي في قسم الدراسات الاسلامية.

ويمكن تلخيص أسباب نشأة سلطات دينية فرعية أو بديلة على النحو التالي:

الاول: عدم مواكبة السلطة الدينية التقليدية للزمن وحاجاته وانشغالها شبه التام بموضوعات قديمة غير صالحة لزماننا. وقد تحدث الشيخ الصحوي محسن العواجي عن هذه المشكلة في سياق نقده للمؤسسة الدينية الوهابية، حيث وصف في مقابلة مع (إيلاف) في الحادي عشر من يوليو علماء المؤسسة الدينية بأنهم: (مجموعة من كبار السن الذين أخفقوا كثيراً في تشخيص القضايا ذات الطابع العولمي، مما تسبب بالكثير من الحرج للمثقفين الاسلاميين).

الثاني: التصاق الطبقة التقليدية الشديد بالدولة وتحوّلها الى جهة تبرير ومصدر مشروعية للدولة بكل أخطائها، الى مستوى غير محتمل مع انكشاف الواقع الفعلي لعيوب الدولة ونقاط ضعفها واخفاقاتها، بما لا يمكن تبريره شرعياً.

الثالث: قلة وضعف تأثير أدوات تواصل الطبقة القديمة مع الجمهور في مقابل منظومة فاعلة من الادوات التي يديرها التيار الصحوي الذي كان له حضور كثيف وطاغ بين الجمهور.

السبب الرابع: فقدان الكاريزما، خصوصاً بعد موت العلماء الكبار الذين كانت لديهم سلطة روحية ونفوذ على الشارع السلفي. ولذلك، نشأت كاريزمات دينية بزي عصري يتناسب ومنسوب الوعي الحركي الاسلامي العام، وهنا بدأت عملية إعادة بطركة المجتمع الديني السلفي.

وقد باتت الدولة تدرك حجم وقوة ونفوذ التيار الصحوي في الشارع، وإليه لجأت في لجم العنف، ومنه اختارت أعضاء (لجنة المناصحة) لإقناع أفراد الجماعات المسلّحة بالتخلي عن السلاح، ويبقى السؤال كيف ستكون علاقته معه في المرحلة القادمة خصوصاً بعد أن أصبح جزءاً من معادلة الصراع على السلطة، وهل سيمهّد السبيل أمامه لوراثة الطبقة القديمة.

الطريق الوهابي الى الحرب الأهلية


عنف وهابي داخلي

> شبح الحرب الأهلية القائم فعلاً في العراق يلقي بظلاله على الكثير من المواطنين. لكن الحرب الأهلية مؤجلة بقرار مشائخي وسياسي

يستحقّ الوهابيّون بجدارة الإشادة على أنهم قطعوا شوطاً كبيراً في الطريق باتجاه حرب أهليّة شاملة بين السنّة والشيعة في العراق، وربما تمتدّ لكل المنطقة.

بالطبع لم يكن الوهابيون مؤسسون للخلاف السني الشيعي، فهذه مسألة تاريخية بعيدة، ولكن الذي ينفخ فيها الروح اليوم هم وهابيو السعودية، فهم المهووسون بالهمّ الطائفي والقتال الطائفي حتى أفقد النخب الوهابية صوابها وأطارها من عقالها.

الروح المشبعة بالأحقاد والعنف وتوتير الوضع، وزرع الفتنة، وإرجاع كل قضية تحدث الى مؤامرة يهودية نصرانية رافضية صوفية، لا تجدها إلا عند أتباع المذهب السلفي، وبالخصوص عند أولئك القابعين في قلعة التوحيد (بريدة)!

لم نكن نأخذ كلمات ومشاريع الزرقاوي في العراق فيما يتعلق بتلك الحرب على محمل الجدّ، ولقد كنّا مخطئين فعلاً في تقدير حجم العنف السلفي الوهابي وقدرته على جرّ الساحة الشعبيّة العراقية الى الإنفلات باتجاه القتل الدموي المتبادل بين الأطراف المذهبيّة.

الألسن لا يمكنها إلاّ أن تخرس حين توجّه البنادق الى الإحتلال الأميركي. وحجّة المعارضين لمثل تلك البنادق مهما بلغت من محاكمة منطقية لا تصمد أمام شرعية مقاومة المحتلّ.

ضمن حدود مواجهة المحتلّ، والسعي لإخراجه بالدم والسلاح، ووجود رأي آخر مقابله يؤمن ببناء الدولة المحطّمة كوسيلة لإخراج المحتل وسحب ذرائعه، فإن المسألة تبدو بعيدة عن مشروع الحرب الأهلية.

لكن العقلية السلفية ـ الوهابية، المتسمة بالحرفية، والمثقلة بإرث الصراع المذهبي، كانت تنظر الى الأمور ولاتزال كفسطاطين: فسطاط الحق، وهم المقاومون والقادمون من وراء الحدود، وفسطاط الباطل الذي دخل في مشروع بناء الدولة.

وبين مجازر القتل على الهوية وفسطاطي (بن لادن) ضاع العراق، وسالت الدماء.

البداية كانت تقول بمقاطعة العملية السياسية والتنديد بها. وهذا لا يضير كثيراً.

ثم صار من يسمونهم (المتعاونين مع الإحتلال) هدفاً للقتل، وشمل ذلك كل السياسيين وكل الصحافيين وكل المنتمين للأحزاب المشاركة وقياداتها، وعدد غير قليل من الرموز الدينية.. من الذين لا يعترضون على العمل العسكري الموجه ضد الأميركان المحتلين ولكنهم يؤمنون بالعمل السياسي وإعادة مشروع بناء الدولة العراقية.

وتطور الأمر بصورة أسرع، فصار رجال الشرطة، ورجال المرور، وأساتذة الجامعات، بل وطلاب الجامعات هدفاً للعنف (المقاوم!).

الفاصلة بين هذه التحولات كانت قليلة من الناحية الزمنية، إذ سرعان ما صار الإستهداف باتجاه المساجد والتجمعات الدينية، أي للأفراد المدنيين.

وفي ذات الوقت استهدفت منشآت الدولة المتعلقة بالخدمات: محطات تنقية المياه، ومحطات توليد الكهرباء، وأنابيب النفط للتصدير، ومحطات تعبئة الوقود، وغيرها، بغرض عجيب: إزعاج المواطن، وجعله يقف ضد الدولة ويعتبرها هي المقصرة في توفير الخدمات كما في الأمن.

والدائرة كانت تتسع يوماً فيوماً، فمن الخطف الى الإغتيالات للمدنيين والمساومة عليهم وقطع رؤوسهم ووضعها على الطرقات، ثم تهجير المختلف مذهبياً من المناطق المختلطة والمدن المختلطة، وتفجير المساجد والأسواق وأماكن العبادة الأخرى، ليصبح بعدها كلّ شيء مباحاً في العراق.

ووصلت الأمور الى الذروة، وبمشاركة (مجاهدين سعوديين إثنين) حين دمرت القبّة الذهبية في سامراء، فكانت بمثابة طعنة إضافية (للهوية الخاصة) فتفجرت النفوس، وخرج (العوام) عن طاعة قادتهم بالتزام الهدوء، وبدأت ردود الفعل لتجعل الجميع منتكساً في أقذر ما عرفه العراق من تنازع، بحيث صار الجميع يخطف ويقتل ويهجّر على الهوية.

أيّ غباء هذا الذي يحوّل المعركة من الإحتلال الى حرب أهلية؟!

أيّ غباء هذا الذي يحوّل الأكثرية المتضامنة مع مقاومة المحتل الى هدف بدلاً من المحتل نفسه.

وأي مقامرة هذه التي تخرج الناس من عقالهم ليمارسوا عملية الإيغال في الدم الحرام.

وأي سياسي (ذكي!) هذا، الذي يريد تحرير العراق عبر الإقتتال الداخلي.

المسألة في تحليلها تبدو أكثر تبسيطاً.

فإرث صدام حسين القمعي ضد فئات وقوميات بعينها أبقى مرارة في النفوس. لكن مع سقوطه، بدا أن البعثيين يميلون باتجاه العمل من أجل العودة الى الحكم في العراق مرة أخرى بأي

وسيلة كانت. وقد تضامنت العقلية الصدامية المقامرة، مع عقلية السلفيين ـ السعوديين خاصة ـ الذين بدأوا بالتوافد على العراق المأزومة طائفياً، العقلية السلفية الحادّة المتشنّجة والموتورة، لتنتج في النهاية عنفاً لم يشهده العراق منذ نشأ على الخارطة.

السلفيون السعوديون تحت قيادة الزرقاوي أعادوا رسم الخارطة السياسية للمقاومة العراقية، وتحكموا بمفاصلها، وبادروا بالعنف الأعمى بحجة محاربة الشرك، وقتل المشركين. لقد وضعوا نظرية (الفسطاطين) أمام أعينهم، فلم يروا في تراثهم المكتوب وفتاوى علماء الوهابية إلا جواز قتل المشركين، ومنعهم من ممارسة الشرك، وتفجير المساجد والحسينيات والكنائس حتى. وأحياناً يتم التذرع بملهاة فقهية (التترس)!

الوهابيون القادمون من الخارج كانت لديهم رؤية واضحة: من لا يؤمن برأيهم (السياسي) عميل للمحتل يجوز قتله. ومن لا يؤمن برأيهم (الديني) كافر حلال الدم. ومع هذا يبقى هناك أناس غير متدينين وغير سياسيين أو غير مهتمين بالسياسة، وهم كثرة، فأين موقعهم؟ موقعهم القتل على الهوية. وفي الأصل فإن المفخخات والتفجيرات في الأماكن العامة لا يمكن إلا أن تعني لدى القائمين عليها بأن المقتولين سيرسلون الى جهنم أنّى كانوا: أطفالاً او نساءً أو عجزة.. وإن كان قتل بعضهم خطأً، فذريعة التترس جاهزة، والله سيسامح الوهابيين على فعلهم، وسيرسل الأبرياء الضحايا الى الجنّة!

السؤال الذي يشغل النخب السعودية جمعاء هو: إذا كان الوهابيون المتطرفون قادرين على إشعال حرب أهلية في العراق، فهل يضعفون عن إشعالها في السعودية نفسها؟!

هنا المسألة مختلفة: المشركون في جزيرة العرب! هم تحت ولاية مسلمة، على الأقل حتى الآن عند الأكثرية منهم، وبالتالي لا يجوز قتلهم عند رأي الأكثرية الوهابية من العلماء. ولكن يجب ـ كما يحكي تاريخ السعودية الحديث ـ أسلمتهم، أو طردهم من البلاد (كما طالب العلماء عام ١٩٢٦، وكما طالب جهيمان عام ١٩٧٩) وإلا فـ (وضع حدّ لتكاثرهم) وسجن علمائهم، وطردهم من أعمالهم، والتضييق عليهم بكل السبل (كما يقترح الفيلسوف الشيخ ناصر العمر في مذكرته الشهيرة المنشورة عام ١٩٩٢)!

لو تغيّر الوضع قليلاً، فالعنف ضد المخالف يصبح مشروعاً، وقتله مبرراً. وهناك من بين المسؤولين من يعتقد أنه إذا ما طالب الحجازيون بدولة (فإنه يمكننا إرسال مقاتلين من القبائل لإفنائهم) كما قال مسؤول كبير في الدولة. أما الآن، فالحرب الأهلية ممنوعة، بقرار سياسي، وبقرار علماء الوهابية الكبار، الذين يدركون أن فتح الحرب ستؤدي الى تقسيم الدولة واستدعاء التدخل الخارجي.

ولكن يمكن القيام بأقل من الحرب، وهو إبقاء آلة التحريض فاعلة ضد (الصوفيين والروافض والإسماعيليين والزيود) وغيرهم، عبر تكفيرهم والتشنيع بهم وحرمانهم من حقوقهم الأولية، والإستهزاء بهم، وكل ما يمكن أن يفعل (دون الحرب الأهلية)! فإذا ما بدا ان (الولاية السياسية) في طريقها الى التغير والإنزياح عن الوهابيين، تصبح المناطق الكافرة مستباحة الدم والعرض والمال، كما استباحوها من قبل في الجنوب والغرب وحتى الشرق، إبان قيام الدولة السعودية الحديثة. وكما يستبيحون اليوم الدماء في أكثر من بلد (هاجروا!) للجهاد فيه، كان آخرها تفجيرات مومباي!

الفكر الوهابي يتضمن أحمالاً من المتفجرات تكفي لتفجير المجتمع السعودي من جذوره. وطريقة التفجير هي نفس الطريقة التي تمت في العراق: تكفير وقتل.

لا شك أن شبح الحرب الأهلية القائم فعلاً في العراق يلقي بظلاله على الكثير من المواطنين. وقد نشرت العديد من التقارير الصحافية بهذا الشأن. وقد ظهر خلال السنوات الثلاث الماضية بأن الشارع الوهابي ـ المحلي السعودي ـ غير منضبط، وقد قام بأعمال عديدة: محاولات اغتيال على قاعدة طائفية وكذلك الخطف على ذات القاعدة، مهاجمة مقابر والعبث بها، وحرق مساجد، وتدمير آثار، والإفتاء بقتل المخالفين.

الفتنة الطائفية في المملكة لم تكن في يوم ما نائمة، بل كانت مستيقظة دائماً بفضل (دعاة التوحيد!)، وبفضل الغطاء السياسي من العائلة المالكة.. وها نحن نقترب من الخطر أكثر فأكثر يوماً بعد يوم، والسياسي ـ وإن كان لا يريد ولا يتمنّى وقوع صراع دموي على أسس طائفية، لكنه في المقابل قد فعل وسمح باستخدام كافة الأسلحة الفكرية والمادية الأخرى التي تمهد لذلك الإقتتال. ويكفي أن ندرك مدى الشحن الطائفي لعقود طويلة، وفي الحقيقة منذ أن نشأت الدولة وقبلها، وتأثيره في نفوس المعتدين قبل الضحايا. ان الأسلحة الفكرية والشرعية ـ الوهابية تفسح المجال لظهور بوادر دموية ليس ضد الأميركيين والأجانب فحسب، بل وضد المواطنين أنفسهم. وهناك على النت تهديدات بالقتل من قبل الوهابيين لكل شرائح المجتمع غير السلفية، ولشخصيات فكرية ودينية وثقافية وأدبية وحتى وزراء (غازي القصيبي).

المملكة بحاجة الى مناخ ثقافي جديد، بحاجة الى رؤية خلاّقة، تمنع وقوع التأزم على المدى البعيد.. وليس الى ضمّادات، أو سيارات إسعاف تسكن الألم وتنقل الضحايا. المشكلة أن الأمراء الكبار شاخوا وشاخت أفكارهم، وهم لا يمتلكون رؤى للمستقبل، ويتحركون في نطاق ضيق من الأفعال وردود الأفعال، ويستخدمون المسكّنات بدل إجراء العملية لاجتثاث المرض.



عنف وهابي في العراق

"الفكر الوهابي يتضمن أحمالاً من المتفجرات تكفي لتفجير المجتمع السعودي من جذوره. وطريقة التفجير سهلة: تكفير وقتل."

جدّة غير فعلاً

تموت عطشاً وينهكها انقطاع الكهرباء وتطفح فيها المجاري

نصف مياه جدّة تذهب لحدائق القصور الملكية والأميرية، وخاصة حدائق قصور السلام.

مجاري جدّة تذهب الى البحر لتلوثه، والى بحيرة مجاورة أنتجت المرض ونشرت الأوبئة.

كهرباء جدّة لا تنقطع ساعة في يوم، بل هي في انقطاع بشكل شبه يومي منذ أسابيع، ومكيفات القصور شغّالة حتى وإن لم يكن بها سوى الحرّاس والخدم!

جدّة.. عروس البحر؟!

أيّ عروس هذه التي جعلها آل سعود شوهاء نتنة، يعاني أهلها من حرّ الصيف اللافح، فيما يتمتع آل سعود بأجواء جنيف وعواصم أوروبية أخرى، ولا يكفيهم ذلك بل وتستهلك قصورهم في غيابهم معظم الطاقة الكهربائية، استهلاكاً مجانياً بلا ثمن يدفع لشركة الكهرباء!

وفيما يموت الناس عطشاً، ويبحثون عن الماء ليشترونه في صفوف طويلة، تتمتع حشائش وأشجار القصور الأميرية والملكية بالرعاية القصوى ـ ومجاناً أيضاً ـ وعلى حساب المواطنين.

اذا عاد الماء لفترة محدودة، عاد ملوثاً وضعيفاً، فشبكة المياه مخرمة، يتسرب منها بنسبة عالية، وفي حال توقفه يعود المياه الملوث الى الأنابيب ناقلاً التلوث والمرض.

هذا، ونحن نتحدث عن (عروس البحر)!

نتحدث عن جدّة، العاصمة الثانية للسعودية!

ولكنها تختلف عن (عاصمة التوحيد والفضيلة ـ الرياض)..

العاصمة ومدن نجد الكبرى، التي لها الأولوية في المياه المقطرة، والكهرباء، والخدمات العامّة الأخرى.

نحن أيضاً نتحدث عن جدّة، ومهرجان الصيف الشهير يصكّ الأسماع: جدّة غير!

نعم.. جدّة غير مدن العالم! فهي مدينة تقع في دولة فقيرة بائسة لا تمتلك الموارد!

وهي غير اخواتها من المدن الأخرى، لأن سكانها ليسوا على ملّة التوحيد، ملّة إبراهيم، بل على ملّة (عمرو بن لحي) كما يصفهم ويصف علماءهم الوهابي الجاهل المتطرف سفر الحوالي وأضرابه.

أسابيع عديدة والمأساة مستمرة.. لا ماء ولا كهرباء وأمراض متفشيّة!

لنقرأ بعض التعليقات في تواريخ متفاوتة حول هذه المسألة، لنعلم كيف يعيش الناس في دولة يعتقد أنها من أغنى دول العالم!

جدة غير.. تموت من العطش!

تصور يا سيدي ـ ولعلّ هذا قد حدث لك ـ أن أرسل حارس البيت الذي أسكن فيه في الرابعة صباحاً لمحاولة الحصول على (وايت) ماء، وأنا محظوظ، طبعاً، لأن عندي حارس ليقوم بالمهمة، وإلا لكنتُ قد خرجت في الليل بحثاً عن (جدة غير) التي يتحدثون عنها.

ومن يقرأ عناوين الصحف يتصور أن هذه العناوين تتحدث عن بلد آخر غير (جدة). إقرأ معي نساء ومسنون تحت لهيب الشمس من أجل قطرة ماء، تدافع وتشابك بالأيدي وسماسرة يتلاعبون بأسعار المياه.. وسماسرة (الوايتات) يصطادون العطشى وسط الزحام. ماذا يفعل المواطن العاجز؟ ماذا يفعل المريض والأرملة؟ ماذا يفعل عباد الله الذين لا حيلة لهم؟!

لقد تدافع الألوف الى فرع إدارة المياه في محافظة جدة حتى امتلأت ساحة الإدارة بالصارخين والشاكين والباكين الباحثين عن نقطة ماء في حر (جدة) اللافح. وقد وقف هؤلاء تحت نار الشمس من التاسعة صباحاً حتى الخامسة مساء، وبعضهم انتظر حتى بعد صلاة المغرب من أجل (وايت) ماء لم يحصل عليه.

لقد صدعنا أصحاب شعار (جدة غير) بالإعلانات في كل مكان عن (جدة) لا نعرفها.. وعن مدينة فاضلة لم نصل غليها، وعن وفرة في كل شيء وهو ما لم يحدث.

ابحثوا عن شعار آخر بدلاً من (جدة غير).. ارفعوا شعار (جدة من غير)!!

عبدالله باجبير

الإقتصادية ـ ٢٠٠٦/٦/٢١

* * *

عطش جدة

جدة في حالة عطش منذ سنوات، والحال يزداد سوءا عاماً بعد عامن وشهراً بعد شهر، فالماء لا يصل الى أكثر أحيائها إلا مرة كل اسبوع في أحسن الأحوال، ومرة كل شهر أو شهور في أسوئها. وحتى من تصل إليه مرة اسبوعياً يضطر الى استكمال الناقص بالوايت الذي أصبح الحصول عليه أصعب من حجز الخطوط السعودية، ومن انتظار رحلاتها المتأخرة. فالموظف او الأستاذ أو رب الأسرة وغيرهم يضطرون الى التخييم وحتى المبيت عند أشياب المياه بانتظار الدور الذي قد يأتي وقد يلغي في نهاية المطاف لأن المكتب أغلق أو (مويه ما في تعال بكره؟) أو الى شراء وايت الماء من خارج الطابور بسعر يصل الى ثلاثة أضعاف سعر وايت (السرا).

أما شبكة المياه (المهترئة) فقد أصبحت تنزف ما بين الثلث والنصف من الماء الذي يضيع سدى في الأرض. والأخطر من ذلك أن ضعف الضغط وتوقف الضخ يعني تسرب المياه الجوفية ومياه الصرف الصحي الى الأنابيب، واختلاطها بمياه الشرب.

د. خالد محمد باطرفي

المدينة ـ ٢٠٠٦/٧/٤

* * *

قطرة ماء!

أن تعاني جدة من أزمة الصرف الصحي فهمنا أسبابها، أن تعاني من علبة السردين التي تسمى مطارا لها بلعناها، أن تعاني من

تخطيطها العشوائي مشيناها، لكن أن تعاني من أزمة مياه شرب موسمية هذي عجزت أفهمها أو أبلعها أو أمشيها!! أهم وأكبر مدينة سعودية على الساحل الغربي تعاني من أزمة مياه بينما محطة تحلية المياه تتوسط شواطئها وتبتلع مياه البحر الهائلة لتدفعها عذبة الى كل مكان بعيد ليرتوي بينما نصف أهل جدة يعطشون؟! هل يعقل هذا؟!

العالم يغزو المريخ ويكشف أسرار مياهه بينما (وايتات) المياه التي تمثل الماضي السحيق بكل علامات بدائيته مازالت تجوب شوارع وحارات العروس؟! هل هذا هو التجسيد المثالي للشعار الهلامي لجدة »غير«؟! يقول لي بعض الأصدقاء إن القتال أحيانا على »وايت موية« في عز الأزمة أشبه بالقتال على شربة ماء في قلب الصحراء المعزولة، بل ان أزمة المياه تكاد تجردهم من إحساسهم بإنسانيتهم وهم يتحولون في كل مرة الى وحوش كاسرة يتقاتلون من أجل »وايت مياه« أو يستولون على حصص مياه الآخرين بمواطير السحب!!

خالد حمد سليمان

عكاظ ـ ٢٠٠٦/٧/١

* * *

الكهرباء والعربة قبل الحصان!

لا أجد مثلاً ينطبق على المسؤولين عن هيئة الكهرباء في بلادنا إلا المثل أو الحكمة القائلة إنه يضع العربة قبل الحصان. والمسؤولون في بلادنا مشغولون الآن بتخفيض تعرفة الاستهلاك لتصل إلى ٣٠ في المائة من قيمة التعرفة الحالية وهو اتجاه محمود ولكن الأهم منه توفير الكهرباء أولاً. وهذا يشبه أن تعلن عن بيع سيارة بتخفيض ٣٠ في المائة من سعرها والسيارة غير موجودة أصلاً.

منذ أسابيع استقال الرئيس التنفيذي لشركة الكهرباء بعد سنة فقط من تعيينه، وأطلق رئيس مجلس الإدارة صيحات التحذير من احتمال قوي أن ينقطع التيار الكهربائي من بعض مناطق المملكة وربما عن مدن بأكملها وانقطع التيار فعلاً في بعض المناطق.

عبد الله باجبير

الإقتصادية – ٢٠٠٦/٧/٣

* * *

لوغاريتم ٣÷٢/٢٥× رقبة المواطن

في مدينة جدة يُباع الماء ويُوزَّع عن طريق أكثر من ألف من هذه الوايتات تجوب الشوارع ليلاً ونهارًا، وتلتهم بعض الأرواح في طريقها، وتضاعف من تكلفة صيانة الطرق، وتُخسِّر اقتصاد الوطن الملايين سنويًا كقيمة كفرات وقطع غيار وسيارات. أما مقر الشراء فهو في شارع المكرونة، حيث يتجمع المواطنون الكرام في (السرا)، وذلك له ميزتان عظيمتان: الأولى أنه قد تجد في (السرا) طبيبًا ترك عيادته فتستطيع استشارته مجانًا في أمراضك، وقد تجد محاميًا ترك مكتبه فتستشيره في أمر الشيك المضروب الذي استغفلك أحدهم به، وقد تجد شاعرًا فيكتب لك بيتي غزل تسكت بهما زوجتك، أو أستاذاً جامعياً ترك محاضراته وأبحاثه بحثاً عن الماء فيشرح لك أهمية التعليم الجامعي لرقي الأمم، أو جسيساً فتلتهب الحناجر في السرا بالصهبة الحجازية التي لا يقطعها إلا أول طنقرة على النقرزان لتدوّي الصالة بإيقاع المزمار وفي ذلك إحياء للتراث الأصيل، وقد تجد العمدة الذي بحثت عنه لمدة شهرين فيختم لك الأوراق، وقد تجد مدرسًا ترك تحضير دروسه بحثًا عن الماء فيشرح لك معلّقة عنترة. وهذه لعمري صورة من أجمل صور التلاحم بين المواطنين!

ومدة انتظار السرا متفاوتة، ففي بعض الأيام تكون أقل من ربع ساعة، وفي أيام أخرى تصل إلى ست عشرة ساعة، وهنا تظهر لك الميزة الثانية، حيث إننا شعب متدين، فبإمكانك أن تصلي خمسة فروض كاملة في جماعة مع المنتظرين في السرا. أما إن لم يحدث أي من ذلك، فيكون الأمر مشكلة تستدعي اختيار أحد الحلول المقترحة التالية:

الأول: أن تُوزع المياه على أحرف الأسماء، أو على الأحياء، كل حي في يوم، وعيب هذا الحل أنه يلزمه معدل ذكاء ١٤١ وهو رقم كبير كما نعلم.

الثاني: أن تطلب الوايت بالإنترنت. هذا الحل لا يمنحنا العدالة التي دائمًا نسعى إليها.. فليس كل المواطنين لديهم اتصال بالإنترنت، وكذلك يلزمه معدل ذكاء ١١٧.

الثالث: استخدام الرياضيات، فتُوزَّع الوايتات على المواطنين وفق المعادلة لوغاريتم ٣÷٢٥ ٢ – ٧= ٣٥ ÷ ظل الزاوية بين رقبة المواطن وكتفه، وهذا حل مكلف يلزمه آلات قياس زوايا الرقبة، ويلزمه معدل ذكاء ١١٢ وهو رقم مرتفع.

الرابع: أن تُقدَّم لمدينة جدة ما يكفيها من المياه، وتضخ هذه المياه في المواسير المبنية تحت الأرض، وتُوزع بالشبكة على كل الأحياء حتى تصل إلى المنازل فتنتهي بآلة نحاسية ذات صمام وتسمَّى اصطلاحًا البزبوز. وهذا الحل العبقري أخذت به كل مدن العالم من طوكيو شرقًا، مرورًا ببانكوك وكوالا لامبور ومدراس وبومباي وأصفهان وشرم الشيخ والآستانة وبني غازي والقسنطينة وميلانو وبرشلونة ونوفاسكوتشيا وساسكاتون ونيكاراغوا وريو دي جانيرو حتى كوستاريكا غربًا. وهذا الحل لا يلزمه معدل ذكاء بأي درجة، بل يكفي له حتى معدل غباء.

جميل فارسي

المدينة ـ ٢٠٠٦/٦/٢٦

* * *

لا ماء ولا كهرباء ولا وجه حسن!

أخشى أن يأتي اليوم الذي أسير فيه في الشوارع فيقذفني الصبية بالطوب كما يفعلونه مع المجانين .. وبدلا من أن يقولوا 'العبيط أهه' يقولون محرر الماء أهه .. أو محرر الكهرباء أهه.. أهه .. وربما العبيط أهه. قال بعض أقاربي وبعض أصدقائي إنني أسرفت في الحديث عن الماء والكهرباء، بينما غيري مشغول بمقابلة هيفاء وهبي .. وأن همس هيفاء في أذن لاعب الكرة الشهير أرق وأحلى وأجمل وأمتع من صياح رئيس هيئة الكهرباء .. وصراخ رئيس هيئة الماء!!

وردي الوحيد أن الحديث عن هيفاء والاستمتاع بعيونها النجل يحتاج إلى كهرباء لتشغيل القمر الصناعي والدش والتلفزيون.. وأن عيون المها تولد الحب والرغبة ولكنها لا تولد الكهرباء وأنا أفضل نزولا على قواعد المهنة أن أحشر نفسي بين رئيس الماء ورئيس الكهرباء، بدلا من أن أنحشر بين 'هيفاء' وأمري إلى الله.

ولا يضايقني أن أسمي كاتبي الماء والكهرباء أو محرر الكهرباء والماء ولكن الذي يضايقني هنا أن عندنا خمس هيئات تحمل أسماء ولافتات ضخمة لم تتكرم هيئة واحدة ولا إدارة واحدة بالرد على ما أثرته في هذه الزاوية من مشاكل الماء وندرته وقلته وانقطاعه في أيام الحر اللافح والشمس المحرقة.

وأنا لم أبد رأيا ولا قدمت تنظيرا ولا أنشأت فلسفة.. فقط قلت الحقيقة.. والحقيقة أننا عطشى وأن المستشفيات والفنادق والبيوت تتسول الماء.. وأننا مقبلون على كارثة مائية دونها العواصف والبراكين.. زمان كانوا يتحدثون عن الرجل السعيد الذي تتوافر له الخضرة والماء والوجه الحسن. وليس عندنا خضرة، ولم يعد عندنا ماء، أما الوجه الحسن فموجود في التلفزيون فقط. ولكن الكهرباء مقطوعة، وعليه العوض ومنه العوض.

عبدالله با جبير

الإقتصادية ـ ٢٠٠٦/٧/٨

كيف تابع الإصلاحيون في المملكة الإنتخابات البرلمانية الكويتية؟

دروس الكويت

ليست تجربة جديدة في مسار العمل الديمقراطي، ولكنها بالتأكيد رائدة. وفي الجملة، سبقت الكويت دول الخليج كافة في مشوارها الديمقراطي، وليس في ذلك إضافة جديدة في هذا الصدد، ولكن الجديد في التجربة الديمقراطية الكويتية هذه المرة أنها ارتبطت بتطورات لافتة، ومن فضيلة هذه التجربة أنها كشفت نقاط ضعف مغفولة في تجربة التيار الاصلاحي الوطني في المملكة، وبالتالي نبّهت الى مكامن الخطأ التي وقع فيها هذا التيار خلال تجربته المجهضة، بالرغم من إمكانية تداركها في مرحلة مبكرة. ولأنه لا يمكن اكتشاف كل شيء ببساطة، فقد كان واجباً على التيار الاصلاحي الوطني أن يعيد قراءة ذاته في ضوء تجارب أخرى مشابهة، تماماً كما لا ينبغي الوثوق بأن اقتفاء تجارب مشابهة يؤدي بالضرورة الى نفس النتائج، ولكننا ندرك علمياً وعقلانياً بأن الخصائص المتقاربة بين تجربتين وأكثر تفضي الى نتائج متقاربة أيضاً.

فقد نجح الاصلاحيون الكويتيون، بالتضامن على اختلاف قناعاتهم السياسية وميولهم الايديولوجية، في الارتقاء بالعمل المطلبي الى مستويات متقدّمة، وقد استدركوا ما أهملوه أو غفلوا عنه فيما مضى من وسائل وخيارات، وينبيء خطاب الاصلاحيين الكويتيين قبل فترة الانتخابات أن حالة تأمل وضعوا أنفسهم أمامها للخروج برؤية حول ما يجب كونه أولاً قبل التفكير في ما يجب فعله، بمعنى أنه حدد غايته قبل التفكير في الوسيلة المراد اعتمادها، وهذا يلفت بشدة الى أن ثمة عاملاً جوهرياً يحدد أحياناً أمد التجارب النضالية، فقد ينشغل الاصلاحيون أحياناً في وسائل التعبير بدلاً من تحديد الاجندة، وهذا بدوره يكشف وهن الجبهة الاصلاحية.

تجربة الاصلاحيين في الكويت اختلفت هذه المرة، لأن تحديد الاجندة المشتملة على غايات نهائية قد تحددت ثم أعقبها التفكير في ابتكار وسائل تناسب الاجندة، وهنا لا نتحدث عن تجربة مثالية مجرّدة تخلو من أخطاء ومواطن وهن، بالنظر الى أن التجربة الاصلاحية في الكويت تظل رهينة تعقيدات الواقع الاجتماعي والثقافي والسياسي الذي تمارس عليه التجربة.

الأمر شبه المؤكد، أن الحكومة السعودية لم تكن مسرورة بالنسخة الجديدة للتجربة الديمقراطية في الكويت، كما لم تكن كذلك من قبل، فقد ظلت الديمقراطية عنصراً ممقوتاً بالنسبة للعائلة المالكة، التي كانت تعبّر عن تحفظاتها بصورة مستمرة لدى عائلة آل الصباح إزاء المناخ الديمقراطي الذي تعيشه الكويت منذ الستينيات، ووصل في بعض الفترات حد التدخل في الشأن الكويتي.

الاعلام السعودي الرسمي لم يولِ اهتماماً خاصاً لتجربة الانتخابات البرلمانية الكويتية الأخيرة، ولم تقم الصحافة المحلية بتغطية لنشاطات القوى السياسية الكويتية بما فيها من مادة إصلاحية دسمة. فقد نأت الغالبية بقرار شبه رسمي عن الحديث عن تجربة إصلاحية ناضجة تكتنز دروساً مرشحة لأن تكون مصدر إلهام للاصلاحيين في عموم منطقة الخليج. ربما كانت هناك لفتات عابرة

لم تكن الحكومة السعودية مسرورة بالعرس الديمقراطي الكويتي، ولا تريد انتقال عدوى الديمقراطية الى الخليج

من بعض الصحف المحلية مثل (عكاظ) التي صاغت بلغة إرشادية عن تطلّعها لنجاح تجربة الانتخابات البرلمانية كيما يستأنف مجلس الامة دوره المشرق. هناك قطاع واسع من السكان ينشد تجربة شبيهة بالتي حصلت في الكويت، وإن لم يجد وسيلة التعبير عن ذلك، كما هو الحال بالنسبة لعدد كبير من الاصلاحيين في المملكة، وربما يتجاوز الأمر الى داخل الجهاز الاداري للدولة فضلاً عن مجلس الشورى الذي يخوض بعض أعضائه معركة منفردة للاضطلاع بدور فاعل في قضايا عامة تهمّ الوطن والمواطنين.

بالنسبة للجناح السديري، يمثّل نجاح التجربة الديمقراطية الكويتية بداية انتشار وباء خطير في المنطقة عموماً، وبالتالي، فهو يريدها محصورة داخل الاقليم الذي نشأت وترعرت فيه، ولا يرضيه أن تتسنم هذه التجربة موقع الصدارة في التجارب الديمقراطية الحديثة في الوطن العربي.. فالجناح السديري ظلّ مناوئاً لكل ما هو ديمقراطي حتى خارج حدوده سلطته، خشية انتقال العدوى الى داخل الديار، وبالتالي فحين يصمت الاعلام الرسمي عن الانتخابات الكويتية فهو يعكس موقف الجناح السديري الذي يحكم قبضته على شبكة اعلامية واسعة تضمُ قنوات فضائية وكبرى الصحف والمجلات. فهو لا يريد نجاح التجربة الديمقراطية في الكويت ولا في أي مكان آخر، وقد خنقها في الداخل منذ اعتقال رموزها، ويسوءه رؤية أطراف من خارج العوائل الحاكمة تقاسمها كعكة السلطة، اعتقاداً منهم أن السلطة امتياز ومقفل لها.

قد لا يكون ذات الموقف من الانتخابات الكويتية لدى جناح الملك عبد الله، وإن كان لا يرضيه أيضاً أن تسرق أضواء الاصلاح منه، سيما حين تعقد المقارنات بين التجارب الاصلاحية في المنطقة وتتبوأ السعودية مقعدها الخلفي في المحفل الديمقراطي، وبالنظر أيضاً الى ما أصاب الاصلاحيون من خيبات أمل من ملك لم ينجز ما وعد، بينما يحقق أمير الكويت تقدماً نسبياً في مجال فتح باب المشاركة وتضمين المرأة في عملية المشاركة السياسية، فيما تلهو الحكومة السعودية بتدابير شكلية لطلاء الوجه الخارجي للدولة الموصومة بالاستبداد، عبر إضافة ألوان أنثوية على مجلس الشورى في خطوة باهته وخجولة، وكأنها بمثابة إدخال العورة والعار الى دارها بإشراك ست نساء للعمل كمستشارات غير متفرغات في مجلس الشورى السعودي، تكون مهمتهن إسباغ المصداقية للمجلس على المستوى الدولي، وليكنّ حسب أحدهم (جواز مرور وواجهة له في الفعاليات الدولية التي تشترط للمشاركة فيها وجود عناصر نسائية في الوفد).

في الانتخابات الكويتية، دخلت المرأة بوصفها جديرة ومؤهّلة بقدرات ذاتية على تحقيق إضافة نوعية للمسيرة الديمقراطية وللتجربة البرلمانية، ولم تكن (إكسسواراً) تتزّين به الحكومة. فقد شاركت المرأة الكويتية لأول مرة في تاريخ التجربة الديمقراطية الكويتية بانتخابات مجلس الأمة تتويجاً لنضالها الاصلاحي، دون إحسان أو منّة من رجل أو مسؤول في الدولة أو حتى أمير، بل هي مشاركة مؤسسة على منجز إنثوي محض. الحضور الكثيف والمركزي للمرأة في حركة التيار الاصلاحي يبطن نداءً خفياً وغير مباشر الى المرأة الخليجية عموماً، فبعد كفاحها الدؤوب والطويل لنيلها حق الترشيح والانتخاب، دخلت حلبة النضال السلمي الاصلاحي جنباً الى جنب الرجال في شراكة حقيقية وفاعلة في الحرب على الفساد والدعوة الى التغيير، وتالياً المشاركة في صناعة القرار.

وبدخول المرأة الكويتية في العملية الديمقراطية، أصبح واضحاً أن الاصلاح خيار شعبي وبات مورد إجماع القوى والفئات كافة. فقد دخل الشعب الكويتي مرحلة الاستحقاق الديمقراطي بكل أفراده، الامر الذي يؤكد إرادة الشعب على الامتثال لقواعد العمل المؤسسي، والعيش في ظل نظام سواسي يكفل للجميع الحق في التعبير والاجتماع والمشاركة.

كانت الانتخابات البرلمانية الكويتية بمثابة عرس ديمقراطي شارك فيه ٢٤٩ مرشحاً من بينهم ٢٨ إمرأة، ومثّل منافسة انتخابية نزيهة الى حد كبير، وقد شارك الخليجيون عموماً في هذا العرس من خلال مؤزارة نفسية، متطلعين الى تعميم التجربة على بقية دول الخليج الأخرى التي تشهد مخاضات تحوّل ديمقراطي.

وبالرغم من نفوذ العوامل القبلية والايديولوجية والتحالفات المصلحية في العملية الديمقراطية الكويتية، استطاع التيار الاصلاحي أن يغيّر المعادلة الانتخابية حيث فاز التيار بأغلب المقاعد، وجاءت النتائج وفق إرادة غالبية الناخبين، وهي نتائج تعتبر خلاصة نشاط دؤوب للاصلاحيين. وبصورة عامة، أحرز التيار الاصلاحي تقدّماً لافتاً في مسار الديمقراطية الكويتية، وستجني القوى السياسية قاطبة ثمارها في المستقبل، كونها أحدثت نقطة تحوّل وكسرت حاجزاً أساسياً تمثّل في إخضاع العائلة الحاكمة للمسائلة باعتبارها جزءاً من شعب الكويت ومسؤولة أمام القانون شأنها في ذلك شأن بقية المواطنين.

ما سبق لا يعني بالتأكيد تمجيداً مطلقاً ونهائياً للتجربة الديمقراطية الكويتية، التي مازالت تنوء الى حد ما بمعوقات داخلية اجتماعية وسياسية، فالعوامل الطائفية والقبلية والحزبية مازالت تلعب دوراً تعويقياً في الارتفاع بمستوى الاداء الديمقراطي لدى عدد كبير من الاصلاحيين، ولكن نزعم بأن هذه التجربة كانت جادة الى حد كبير في تجاوز بعض العراقيل التي تسببها الانتماءات المذهبية والقبلية والحزبية، ونتطلع لأن تؤسس التحالفات التي نشأت على قاعدة إصلاحية بين مختلف الطيف السياسي والايديولوجي في الكويت ما قبل الانتخابات البرلمانية أن تجدد دماء الجسد الديمقراطي وأن تفتح أفق الاصلاحيين على ضرورة صنع إطار عمل وطني مشترك مؤهل لضمّ مختلف القوى والتيارات السياسية طالما أن الجامع بينهم هو الاصلاح..

من هنا يمكن المحاجّة بأن مجلس الامة الجديد يختلف عن المجالس السابقة، كونه جاء خلاصة لعملية تجاذب بين الشعب والسلطة على قاعدة محاربة الفساد في الجهاز الاداري للدولة، فهو مجلس يكتسب درجة تمثيلية أعلى ومن المؤمّل أن يستعيد دوره التشريعي المستقل بما خوّله الدستور الكويتي من صلاحيات، وفي مثل هذه الحال، سيعطي دفعة معنوية للمجالس البرلمانية والشورّية في الخليج كيما تحذو حذوه وأن تناضل من أجل فصل السلطة التنفيذية عن السلطة التشريعية.

الإصلاحيون في الكويت نجحوا اعتماداً على تضامنهم، وإصرارهم، وتنويع خيارات تواصلهم مع الجمهور وتوحّد مطالبهم

ما يعنينا في التجربة الاصلاحية الكويتية هي تأجيجها لأسئلة حول الذات الاصلاحية، وحول القابليات المتاحة في العمل الاصلاحي في مناطق خليجية أخرى، والاهم من ذلك كله، أن هذه التجربة الرائدة وضعت طريقة التفكير الاصلاحي موضع مسائلة وطرحت مسائل الاصلاح طرحاً جذرياً.

في مسيرة الاصلاحيين الكويتيين أمور تسترعي عنايتنا. فقد كان الاصرار واضحاً على مواصلة المسيرة الاصلاحية لاجبار الحكومة على بلوغ سقف التوقعات لدى الشارع الكويتي، وأظهر رموز التيار الاصلاحي الكويتي استعداداً لخوض المواجهة المطلبية حتى النهاية مهما بلغت التضحيات، وهذه نقطة جديرة باهتمام التيار الاصلاحي في بلادنا، الذي يفتقر الى عزيمة صلبة وإرادة التحدي من أجل تحقيق أهدافه الكبرى.

نجحت القوى الاصلاحية الكويتية أيضاً في استيعاب الشارع، من خلال تبني شعاراته التي حملها طلبة الجامعة وإظهارهم حماسة فائقة في المطالبة بالتغيير ومقاومة الفساد، حتى كادوا أن يسحبوا البساط من تحت القوى السياسية التقليدية التي وجدت نفسها أمام واقع جديد، الامر الذي دفع بها الى الالتحام مع حركة الطلبة وتشكيل جبهة وطنية اصلاحية عبّرت عن نفسها في هيئة نشاطات مشتركة: منتديات، ومحاضرات، واعتصامات، ومظاهرات احتجاجية، حيث كان يتناوب الاصلاحيون على إقامة ندوات مفتوحة يؤمّها جمع غفير من المواطنين الذين شاركوا في حركة الاحتجاج السلمي الديمقراطي من خلال دعم مواقف التيار الاصلاحي ومنح أصواتهم الانتخابية له.

تطور آخر في تجربة التيار الاصلاحي الكويتي هذه المرة أنه لجأ الى استعمال الاعلام الفضائي لإيصال رسالته في الاصلاح للداخل والخارج، من خلال قناة (نبيها تحالف) التي بدأت البث في نهاية شهر مايو، وبالرغم من الضغوطات التي واجهها التيار الاصلاحي بعد اقدام عرب سات على سحب ترخيصها ووقفها عن العمل، انتقلت المحطة على الفور الى القمر الصناعي الاوروبي (هوت بيرد)، وأعلن القائمون عليها حينذاك بأنهم عازمون على تحدي الضغوطات مهما كلّف الأمر. وواصلت القناة بثّ لقاءات وتغطية النشاطات الثقافية والسياسية لرموز التيار الاصلاحي. ولا شك أن مثل هذا التطوّر في أداء التيار وآليات التعبير عن مطالبه يلفت الى حاجة التيار الاصلاحي في السعودية الى تطوير أدائه وأدواته، فالركون الى لغة العرائض لم تعد مجدية، وأن ثمة حاجة شديدة الالحاح للتحرر من التقاليد غير الرسمية المتبّعة في ايصال المطالب الوطنية، سيما وأن هذه التقاليد مفروضة من السلطة وقد فقدت مبررها وتجاوزها الزمن، وإن هناك حاجة الى استعمال وسيلة سلمية أشد تأثيراً على الشارع والحكومة والخارج، فقدرة التيار الاصلاحي الكويتي على تجاوز محاولات التعطيل والافشال كانت تواجه بإصرار وفي الوقت نفسه ببدائل متعددة.

حدث.. ويحدث في مملكة التوحيد الوهابي!

جريمة وعقاب

ذكرت صحيفة الوطن (٢٠٠٦/٧/١١) أن إحدى المحاكم أصدرت في قضية اغتصاب طفل عمره ثلاث سنوات، حكماً بسجن الفاعل لثلاث سنوات وجلده نحو ٢٠٠٠ جلدة. وتقول الجريدة أنه بعد إحالة المعتدي الى المحاكمة (صدر الحكم بمعاقبته بالسجن ٣ سنوات مع ٢٠٠٠ جلدة في جريمة خطف الطفل وفعل الفاحشة به، إضافة إلى جلده ٨٠ جلدة دفعة واحدة عقابا على حيازته لكمية من الحشيش المخدر عثر عليها لحظة القبض عليه).

اختطاف طفل..

واعتداء جنسي عليه.

وتعاطي الحشيش.

حكمه ثلاث سنوات سجن عند قضاة الوهابية!

أما كتابة شعار على جدار ضد آل سعود، أو كتابة عريضة لمن يسمون بـ (ولاة الأمر) تطالبهم الإصلاح، فالحكم أربع سنوات، كما حدث للإصلاحيين.

تباً لكم ولقضائكم.

لو وقعت نفس الجريمة في غير بلد يسيطر عليه الوهابيون، مسلماً كان أم بوذياً أم مسيحياً، لكان المجرم قد بقي في السجن المؤبد!

* * *

الإنسانيّة في بلد الإسلام والنفط!



تعليق صغير تحت صورة نشرته صحيفة اليوم (٢٠٠٦/٧/١٢) يقول: (تجرد مستشفى كبير في الرياض من أبسط قواعد الإنسانية، ورفض استقبال مواطن يعاني عدة أمراض وفي حال احتضار،وشوهدت سيارة إسعاف تابعة للمستشفى وهي تحمل المريض وتلقي به في الشارع العام أمام بوابتها الخارجية). واعتبرت الصحيفة ما حدث بأنه (سلوك يرفضه الدين وترفضه كل القيم النبيلة والإنسانية، ونهديها لمن يهمه الأمر!).

وزير الصحة، هو وحده من يهمّه الأمر وليس آل سعود، قال أن الموضوع غير صحيح، وأن الذي حدث هو العكس، كان الرجل مطروحاً عند بوابة المستشفى، وأن الطاقم الإسعافي أخذه الى الداخل وعالجه!

وعليك أن تصدّق!

* * *

بين باسييف ونصر الله



خرج التطرّف الوهابي من عقاله حين تألّق حزب الله في لبنان باختطافه وقتله عدداً من الإسرائيليين. ثائرة التطرف المذهبي ومحركات الشحن الطائفي انطلقت، وبدأ الحديث عن نصر الله الذي يقتل السنّة! وعن حزب اللات، والحزب الصفوي الرافضي الكافر، وتحدثوا عن المؤامرة حيث تقاسم الأدوار بين الصهاينة والرافضة في لبنان، والمسرحية التي لا تنطلي على عقول (أهل التوحيد!) إن كان لهم عقول فعلاً، حتى ولو صدق المسرحية كل من في الأرض.

أطنان من القذف المشين والمعيب، والذي لا يصدر إلا من نفوس مريضة، وقلوب عمياء، أخذت تخلط الحابل بالنابل، وتؤجج مشاعر الكراهية على اللبنانيين داخل المملكة، وضرورة طردهم لأنهم إمّا روافض فيرسلون الى سوريا ومن هناك الى بلدهم ليقاتلوا، أو مسيحيين أفسدوا بلاد التوحيد، أو منتمين لأهل السنّة إسماً بلا محتوى! وتعدّى التجييش ليشمل كل أولئك المواطنين الذين سافروا الى لبنان من أجل السياحة. فهؤلاء بمجملهم ذهبوا للخمور والقمار والفساد والدعارة، بل ولنشر الكتب الضالّة من قبل ممن يسمونهم (العلمانيين).

تشاء الصدف أن شامل باسييف، القيادي الشيشاني الذي كان آخر عمل مهم لهم هو احتجاز مئات الأطفال في مدرسة في مدينة بيسلان، الأمر الذي أدى الى مقتل العشرات منهم، كان قد ورد خبر مقتله على يد المخابرات الروسية. هنا تأتي المفارقة، حيث تسبغ كل النعوت والفضائل على ذلك المجاهد، صحيح الإسلام.. وقد نشرت القصائد ترثيه، ومقالات تنتقد الحكومة وإعلامها الذي لم يغطّ بصورة صحيحة خبر مقتله. إمام وخطيب جامع ابن ماجة، ناصر بن عبد الرحمن الحمد أتحفنا بقصيدة عصماء ترثي أب الجهاد في الشيشان، وضعته في أعلى عليين، والتفتت الكتابات الى من سبقه من شيوخ الجهاد السعوديين (خطاب والغامدي).

* * *

يا أمّة ضحكت من جلها الأمم

الحرس الوطني لديه مجلة اسمها (الإرشاد) ومن اسمها تعلم من يديرها وما هو محتواها. حيث يديرها بعض الدراويش من الوهابيين المتطرفين، بغرض تصحيح إسلام ومعتقد من ليس صحيح الإسلام أو من لا يسلك سلوك الدين القويم. هذه الصحيفة فاجأت الوسط الإعلامي السعودي بخبر يقول أنها أعدت دراسة (علميّة!) أشرف عليها جهاز التوجيه والإرشاد بالحرس يفيد بأن ٩٠٪ من النساء السعوديات يؤيدن الإنضمام للمحاكم الشرعية. أين؟ في الصومال!

تخيّل العقل الوهابي، الذي يمثل أقليّة في المملكة، يتحدث عن أن أكثر نساء المواطنين مشغولون اليوم بنصرة المحاكم الشرعية في الصومال، كما تمت نصرة حكومة الطالبان من قبل! الكذب في الدراسة لا يحتاج الى دليل هنا. فلا بدّ أن يكون القائمون عليها قد سألوا زوجاتهم وأخواتهم وأمهاتهم ومن يسير في فلك عقولهم الصغيرة، ليخلصوا بنتيجة أن بقية المواطنين مثلهم!

لماذا ينضمون الى المحاكم في الصومال ولا ينضوون تحت هيئة الأمر بالمعروف؟! ولماذا يستفتون في موضوع بعيد عن الصومال ولا يستفتون عن أمر قريب داخلي: مثلاً، ما هو

موقف بنات التوحيد وحفيدات الصحابة! من هذا النظام الذي يحكمهم بنمط غير نمط المحاكم في الصومال أو نمط الطالبان في أفغانستان؟!
نجزم أن آل سعود لن يحصلوا على عشرة بالمائة!

* * *

حتى علماء الوهابية يكذبون صراحاً

العنوان: نافياً أن تكون دروس المسجد الحرام لأسماء أو مذاهب. السبيل: الفرصة متاحة للجميع من أصحاب العقيدة السليمة، ودروس المالكي وسيف وراوه من أفضل الدروس في الحرم!
المصدر: صحيفة البلاد، ٢ يوليو ٢٠٠٦.
القائل: الشيخ محمد عبدالله السبيل، الرئيس العام السابق لشؤون المسجد الحرام والمسجد النبوي، والعضو الحالي لهيئة كبار العلماء، وإمام وخطيب المسجد الحرام.
فنحن هنا مع شخصية دينية عالية المستوى للغاية، ولكن ذلك لا يمنعه من الكذب الصريح المفضوح الذي هو معلوم بداهة.
كاذب من يقول أن هناك عالم غير وهابي يسمح له بالتدريس في المسجد النبوي والحرم المكي.
كاذب من يقول أن شيئاً يدرس فيهما مما لا يتوافق مع اجتهاد الوهابيين.
الغريب ليس هذا. فهذا الشيخ الكاذب، يزعم زعماً أكثر وضوحاً وبطلاناً، فحسب الجريدة (أشاد الشيخ السبيل بحلقة السيد علوي عباس مالكي رحمه الله ومن بعده إبنه د. محمد علوي مالكي، وقال أنها كانت من أحسن وابرز الحلقات.. الخ).
الحجازيون كلهم يعرفون ـ إن كان العالم لا يعرف ـ أن المرحوم السيد محمد علوي مالكي منع من التدريس سنين طويلة الى أن مات، وقبل موته منع من مجرد إلقاء محاضرة في جامعة أم القرى. ولا يوجد عالم حجازي واحد مسموح له بالتدريس في الحرم ولا حتى بالظهور في شاشة التلفزيون.
وما قاله السبيل صحيح من أن (الفرصة متاحة للجميع من أصحاب العقيدة السليمة). والمعروف أن مالكي وبقية علماء المسلمين غير مشمولين ضمن إطار (العقيدة السليمة) وهي تعني حرفياً (العقيدة الوهابية).
نقول: اتركوا الكذب، أم أن دينكم يقول بجواز الكذب على المخالف في المعتقد؟!

* * *

يا لها من دولة عجيبة: وظفوهن حسب قرارها، وأقالوهن حسب الهيئة

كتب قينان الغامدي في الوطن:
رجل الأعمال الكبير 'حسين قزاز' صاحب محلات العطور المعروفة استجاب لنداء الدولة، وانصاع لقرار مجلس الوزراء الذي ينص على تشغيل السعوديات في محلات بيع الأغراض الخاصة بالنساء، ووظف لهذا الغرض خمسين فتاة سعودية كلف الشيخ قزاز بناته بمقابلتهن واختيارهن قبل التوظيف، وخصص في معارضه بمدينة جدة دوراً في كل معرض لهؤلاء الفتيات البائعات بحيث لا يدخل هذا الدور سوى العائلات، ومر نحو شهرين على توظيفهن وعملهن، الذي كان مصدر سعادة لهن سيما ومعظمهن في أمس الحاجة للريال، وكان مصدر ارتياح للعائلات التي ترتاد معارض القزاز إذ وجدت النساء من لا يخجلن منه، ولا يخفن على عرضهن عندما يطلبنه لبساً داخلياً أو عطراً أو أدوات زينة، لقد وجدت النساء نساءً مثلهن، ووجد القزاز أنه باطمئنان نفذ أوامر وتطلعات الدولة التي بطبيعة الحال لا يمكن أن تتناقض مع الإسلام بسماحته ووسطيته.
لكنه فوجئ أن هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بجدة لا تقره على ما فعل، بل وتجبره على فصل البنات الخمسين كلهن دفعة واحدة، حاول المسؤولون في شركة القزاز التفاهم مع الهيئة لكن لا فائدة، فلم يكن من حل سوى الإذعان، وفصل البنات اللواتي سقط عدد منهن في غيبوبة، خاصة واحدة أمها مطلقة وإخوتها أطفال، وأخرى أبوها مشلول وهي عائل الأسرة الوحيد، وثالثة يتيمة حفيت قدماها وهي 'تشحذ' لأسرتها من الجمعيات الخيرية والمحسنين على مدار سنوات، ورابعة وخامسة.. وهكذا أصبح البنات الخمسون كلهن في الشارع، لأن هناك فهماً للدين لدى هيئة 'جدة' يختلف عن فهم الدولة التي أصدرت قرارات تشغيل المرأة من مجلس وزرائها، ولأن سلطة الهيئة فيما يبدو أقوى من غيرها حدث هذا وسيستمر حدوثه طالما أننا نقرأ عن محاكم التفتيش في عصور الظلام الأوروبية ولا نتعظ، ولا نقارن ما يحدث بين أظهرنا بما حدث في ذاك الزمان الأغبر.

* * *

نتمنى محرقة لعلمانيي الحرمين كمحرقة اليهود!

العنوان أعلاه ليس عنواننا، بل هو عنوان وهابي تكفيري تحريضي عنفي. وقد نُشر في موقع الساحات المتطرف، الذي يقيم فيه طبّالو وزارة الداخلية، من الجواسيس، كما يقف فيه مدمنو المديح لآل سعود من الوهابيين المتطرفين ومن الطائفيين الذين لا يرون معركة إلا مع كل سكان الأرض، مسلمين ومسيحيين ويهوداً وبوذيين وهندوس، الخ، ومع كل المواطنين (عداهم).
العنوان والموضوع يخصص القتل لبعض الرؤوس (كأمثلة فحسب). والأمثلة التي يجب أن تقتل وتحرق حسب الكاتب هي: إياد مدني وزير الإعلام، غازي القصيبي وزير العمل، الذي لازال ينتظر قرار قبول استقالته التي طلبها مراراً وتكراراً في مملكة العجائب، وتركي الحمد، المفكر السعودي المعروف.
لقد أغلقت وزارة نايف الحمقاء أصوات الإعتدال، فأُغلق موقع طوى وغيره، وأبقت على مواقف التطرّف الوهابية وهي بالعشرات، تكفر هذا، وتهدد ذاك، وتنشر الغلّ والحقد بين المواطنين وتقعد الفكر الديني الوهابي المتطرّف بين الأجيال الجديدة، بل وتجنّد المسلحين القاعديين.
وهذا هو موقع الساحة أمامها، لا تفعل إزاءه شيء. وهو موقع يدار من وهابيين سعوديين وممولين وهابيين ينطلق من الإمارات. والإمارات صامتة لأن السعودية صامتة هي الأخرى. نقول: اشبعوا من التطرف، فسيأتيكم العنف الى بيوتكم، إذ لم يصلكم إلا القليل حتى الآن. إنك لا تجني من الشوك العنب!
ونسوق لهم تحليل القتل الجميل الذي جاء تحت العنوان المذكور أعلاه:
(هنا يرد المطلب البريء المنقذ من الهلاك، والمرضي لرب العباد، وهو: إحراق بني علمان – ممن ثبت شرعاً – صدهم الناس عن دين الله، وإذلال أهله.. كالمحرقة التي قام بها النازيون ضد اليهود. وهذا مطلب واقعي، يحفظ كيان (مجتمعنا المسلم) الذي ينهش – بنو علمان – في أساساته مع مطلع كل شمس وبعد مغيبها، لأن تركهم – بلا مدافعة – يعني تمكين الكافر لإحتلال البلد، ونهب ثرواته، وهو الذي لم يألو جهداً في إحتلال بلدان أقل من بلادنا مالاً وجاهاً وسعى في خرابها ولا يزال! فهل يثأر لدين الله ويشوي أجسادهم بالنار قربة لله وتعبداً، ونكون له من الشاكرين الشاهدين، ويعيد إلى مُقلنا مثل هذه المناظر الرائعة. فيُساق بنو علمان كالنعاج إلى حتفها، ثم تُرمى في حفر مشتعلة، لينتهي تخريبهم وإفسادهم للمسلمين الغافلين. نتمنى أن يقيض الله لهم من يعاملهم بحكم الله).
مبروك عليكم يا آل سعود هذا الإنتاج البشري!

خطاب القصيم.. من يفهم الرسالة؟

كم ظلم أناس، وشربوا مرارتهم، جراء هذا التصنيف، والنبز بالألقاب، وكم حاول الذين تم تصنيفهم أن يقاوموا وحلّ التصنيف وينفذوا بجلودهم ويتخلصوا من لزوجة الطين القابض، ولكن لا مناص: قد قيل ما قيل، إن صدقاً وإن كذبا، فما اعتذاركم من قول وقد قيلا!

مثقفون، وكتاب، وباحثون، خسرتهم الساحة السعودية، أو لم تستفد منهم كما ينبغي، بسبب خوفهم من ميليشيا التصنيف الفكري، وجنود الفرز الذين يحملون الأختام السوداء ويدورون في ظلام الأزقة بحثاً عن شخص »متلبس« بنغم مختلف، ومتوشح بلون آخر، حتى يرهبون به، وبتشويهه، »عدو الله«! وعدو الله هنا هو من يفترضه ويتخيله، وهو في الحقيقة ليس إلا عدوهم هم! أو ربما حتى ليس بعدوهم ولكنه ليس بتابع لهم، فقط!

إننا نتحدث عن داء عضال أصاب الساحة السعودية منذ أن هيمن صوت واحد عليها

إننا نتحدث عن داء عضال أصاب الساحة السعودية، منذ أن هيمن صوت واحد على الساحة، وصار يصنف، مثلا، من يقارب أي مسألة لها أدنى مساس أو اتصال بمجال المرأة التي هي أكثر من نصف المجتمع في السعودية، صار يصنف من يقارب هذه المسألة بالمنحل والتغريبي، وأنه يريد من المؤمنين أن يتبعوا الشهوات! ولا مجال للمتهم أن يشرح أو يزيل هذه الوصمة عنه، وكلنا يعرف كيف تتم حملات الإحراق الاجتماعي، عبر استغلال المشاركين في حملات الإحراق هذه لخطب الجمعة وأشرطة الكاسيت، والمناسبات الاجتماعية مثل الولائم والأعراس واجتماعات أهل الحارة (أو الدورية كما تسمى في بعض المدن السعودية)، فهذه المناسبات تتحول في لحظات اشتداد الحملة، واستنفار الشارع، ووصول حالة »التعبئة« الى الذروة، تتحول الى مهرجانات هجائية للشخص أو الجهة المطلوب إحراقها، وتشويهها أمام الشارع، ويجد الإنسان السعودي »العادي« غير المؤدلج، لا يميناً ولا يساراً، نفسه محاصراً بطوفان هجائي يحيط به من الجامع الى المنزل إلى بيوت الأقارب والأصدقاء، والآن منتديات الانترنت وبعض القنوات التلفزيونية الحليفة، ولا يملك هذا الانسان »العادي« الا أن يصمت أو يتأثر، ويصبح جزءاً من هذه الحملة، وهذا متوقع، من إنسان لا يملك وعياً مضاداً، إما بسبب انشغاله بمجال آخر أو بسبب ضعف قدراته، وليس المطلوب من الناس كلهم أن يشتغلوا سياسة، ولذلك فكسب هذه الشرائح المحايدة، والميالة للضمير الديني بطبيعتها، يصبح أمراً متوقعاً، آخذين في الاعتبار منع الوعي الآخر من المنازلة في نفس الميدان.

مشاري الذايدي ـ الشرق الاوسط ٢٠٠٦/٦/٢٠

الصحوية والصحويون

كثيراً ما يواجهني سؤال مفاده. لماذا تنتقد بحدة الصحوة والفكر الصحوي؟

مباشرة، ودونما أية مجاملة أو مواربة، أو عبارات اعتذارية كما جرت العادة عند التعرض لمثل هذه القضايا ذات الأبعاد الحساسة، أقول: السبب أنني أرى أن هذا الفكر الطارئ، أو (الفرقة) التي قامت وانتشرت مؤخراً، وتسمت بهذا الاسم، تفترض أن ثمة (نقطة) تاريخية فاصلة بين الماضي القريب وبين الراهن الحالي، فما قبل هذه النقطة، كان المسلمون في (غفوة)، أو إن شئت: في سبات عميق، وحينما جاءت هذه (الفرقة)، أيقظتهم، فعم الإسلام كل أرجاء البلاد الإسلامية!.. يقول الدكتور سفر الحوالي ـ مثلاً ـ وهو من كبار الصحويين في دفاعه عن الصحوة: (الصحوة الإسلامية هي توبة إلى الله سبحانه وتعالى، أمة كانت ضالة، شاردة ، بعيدة عن أمر الله ، ثم اهتدت إلى طريق الله وإلى كتابه وإلى سنة رسوله، فما الشذوذ وما الغرابة من هذه الصحوة؟) وهذا ما هو مرفوض من حيث المبدأ بالنسبة لنا.. معنى ذلك أن أبي وأباك، وربما جدي وجدك، فضلاً عنا جميعاً (كنا) نعيش في (مجتمع ضال)، (شارد) وبعيد عن (أمر الله) ـ كما يقول الحوالي ـ حتى جاء الصحويون فأوقظونا من سباتنا وغفوتنا! فهل ثمة طفل ناهيك عن عاقل يقبل بمثل هذه المعادلة؟..

الإسلام من حيث المنطلق لا يقبل بالفكرة الكهنوتية، ولم يقم أبداً على (مؤسسة دينية)، أو على رجال دين

ولأن (فكرة التنظيم السياسي) هي أساس (الصحوة)، فإن الراصد المتتبع لخطاب ناشطيهم ودعاتهم، يجد أنهم يدافعون عن تنظيماتهم ويتعاملون مع خصومهم، ويصفون الذين هم ضد اختزال الإسلام في (تنظيم) أو حركة، بأنه (علماني) بالضرورة.

وهم بذلك ـ ربما دون أن يشعروا ـ يفترضون أن في الإسلام (سلكاً كهنوتياً)، وأن الذين يعترضون على تسلطهم، ويختلفون مع خطابهم، هم ضد الإسلام بينما هم في الواقع ضد أن يكون في الإسلام (سلك كهنوتي)، أو (تنظيم مؤسساتي صحوي)، لأن الإسلام من حيث المنطلق، ومن ثوابته الأساسية، والتي لا يختلف عليها اثنان من أهل السنة والجماعة على وجه الخصوص، لا يقبل بالفكرة الكهنوتية فلم يقم هذا الدين ـ أبداً ـ على (مؤسسة دينية)، أو على رجال دين، أو كنيسة، وإنما على علماء وفقهاء، أو (أهل ذكر) كما وصفهم القرآن الكريم في الآية: (فَاسْأَلُواْ أَهْلَ الذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لاَ تَعْلَمُونَ).

ولعل (البيانات) التي يصدرها بعض طلبة العلم السعوديين هذه الأيام تصب دون أن يعوا في إثبات ما أقول: فمثل هذه البيانات التي لم يكن لها سابقة في التاريخ الإسلامي، أراد منها (أساطين الصحوة) – على ما يبدو – تكريس فكرة (الكهنوت) في الإسلام في أذهان مريديهم، وترويجها، وإذعان الناس لسطوتها وسلطتها للانتهاء بهذا الدين العظيم إلى أن يكون له (سلك كهنوتي)، أو (مرجعية دينية) واجبة الطاعة والانصياع لقراراتها، يتولى (الصحويون) منها محل القيادة. تماماً كما كانت الكنيسة في أوروبا، وهنا مكمن خطورة هذا الفكر.

ولا يغرنك قول بعضهم إن علاقتنا (كصحويين) بالإرهاب وأساطينه علاقة يدعيها المناوئون بينما أن الواقع يثبت خلاف ذلك. فها هو أحد كبار وقادة (القاعدة) الإرهابي الصحوي (يوسف العييري)، الذي هلك في

إحدى مواجهات القاعدة مع قوى الأمن في المملكة يقول في رسالة أرسلها إلى الشيخ الصحوي سلمان العودة يعاتبه على (نكوصه)، وجنوحه إلى (التخلي) عن أهم أساسيات الصحوة: (فنحن نعلم يقيناً أن صحوتنا المباركة بصوتكم سُمع نداؤها وبمجهودكم غيرت الواقع، ويفكركم وتوجيهكم اتزن نهجها، فلكم الفضل بعد الله فوق فضل غيركم من العلماء والدعاة فيما حققته هذه الصحوة، علماً أنا ما تعلمنا المنهج إلا من فضيلتكم).

محمد بن عبداللطيف آل الشيخ ـ الجزيرة ٢٠٠٦/٦/٢٠

خطب حزينة

الجمعة الفائتة حضر كاتب هذه السطور خطبة في أحد المساجد بالعاصمة السعودية وكان موضوعها عن الاجازة الصيفية وكيف أن السفر لبلاد (الكفر والكفار) أمر عظيم ويحرم، إلا للضرورة، وأن الذي يذهب الى هناك (لغير التعليم أو العلاج) فهو يرتكب أمرا عظيما جدا يخالف الشرع.

الحقيقة أن هذا النوع من الطروحات الجاهلة هو استمرار لسياسة الخطب الملغومة من فوق المنابر المسمومة التي تكرس الرسالة المتطرفة وتقدم فهما للدين لا علاقة له بممارسات الرسول نفسه عليه أفضل الصلاة وأتم السلام. والخطيب الذي كان يصيح بخطبته ذات اليمين وذات اليسار محذراً من أن السفر لبلاد الكفرة مخالف للشرع، وناعتا من يفعل ذلك بأقسى العبارات وأبشعها وهو بذلك صنف المنتخب السعودي ومشجعيه وإدارييه الموجودين في المانيا للمشاركة في كأس العالم في هذه القائمة، وكذلك أعضاء البعثات الدبلوماسية في الخارج ناهيك من آلاف الطلبة الذين يدرسون في الخارج (والخطيب وضح أن التعليم يجب أن يكون لدراسة علوم ليست موجودة بالوطن) كثر من هؤلاء الطلبة يدرسون مواد موجودة فعلا بالبلاد ولكنها تدرس بشكل أفضل وبعلم أدق في الخارج. وطبعا لم يغفل الخطيب عند استكمال سيمفونيته النشاز في الدعاء على اليهود والنصارى.

شخصيا لم أشارك في هذا الدعاء فهناك أطباء يهود ساهموا ولا زالوا في علاج أحد أقربائي، ونصارى يعيشون بيننا يؤدون أدوارهم بشرف وأمانة فلماذا أدعو عليهم؟، علما بأن هذا النهج مخالف للمسلك النبوي الشريف على صاحبه أفضل الصلاة والسلام، الذي كان يدعو للناس كل الناس بالهداية دوما.

الخزعبلات المستمرة والتعصب المغلف بعباءة الدين خطيئة ومدعاة للنقد، واستمرارها معيب ومشوار التصحيح طويل ولا مجاملة فيه

هذه (الخزعبلات) المستمرة والتعصب المغلف بعباءة الدين لم تعد فقط مدعاة للنقد ولكنها خطيئة واستمرارها معيب. مشوار السعودية في التصدي للتطرف مشوار طويل جدا ومضن لا يحتمل المجاملة أبدا ولا أنصاف الحلول وخطبة الجمعة هذه ما هي إلا مثال حزين على الابتلاء الذي نعاني منه.

حسين شبكشي ـ الشرق الاوسط ٢٠٠٦/٦/١٩

خطورة تكفير المعيّن

مما هو متفق عليه بين أهل السنة والجماعة التفريق بين تكفير المعين وتكفير الأقوال، الأول يشير إلى تكفير شخص بعينه بأن يُشار إلى أحد من الناس بعينه بأنه كافر، أما الثاني فيشير إلى الحكم على أحد الأقوال أو الأفعال بأنها كفر، ولكن لا يلزم من ذلك تكفير صاحبها إذ قد يصاحب تلك الأقوال أو الأفعال الكفرية جهل أو إكراه أو أي مانع من موانع التكفير..

..إلا أن المدونات العقدية توافرت على تراث غير قليل من تكفير أشخاص بأعيانهم مما مهد السبيل لكثير ممن لم يؤتوا حظاً أونصيباً من العلم في زماننا هذا، من التسرع بتكفير أشخاص بأعيانهم بدون مراعاة لما قد يترتب عليه من نتائج وخيمة على مجتمعهم، آخر دورات التكفير الصريح ما اشتمل عليه بيان الحادي والستين شخصاً الذي صدر مؤخراً ضد من أسموهم (عصابة معروفة بالتوجه التغريبي) فرغم وضوح من يعنونهم في بيانهم هذا والذين أشاروا إليهم بصفة «المنافقين» أكثر من مرة، إلا أن لفظة التكفير الصريح والتي لا تحتاج إلى تأويل أو مدافعة هي ما ادعوه من أن تلك العصابة ـ كما يقولون ـ (قد شجعت كل شاذة عن الشرع خارجة على المجتمع بالإشادة بها وتقديمها كمثل ونموذج ودعمها مادياً ومعنوياً (ثم يضيف البيان بعد ذلك مباشرة) وما رواية بنات الرياض تلك الرواية الساقطة معنى ومبنى إلاّ نموذج لهذا الكيد حيث يقدم لها شخصية مسؤولة ذات مركز سياسي وثقافي فيشيد بالرواية وبالكاتبة ويدعوها إلى المواصلة مستهتراً بقيم المجتمع الإسلامية متحدياً أعراف البلد) والشذوذ عن الشرع والخروج على المجتمع ليس شيئاً آخر غير الكفر، وتسمية رواية بنات الرياض كتعريف لتلك الشاذة عن الشرع يوقعهم في حبائل التكفير الصريح بلا مواربة، ولو أنهم بدلاً من ذلك استخدموا مصدر الفعل (شذوذ) بأن أشاروا إلى أن تلك العصابة ـ حسب وصفهم ـ شجعت كل شذوذ عن الشرع لربما حُسِب على أنه تكفير للفعل وليس للفاعل، أما وأنهم استخدموا اسم الفاعل (شاذة) وأردفوا ذلك بتحديد من هي هذه الشاذة فهو في تقديري تكفير صريح لشخصية معينة هي مؤلفة الرواية، والمحزن كما المحبط في الأمر أن ممن وقعوا على ذلك البيان هم أساتذة ومدرسون للعلوم الدينية في الجامعات والمعاهد العلمية مما يشير إلى عظم الرزية وكبر البلية من أن أولئك الرهط ونظراءهم هم من يلقنون الطلبة في أخطر مراحل تكوينهم النفسي والفكري هذا النفَس التكفيري الذي لا زالت جراحنا تنزف من مخرجاته.

المدونات العقدية توافرت على تراث غير قليل من تكفير أشخاص فشجّع ذلك على رواج التكفير بدون مراعاة للعواقب

يوسف أبا الخيل ـ الرياض ٢٠٠٦/٧/١٠

ليس تطرفاً ولكنه التكفير

محمد بن علي المحمود

لم يكن التكفير مجرد جريمة عابرة؛ ولن يكون. التكفير كإيديولوجيا، هو شرعنة واعية للإقصاء والقتل والتفجير؛ بحيث تصبح هذه الأفعال مبررة، بل ومشروعة، وأحيانا لها حكم الوجوب العيني ؛ بوصف الآخر (المختلف/ المكفَّر) منكراً حلّ في الواقع؛ يجب تغييره باليد (وهو هنا القتل للفرد، والتفجير في الجماعة). ليس التكفير مجرد جريمة كباقي الجرائم الجنائية الكبرى، مثل تهريب المخدرات وترويجها، وسرقة الأموال العامة وتبديدها، وجرائم الاغتصاب بمستوياتها وبأنواعها.

الفرق بين التكفير كجريمة كبرى، وهذه الجرائم الجنائية الكبيرة؛ هو ما يدعونا إلى الإلحاح المتكرر على تعرية التكفير في منظومتنا الثقافية. الفرق بينهما كبير. ففي الوقت الذي تتوارى فيه الجريمة الجنائية خجلاً من المجتمع الذي تتموضع فيه؛ تعلن جريمة التكفير عن نفسها؛ بوصفها عملا مشروعا، بل بوصفها قربة إلى الله، يعتقد ممارسها أنه بهذا الفعل (التكفير) أفضل من الجميع.

وحين نتأمل في الظاهرة أكثر؛ نجد أن الجريمة الجنائية ليست إلا مجموعة من الظواهر الإجرامية المنفصلة، التي تقود إليها حالات الضعف البشري أمام أنواع الإغراء في عالم الحياة والواقع. ومن ثم يكون الرادع القانوني حاجزاً يحول دون ممارسة الكثير منها، ويكون الفاعل ـ في الغالب ـ في حالة إدراك تام لحالة الخزي التي يتلبس بها؛ حال ممارسته جريمته. وهذا عكس جريمة التكفير التي لها امتداداتها الروحية والفكرية التي لا يمكن عزلها عن المقدس في الوعي الاجتماعي، وفاعلها يتصور نفسه في حالة نقاء وصفاء إيماني؛ يميزه عمن حوله من الكفار!.

الجريمة الجنائية منبوذة في الوعي الاجتماعي. وأي مجتمع ـ مهما كانت نوعية علاقته مع الجريمة ـ يدين هذه الجريمة بكل أطيافه، ويضع فاعلها في خانة: مجرم. بل إن محيطه الأسري ـ وما يتبعه من علائق القرابة الاجتماعية ـ يسعى لإخفاء هذا الارتباط القدري؛ بوصفه جالبا للخزي والعار. يحدث هذا، بينما حالة التشدد الديني التي تقود إلى التطرف، ومن ثم إلى التكفير، تكون رائجة في بعض البيئات المنغلقة على تشددها، كما هي الحال في بعض بيئاتنا. وهذا ما يدعوها إلى عدم إدانة المكفراتي على نحو صريح؛ لأنه يزايد على تشددها، أو تطرفها.

حين تستكشف البيئات التي تمتاز بالتشدد الديني؛ تجد أن جريمة التكفير ليست بالجريمة التي توضع ـ اجتماعيا ـ في خانة: المخزيات. التكفيري في هذه البيئات ليس منبوذاً؛ مع أنه يكفر معظم أفراد هذا المجتمع؛ إن لم يكن جميعهم، ويروِّج لهذه الجريمة في محيطهم دون إحساس بالخزي. في أحسن الأحوال، يرونه مخطئا في سلوكه هذا خاصة؛ لأنه سلوك يمسهم، وربما يبحثون له عن أعذار. لا يعدونه مجرما، بل مجرد مخطئ!. يتضح هذا بصورة أكبر؛ في حال لو تصورنا هذا المكفراتي لم يكن مكفراتيا، وإنما تاجر مخدرات مثلا. لا شك أن رد فعل المجتمع سيكون عنيفا. وهذا إيجابي. لكنه ـ أي المجتمع المتشدد ـ لم يتخذ السلوك نفسه مع التكفيري، بل لم يتخذ مع أي إجراء رادع؛ مع أنه أعظم جرما، وأشد خطرا!.

هنا تتضح خطورة التلبس بالمقدس في الخطاب التكفيري. لقد أكدت ذلك مرارا، وبينت أن التسامح مع المكفراتي فيه إساءة بالغة تطال الدين ذاته. إن التكفيري ـ قصد أم لم يقصد ـ يسيء أول ما يسيء إلى الإسلام؛ لأنه بممارسته سلوكا مشرعنا بمفردات إسلامية؛ يحمِّل الإسلام وزر جرائمه التي قد تكون صادرة عن جهل مركب، أو عن نفس مريضة مأزومة، أو عن غضب مرتبط بأسباب خاصة، أو ثأر خاص، ولكنها تبحث لها عن مبررات شرعية؛ تسوِّق لها في المجتمع، أو ـ على الأقل ـ تمنحها حصانة ضد الإدانة.

المكفراتي لا بد أن يمتاح من ثقافة المجتمع، ويتكئ على مفرداته الدينية المقدسة. وهي مفردات تستقطب النفسي بقدر ما تستقطب الفكري. ولهذا يصعب على المجتمع ـ نفسيا وليس فكريا فحسب ـ أن يضع المكفراتي مع تاجر المخدرات في سياق واحد، وأن يمنحه الإدانة نفسها ـ نوعا ودرجة. ولتوضيح البعد النفسي، نضرب هذا المثل الواقعي الدال: لو حضرت الصلاة، وأراد مروِّج المخدرات أن يتقدم ليؤم الناس الصلاة. لا شك أن المصلين لن يرضوا بذلك، ومعهم حق. لكن، ماذا لو تقدم للإمامة (شيخ!) مكفراتي، هل يستطيع أحد منعه؟!، وبأي مبرر؟!. يحدث هذا على المستوى النفسي. ولو تأمل أي من هؤلاء المسألة في بعدها الفكري/ الفقهي؛ لوجد أن ترويج المخدرات لا يصل بالإنسان إلا إلى درجة الفسوق، بينما المكفراتي، خارجي بالأصالة، يرى بعض العلماء أنه كافر!، استدلالا بقوله ـ صلى الله عليه وآله وسلم: «..يمرقون من الدين». والمروق: الخروج.

في مثل هذه القضايا التي يضرب فيها المكفراتيون على أوتار العواطف للمجتمع؛ ليسلم الإنسان الساذج إليهم فكره وهو في حالة من اللاوعي العام، يصعب تحديد الحدود الفاصلة بين الفكري والنفسي. كثيرون منا، يتصورون أن المسألة مجرد قناعات فكرية، لا علاقة لها بالحالة السيكولوجية من قريب ولا بعيد، ومن ثم لا دور لهذه الحالة في تشكُّل الفكرة. ولكن الواقع يحكي عكس ذلك. المسألة وإن كانت دينية من نواحٍ عديدة، إلا أنها من نواحٍ أخرى لا علاقة لها بحقيقة التَّدين. يحدثني أحدهم عن أحد المكفراتية أنه يقول: أحب ابن لادن كما أحب الرسول. يريد أحبه بالدرجة نفسها. فأي دين هذا؟!. إنه دين الخوارج.

مرجعية الفكر التكفيري ليست مقطوعة ولا معزولة. امتداداتها تضرب في أعماق منظومة التشدد التي تتقاطع معها بعض البيئات الاجتماعية عندنا. إن من الخيانة العلمية أن نراها ـ أو ندعي أنها ـ مجرد فكر طارئ؛ بينما استدلالات المكفراتيين الثلاثة الذين اعترفوا أمام الجميع على شاشة التلفاز، مأخوذة من تراثنا السلفي الخاص، وليس من سيد قطب ولا غيره، من مفكري الحركات الإسلامية.

يسهل علينا أن نلقي مسؤولية ترويج الفكر التكفيري على أفراد وجماعات وتيارات من خارج الحدود؛ لأنها حالة مأمونة، لا توقِع المرء في كثير من الحرج. من السهل نظم قصائد الهجاء في الغائب. وأقصد بالغائب هنا: الذي توارت عنك قبيلته الاجتماعية والفكرية. لن تكون محرجاً أبداً؛ عندما تقوم بتشريح مقولات سيد قطب أو المقدسي. لكنك ستكون في غاية الحرج، وستُخضع كلامك لحسابات كثيرة، واعتبارات يصعب حصرها، قبل أن تضع يدك على مقولات هذا الشيخ أو ذاك من أبناء بلدك. لا شك أن الشرط العلمي هو الذي يحدد لك في أي اتجاه تسير،

كما يحدد لك - سلفاً - مستوى التضحية الواجب دفعها وطبيعتها.

حقيقة لا أدري؛ متى نكون صرحاء، إلى درجة تحديد المقولات التكفيرية، ونسبتها إلى أصحابها، دون وارثيهم من جوقة الحفظة المجترين لتلك المقولات؟!. أحيانا تفاجأ بما لم يكن لك في الحسبان. شخصيات ترتبط بها عائلياً أو اجتماعياً، وكنت تراها مجرد أسماء عابرة في فضاء التشدد الديني. بعد مرور الوقت، وبعد تتبع الصلات الخفية، الفكرية وغير الفكرية تكتشف أن المسألة ليست مجرد تشدد، وأخذ للدين بيد عسراء، وإنما هي حالة تكفير صريحة لكل مختلف عنهم من أبناء المجتمع، فضلا عن غيرهم. في هذه الحال تدرك طريقة تناسل المرض.

عندما تتحدث بصراحة، وتحدد الأسماء على نحو صريح، لا شك أنك ستكتشف حجم الغضب الذي يراد به الذود عن حمى التكفير، لا عن حمى الإسلام كما يزعمون. ستكتشف أنك بصراحتك المشخصة، قد تركت المكفراتي الصامت لا يستحل الصمت، ولو بنفثة مصدور. وعندما تبحث في دلالات هذا الغضب، وتتبع علائقه الاجتماعية والفكرية؛ تكتشف أن من كنت تراهم فرقاء لاعتبارات عمرية ومناطقية وفكرية، مجتمعون على فكرة مجنونة، لا تني توسع المجتمع تفسيقاً وتبديعاً وتكفيراً.

فيما مضى كنت أرصد بعض الفتاوى المتشددة، والتي تدخل في باب: المضحكات المبكيات، وعندما أذكرها لبعض من اكتشفت - فيما بعد - أنهم مكفراتيون صامتون، كانوا يقولون - تقية أو نفاقا -: هذه أخطاء، وكل إنسان يخطئ!. في هذه السنوات، اكتشفت أنهم مؤمنون بهذه الفتاوى الشاذة غاية الإيمان، وأن المسألة عندهم (تدرّج) في بيان الحقائق!؛ لئلا ينفر الناس منهم، عندما يدركون أن الفقه عندهم: ذهنية تحريم لا غير.

عندما تحدثت في المقال السابق عن حمود بن عقلا، وبينت أنه متعاطف مع الإرهابيين، إن لم يكن مفتيا لهم على نحو مباشر، وأشرت إلى فتواه في استدعاء القوات الدولية في أزمة الخليج، كنت أريد أن يعرف الجميع أن المسألة ليست مجرد خطأ عابر في الفتوى، وإنما هو خط عام، يسير عليه هو وأتباعه، وأنها لم تكن نزوة تطرف عابرة، وإنما هي - فيه - قديمة، ظهرت - بوضوح - في أزمة الخليج، وامتدت إلى وفاته قبل أربع سنوات من الآن تقريبا.

الصراحة هنا ضرورية؛ مهما كلّفت؛ لأن السكوت عن هذا التيار، وعن رموزه؛ يعني منحه الفرصة التاريخية ليستشري في المجتمع استشراء السرطان، خاصة وأن المكفراتية الثلاثة الذين خرجوا علينا في رمضان عام ١٤٢٤هـ، واعترفوا بأنهم مرجعيات للمفجرين؛ عندما ذكروا أنهم أفتوهم، بدفع الصائل، هم من تلاميذ حمود بن عقلا، بل ليسوا مجرد تلاميذ له، فالأستاذ لا يتحمل بالضرورة نتاج تلاميذه، ولكنه كان المزكي لهم، والمتبرع بالتقديم لكتبهم.

لم أذكر آنذاك فتوى حمود بن عقلا في البطاقة المدنية للمرأة، وأنه كان يقول بكل جرأة: «البطاقة منكر لا يجيزه الشرع» لاحظ أنه لم يقل: لا أجيزه، وإنما أسند الفعل إلى الشرع! ؛ ليجعل من رأيه احتكارا لرأي الشرع. طبعاً ليست القضية هنا في هذا التحريم، وإنما في المسوغات التي ذكرها، وعدَّ منها: التصوير. ويقصد هنا مجرد التصوير، حتى للذكور، وبعد أن يورد النصوص على تحريم تصوير ذوات الأرواح يقول: «وهو محرم باتفاق العلماء». هكذا دون تفصيل!

هذه الدعوى (دعوى اتفاق العلماء) جرأة في الكذب، لا يصح السكوت عليها. ولا أدري أي اتفاق هذا الذي أجمع فيه العلماء على تحريم تصوير ذوات الأرواح. المسألة خلافية كما يعرف ذلك من له أدنى اهتمام شرعي، ولا بد أن لا ننسى أنه يقول ذلك، في معرض تحريره حكم الصور الموجودة في بطاقاتنا المدنية. لم أذكر هذه الفتوى؛ لأنها فضيحة لنا كمجتمع أمام العالم، عندما يعرف أننا لا زلنا نتناول هذه المسائل البدهية على هذا النحو من الوعي الغارق في تخلفه من جهة، والمشدود إلى تشنجات تنبئ عن أمراض خاصة من جهة أخرى.

قد تكون هذه الفتوى المشددة، وما فيها من عبث استدلالي، لا يتسع المجال لفضحه، مجرد فتوى شاذة عابرة من جملة فتاوى حمود الشهيرة في هذا المجال. لكن، التأمل في مثل هذا الواقع - الروحي والفكري - الذي ينتج مثل هذا التشدد، ثم يستمر في هذا السياق؛ لينتج فتاوى التكفير أو يباركها، يكشف أن التطرف الذي يراه بعضنا يسير الضرر، هو - بالضرورة - من مقدمات التكفير والتفجير.

التكفير لا ينشأ - أو على الأقل، لا ينمو ويروج - في بيئة ترفض التطرف، وتمتلك حساسية ضد الغلو والتشدد. بيئة كهذه، هي بيئة طاردة لكل من يجنح إلى التطرف من أفرادها. ولذلك ترى البيئات التي تتسم بهذه السمة، سرعان ما يهاجر عنها أبناؤها المتطرفون؛ ليبحثوا عن مكان يحتضنهم نفسياً وفكرياً.

التكفير ينمو؛ عندما تصبح رموز (مشايخ) التكفير محل تقدير واحترام اجتماعي كبيرين. وتستقطب هذه الرموز طلائع التكفير؛ لتأخذ الراية من بعدها، بعد أن تكون قد تشبعت بمقولاتها، بل - وفي أحيان كثيرة - تجاوزتها في سياقها التكفيري، وكانت أشد صراحة وأعظم جرأة على التكفير.

التكفيريون الثلاثة: علي خضير الخضير، وناصر الفهد، وأحمد الخالدي هم - على الأقل - الأشد صراحة من غيرهم في التكفير؛ إضافة إلى ربطهم بشيخهم: حمود. وإذا عرفنا أن المدعو: حمود، له تلاميذ، وأشباه تلاميذ من غير هؤلاء الصرحاء، عرفنا أن المسألة ليست مجرد سلوك إجرامي، يقوم به الجناح العسكري للتيار التكفيري.

عندما أصدر التكفيري: ناصر الفهد، كتابه (التبيان في كفر من أعان الأمريكان) وهو الكتيب الذي كفر به كل من وقف مع الحملة ضد الإرهاب، باعتبارها حملة صليبية ضد الإسلام، احتفى به التيار التكفيري؛ لأنه الكتاب الذي يكفر به الدولة، وتنضح مفرداته بالتعصب لطالبان، وتكفير ما سواها. لقد أصبح هذا الكتيب مرجعا شرعيا للإرهابيين، على كل ما فيه من بساطة وسذاجة في الوعي السياسي. ويكفي التأمل في سجع العنوان (وكل عناوين كتبه مسجوعة!) لتعرف أنه مازال يعيش القرون الوسطى بظلاميتها، روحاً وفكراً.

المهم، أن هذا الكتيب التكفيري، الصريح في تكفيره، قدم له ثلاثة من الذين يسيرون في الخط نفسه، وهم:

١ – حمود بن عقلا. وهو شيخ هؤلاء، وقد توفي. يقول في التقديم: «والشيخ ناصر الفهد - وفقه الله - له جهود مباركة، وقد ساهم وجاهد - وفقه الله - في مناصرة الحق وأهله، ودفع الباطل وأهله».

٢ – علي خضير الخضير. ويقول في مقدمته: «فوجدته كتابا رائعا متقنا في بابه، يكتب بماء الذهب».

٣ – سليمان العلوان. وهذا أثنى عليه ابن لادن في أحد تصريحاته التي يجود بها على خلصائه من تورا بورا. يقول سليمان في تقديمه لكتاب ناصر الفهد: «فلله در هذا الشيخ (يقصد التكفيري: ناصر الفهد) ونعما ما كتبت يداه».

ثناء رخيص، دون أي احتراز، على كتاب تكفيري من الدرجة الأولى، يشهد بالكثير لمن تأمل. يأتي هذا الثناء من أناس كانوا - قبل موت حمود، واعتقال ناصر وسليمان وعلي - ينشرون مثل هذا الفكر بيننا، ويلقونه على مسامع شبابنا، وتقدمهم بعض طوائف المجتمع المتطرفة؛ بوصفهم: مشايخ أو طلبة علم!

صحيفة الرياض، ٦ يوليو ٢٠٠٦

السعودية:
تدوين التراث الشعبي تمهيدا لاختلاسه



د. مضاوي الرشيد

يعرف التراث الشعبي علي انه الحاضن لذاكرة الامم ومعظم هذا التراث يتم تناقله بطريقة شفوية وعفوية. عادة يخزنه الكبار في السن الذين يوصلونه الي الاجيال اللاحقة. اشتهر هذا التراث في منطقة الجزيرة العربية حيث اصبح مصدرا من مصادر التاريخ الذي يعتمد عليه الكثير من الباحثين في ابحاثهم التاريخية التي تعني بالشأن الاجتماعي والسياسي والاقتصادي وكذلك امور تتعلق بتعاطي المجموعات البشرية مع محيطها وبيئتها الجغرافية والطبيعية. يخزن هذا التراث مرويات تتعلق بالعلاقة بين الافراد والمجموعات كذلك تخزن هذه القصص المعرفة الشعبية المتعلقة بالحرف والصناعات وطرق توفير العيش وتكنولوجية الانتاج. كذلك تحتضن المرويات الشفوية قصص العلاقات السياسية واخبار النصر والهزيمة وكذلك اخبار الخيانة والمقاومة الي ما هنالك من امور تتعلق بكون الانسان مخلوقا سياسيا يخضع لانماط مختلفة من الهيمنة او الولاء او الاحلاف ويعبر عن ذلك من خلال التراث.

بحكم كون هذا التراث الشعبي تراثا شفويا فهو بطبيعته يصعب تدوينه واحتواؤه من قبل من يريد ان يفعل ذلك.

يتجاوب هذا التراث مع الحاضر وتعاد صياغته حسب الظروف التاريخية، يلجأ لهذا التراث القوي والضعيف، الكبير والصغير المستبد والمستبد به. لذلك هو ينمو ويتكاثر ويزدهر في المراحل العصيبة وكذلك مراحل الرفاهية والرخاء، مثلا نجد ان تجربة الرقيق ارتبطت بازدهار مرويات شعبية متناقلة شفويا من قبل العبيد في مختلف انحاء العالم كذلك نجد ان المهيمن سياسيا او اجتماعيا يطمح لتدوين هذه الهيمنة عن طريق كتابة الارث الشعبي وابعاده عن عفويته المرتبطة بلحظة السرد.

عندما يصبح هذا التراث شأنا مرتبطا بأجهزة الانظمة الحاكمة تحت عنوان الابحاث نستطيع ان نجزم ان المشروع يسخر لاهداف سياسية مركزية بحتة تنطلق من احتياجات النظام السياسي وليس من الرغبة النزيهة لتدوين التراث الشعبي للمناطق المختلفة التي يتكون منها بلد ما. وهذا بالفعل ما يحدث الآن في السعودية حيث نجد ان احد اجهزة النظام السعودي انيط به مهمة تدوين هذا التراث. عندما تصل يد النظام الي التراث الشعبي بحجة تدوينه نعتقد اننا وصلنا الي مرحلة السيطرة علي الذاكرة التاريخية لكل منطقة.

الانظمة الشمولية تصرف الملايين ليس فقط من اجل السيطرة علي الحاضر بل هي تشتاق الي السيطرة علي الماضي عن طريق عملية انتقائية للتراث. هذه العملية ذات هدف واحد هو اسقاط المرويات التي تشكك في مشروع النظام ورؤيته للماضي والتي يبني علي اساسها شرعيته فتختفي المرويات من دواوين النظام وتمحي المقولات الثائرة المقاومة لانواع الهيمنة بكافة اشكالها. تسقط اسماء كثيرة لرواة وغزاة ومقاومين ولا تظهر الا قصص المطبلين المنبطحين للهيمنة السياسية والذين يضفون الشرعية علي هذه الهيمنة.

يأتي مشروع تدوين التراث الشعبي في الجزيرة العربية في مرحلة يبدو فيها النظام انه فقد المصداقية التي بموجبها هيمن علي عقول ابناء المنطقة. فراح يبحث عن سالفة في كل المناطق تحت ذريعة الحفاظ علي هذه السوالف من الضياع والاندثار تحت ضغط المدنية الحديثة والتغييرات الاجتماعية السريعة. مؤخرا حسب مراسل وكالة انباء رويترز وصل تدوين التراث الي اطراف المملكة خاصة منطقة الشمال بالقرب من الجوف وسكاكا المعروفة بتراثها الشفوي الفني والمتنوع ويبدو ان هناك مخططا لتدوين القصائد والمرويات الشعبية في مناطق المملكة الاخري. سيأتي النظام بالرواة ليسردوا قصصهم ومن ثم تدون هذه القصص في مجلدات ضخمة تتصدر صور امراء الثقافة الصفحات الاولي من هذه المجلدات بالاضافة الي بعض الكلمات المصفوفة التي تؤرخ للدور الثقافي لمثل هذه الشخصيات التاريخية وجهدها في سبيل عدم ضياع الذاكرة التاريخية المحلية تمهيدا لعملية اختلاس الذاكرة.

كثير من السوالف والقصائد لن تجد طريقها الي هذه المجلدات الخضراء وستبقي هذه السوالف حبيسة الذاكرة

الشعبية ترددها السنة الكبار علي مسامع الصغار في الاجتماعات الشعبية وفي المدن والواحات والاستراحات. ستتجاوزها المحاولات الرسمية لتدوين الارث الشعبي لانها تعري المقولات الرسمية وتشكك في مصداقيتها.

تؤرخ المرويات الهاربة من سوط الرقيب المدون لحقبات تاريخية لا يريد النظام ان يعترف بها بل يفضل ان يمحيها من الذاكرة التاريخية الجماعية كما محي الاثار والمباني التي تذكره بتاريخ آخر طمسه وقضي عليه تحت سلسلة طويلة من الذرائع.

فبعد هدم المباني والآثار جاء اليوم دور هدم الذاكرة الشعبية تحت ذريعة الحفاظ عليها. مشروع تدوين الموروث الشعبي هو مشروع اختلاس للماضي وتقييده وحصره في مجلدات النظام. عندما يبحث النظام السعودي عن سالفة يدونها سينسي الكثير من السوالف الاخري التي تفضح زيفه وزيف الرواية التي استطاع ان يحفرها في مخيلة الجيل الذي وقع في قبضته عن طريق كتب التاريخ ذات المروية الواحدة التي تطمس مرويات الشعب بكافة اشكالها وانواعها.

تدوين التراث الشعبي في السعودية خطوة تمهد للسيطرة ليس فقط علي الماضي وانما الحاضر والمستقبل. يأتي هذا التدوين في لحظة هشاشة النظام والذي لم يعد يستطيع ان يستهلك الدين في مشروع ارساء شرعيته لذلك هو اليوم يبحث عن اساطير شعبية عله بذلك يحفر اسمه في الذاكرة التاريخية الشعبية بعد ان انهارت مقولاته السابقة.

فبعد ان تشدق بالطهورية والصفاء علي مستوي العقيدة والممارسة نجده اليوم قد تعري من كل نقاء وسقط في وحل السياسة ورمالها المتحركة واحلافها المتغيرة. وها هو النظام اليوم يلهث وراء اللسان الشعبي عله بذلك يلتقط قصيدة مدح واطراء تلفظها شفاه رواة الجزيرة ذوي اللهجات المحلية فتجد سوالفهم طريقها الي موسوعات النظام الجديدة والتي ربما في المستقبل القريب تستخدم كجزء من المناهج التعليمية او كبديل للفكر الديني والذي هو في طريقه الي الانقراض خاصة بعد ان وصلت يد الرقيب الامريكي ومقصه الي اكثر صفحات هذا الفكر.

عملية اختلاس التراث الشعبي عن طريق تدوينه من قبل الاجهزة الحكومية التي تخلط بين البحث والمباحث والذاكرة والنسيان هي عملية سياسية بحتة ذات اهداف واضحة اهمها التأصيل للهيمنة الحالية تحت ذريعة الحفاظ علي التراث من الضياع. المدنية والتمدن لا تؤديان الي اندثار الذات الشعبي. ما يؤدي الي الاندثار هو سوط الرقيب والمدون الآتي من العاصمة الرياض. سيحتفل هذا المدون كالعادة بأسماء البعير والنياق ونغمات الربابة والمهباج وبيت الشعر ومحتوياته وصناعة النعال والحبال وربما وشم النساء ووضع الحنة علي اليدين والكعبين. وربما يذكرنا بتدوين قصصنا الشعبية التي تدين ماضينا وتصورنا كعبدة اوثان واصنام واشجار ثم سيبحث عن سوالف عودتنا وهدايتنا الي الطريق المستقيم علي يد طلائع التوحيد في القرن العشرين.

ما هي السوالف التي سيتجاوزها مدون النظام السعودي؟ وما هو التراث الذي سيبقي رهينا وحبيسا في الذاكرة التاريخية الشعبية ولن يسلم نفسه لسجن الموسوعات القادم؟

التراث الذي سيستثنيه مدون النظام له طابع خاص في كل منطقة من مناطق الجزيرة وعند كل قبيلة من قبائلها وواحة من واحاتها. هل سيدون المدون قصص جدات وامهات الاحساء الشيعيات عن اميرهم السعودي والذي وصفه امين الريحاني بأن اسمه تحول الي فزاعة تستحضرها الأمهات لتخويف الابناء المشاغبين خاصة بعد مشروع اسلمة المنطقة منذ عام ١٩١٣، هل سيدون المدون في حائل مثلا قصص جده المناضل ناصر السعيد الذي اقتنص في بيروت عام ١٩٧٩ واختفي حتي هذه اللحظة. هل سيدون تراثها وسوالفها عن قصص المساجد التي استبيحت وكأنها بؤر كفر وشرك. وفي القصيم هل سيدون المدون مذبحة عالم يدعي ابن عمر والذي سقط رأسه لا لسبب الا لانه رفض الهيمنة السياسية المتمسحة بالدين. وفي بلاد غامد وزهران هل سيدون المدون كيف جوعت المنطقة وخلت الحقول من سنابلها وتحول سكانها من الانتاج الزراعي الي عسكر للسلطان. هل سيدون المدون تراث عبد الرحمن الشمراني وغيره ممن رفض التسلط. وفي الحجاز ماذا سيدون المدون؟ واي تراث شعبي سيسجل خاصة بعد محو المباني والاثار التي وقفت شاهدا علي تاريخها. هل سيدون قصص حرق المكاتب والكتب ام التسلط علي اعلامها ورموزها.

سيصاب مدون النظام بمرض فقدان الذاكرة عندما يحل ضيفا علي مناطق الجزيرة المتنوعة التراث والتاريخ. سينسي المدون قصائد القبائل التي هجرت من ديارها لا لسبب الا لانها رفضت اشكال التسلط المختلفة ومصادرة الارض ومن عليها وما فيها من ارزاق. سيتجاوز المدون ذلك التراث الذي يؤصل لهجرات قسرية متلاحقة ليس تحت ضغط الجفاف ورياح الخماسين بل تحت ضغط القهر السياسي والاكراه الديني الذي ارتبط بمرحلة تأسيس ما يسمي بدولة التوحيد. هل سيدون المدون تراث الانسلاخ عن الوطن والارض وقصائد الحنين الي الاهل ام انه سيتجاهل كل هذا التراث ويذكرنا بملحمة التوحيد المزورة التي اخفي ضجيجها معاناة شعب كامل فرض عليه الخنوع والتبعية بدلا من العزة والاباء؟

سيبقي التراث الحقيقي مدفونا في الذاكرة لكنه لن يقبل بعملية الاختلاس الجديدة والتي تأتي تحت ذريعة الحفاظ عليه من النسيان. ستهرب ذاكرة ابناء الجزيرة من موسوعة النظام للتراث الشعبي لانها تقبع في المخيلة الخصبة الحاضنة لمرويات قديمة يصعب طمسها او اختلاسها من اكبر دور البحث والمباحث.

القدس العربي - ١٢ /٦/٢٠٠٦

السعودية وغاندي فلسطين

تخرج علينا هذه الايام، وفي تزامن مع الهجمة الاسرائيلية الشرسة في غزة والضفة، أصوات من المملكة العربية السعودية تطالب الشعب الفلسطيني بالتخلي عن سلاح المقاومة كليا، ورفع راية الاستسلام لعدم تكافؤ القوي علي الارض بينه وبين الاسرائيليين الذين يملكون رابع اقوي جيش في العالم.

آخر هذه الاصوات كان الأمير تركي الفيصل سفير المملكة في واشنطن، ورئيس جهاز مخابراتها السابق، حيث لخص في خطاب القاه امام المنتدي العربي الامريكي الذي انعقد في واشنطن في اواخر الشهر الماضي، ابرز التحديات التي تواجهها حكومة بلاده هو اقناع الشعب الفلسطيني بان يتخلي عن النضال المسلح ويسلك منهجية المهاتما غاندي، ومارتن لوثر كنغ في اعتماد التمرد والعصيان المدني بدلا من العنف حتي في مواجهة السلاح الاسرائيلي، فالعنف هو سلاح الضعيف اما عدم العنف فهو سلاح القوي.


غاندي الفلسطيني لم يولد بعد!

ان يصدر هذا الكلام، وبهذا الوضوح، عن احد احفاد الملك عبد العزيز آل سعود الذي وحد المملكة بالسيف، امر غريب، ويثير العديد من علامات الاستفهام حول التوجهات الجديدة، وغير المألوفة، لبلد طالما تغني بالجهاد، واعتز برفع رايته، وانطلقت من اراضيه الدعوة المحمدية، وجيوش الفتح الاسلامي.

هذا الكلام ربما يبدو مقبولا لو انه صدر عن بابا روما، او عن الأم تريزا، او حتي عن سلالة المهاتما غاندي، ولكن ان يصدر عن الأمير تركي الفيصل فانه يحتاج الي اكثر من وقفة لمناقشته بالعقل والمنطق والاستناد الي الوقائع التاريخية والسياسية المعروفة.

فالأمير تركي الفيصل هو الذي اشرف، من خلال موقعه السابق، كرئيس لجهاز الاستخبارات في بلاده علي تسليح وتجنيد المجاهدين الافغان، وتسهيل انضمام عشرات الآلاف من الشبان العرب الي حربهم المقدسة لإخراج القوات السوفييتية من افغانستان، وتحرير هذا البلد المسلم من الشيوعية الملحدة.

المملكة العربية السعودية انفقت اكثر من عشرين مليار دولار في حينه لدعم الجهاد الافغاني، وفتحت جميع مساجدها للأئمة والخطباء الذين كانوا يلقون خطبا نارية تأييدا له، وحثا للمصلين للتبرع لنصرته، وللشباب لشد الرحال طلبا للشهادة. وتأسست من اجل هذا الغرض جمعيات ومنظمات اغاثة جري رصد مئات الملايين من الريالات لدعم انشطتها.

الأمير تركي الفيصل لم يطالب الافغان باتباع اسلوب غاندي في العصيان المدني باعتباره الوسيلة الافضل لطرد القوات السوفييتية من بلادهم، رغم انهم اقرب الي الهند من فلسطين، ويجاورونها جغرافيا، وخضعوا للاحتلال البريطاني في الفترة نفسها التي خضعت الهند له.

ونذهب الي ما هو ابعد من ذلك، ونذكّر الأمير تركي الفيصل بأن بلاده لم تطالب الكويتيين، عندما احتلت القوات العراقية بلادهم، باللجوء الي النضال السلمي اللاعنفي، للتعامل مع هذا الاحتلال، بل سارعت الي الاستعانة بأكثر من نصف مليون جندي امريكي بكامل عتادهم، لإخراج هذه القوات، والانتقام من النظام العراقي بالقاء اكثر من مئة الف طن من المتفجرات علي مدنه وقراه، وانفقت حوالي ستين مليار دولار من ميزانيتها الخاصة لتحقيق هذه المهمة.

الأمثلة كثيرة ولا يتسع المجال لذكرها جميعا، وما يصلح للهند ليس من الضروري ان يصلح لفلسطين، ومقابل هذا النموذج الغاندي اللاعنفي هناك اكثر من مئة وخمسين دولة في العالم انتزعت استقلالها من امبراطوريات اكثر قوة من الدولة العبرية، عن طريق الكفاح المسلح.

اننا لا نقول ان هذا الخيار اللاعنفي خيار خاطئ، فالفلسطينيون جربوه اثناء انتفاضتهم الاولي، انتفاضة الحجارة، بل وتفاوضوا مع الاسرائيليين علي حل سلمي وهو ما عرف بعد ذلك باتفاق اوسلو، وتنازلت قيادتهم عن ثمانين في المئة من ارض فلسطين التاريخية مقابل دولة علي عشرين في المئة، ولكن ما حدث هو المزيد من المستوطنات والمزيد من الاهانات وبقية القصة معروفة.

الرد الاسرائيلي الوحشي علي الانتفاضة الفلسطينية السلمية هو الذي طورها الي انتفاضة مسلحة، والحصار العربي الخانق لهذه الانتفاضة هو الذي ادي الي اختراع الصواريخ الحالية التي تقلق الاسرائيليين، وهو الذي اوجد القنابل البشرية وثقافة العمليات الاستشهادية.

نحن علي ثقة ان الأمير تركي وهو الرجل المثقف والخبير، الذي تخرج من جامعة اوكسفورد العريقة، وتتلمذ علي يد والده الراحل الملك فيصل


تركي الفيصل

الذي كان ابرز من رفع راية الجهاد لتحرير القدس المحتلة، واستخدم سلاح النفط بفاعلية لنصرة قضايا الأمة في مواجهة البغي الاسرائيلي، ودفع حياته ثمنا لهذه المواقف، نحن علي ثقة ان الامير تركي يعرف هذه الحقائق اكثر منا، وما يحيرنا هو هذا التغير الكبير في مواقفه ومواقف اسرته الحاكمة، تجاه قضية فلسطين، وقضايا العرب الاخري، وخاصة في العراق.

نأمل ان لا تكون هذه المواقف هي مقدمة لمرحلة قادمة يكون عنوانها فك ارتباط المملكة بهذه القضايا، والانكفاء داخليا لمعالجة همومها الداخلية، وابرزها المواجهات مع تنظيم القاعدة، وهي مواجهات لا تتم علي الطريقة الغاندية علي اي حال بل بالسيف والبندقية.

نتوقع من الأشقاء في السعودية ان يكونوا اول من يسارع لنصرة اهل فلسطين والعراق الذين يواجهون المجازر يوميا، الفلسطينيون علي ايدي العنصرية الاسرائيلية، والعراقيون علي ايدي الطائفية البغيضة وآلة القتل الامريكية.

نفهم ان يوجه الأمير تركي الفيصل النصائح للفلسطينيين لو كانت حكومته تجيش الجيوش لنصرتهم، وتقدم لهم عشر ما قدمته للأفغان او غيرهم، ولكنها لا تفعل حاليا، علي حد علمنا، الا مساعدة الوسطاء للافراج عن الجندي الاسرائيلي الأسير.

في جميع الاحوال نتقدم للأمير تركي الفيصل بالشكر الجزيل علي نصائحه، ونؤكد له ان غاندي الفلسطيني لم يولد، وربما لن يولد، لأن الاسرائيليين ليسوا مثل البريطانيين، ولان ظروف الاحتلال في البلدين مختلفة تماما. فلم نقرأ او نسمع عن محمد درة هندي ، ولم نشاهد هدي غالية هندية تتمرغ في رمال بحر غزة المعجونة بدماء افراد اسرتها التي مزقت اجسادهم قذيفة اسرائيلية.

ختاما نقول بأنه يبدو ان مفهوم الأسرة الحاكمة السعودية للجهاد هو ذلك الذي يمارس ضد اعداء امريكا، ولتحقيق مصالحها الاستراتيجية مثلما حصل في افغانستان والكويت، ولكن عندما يمارسه البعض ضد امريكا مثلما هو حاصل في العراق، وضد اسرائيل مثلما هو حاصل في فلسطين، فإن هذا ليس جهادا، وانما هو عنف ان لم يكن ارهابا، وهذا ما يفسر هذا الحماس للجهاد علي الطريقة الغاندية.

عبد الباري عطوان

القدس العربي ٢٠٠٦/٧/١٢

الشيخ أحمد ناضرين

هو أحمد بن عبد الله بن حسين ناضرين. ولد في عام ١٣٠٠هـ.

عالم فاضل، درّس بالمسجد الحرام. تلقى العلوم عن مشايخ أجلاّء منهم: الشيخ عمر با جنيد والشيخ محمد الخياط، والشيخ عبد الرحمن دهان، والشيخ شعيب الدكالي المغربي وغيرهم.

وكان قد التحق بالمدرسة الصولتية وتخرج منها وأُجيز بالتدريس، فدرّس بالمسجد الحرام، وعقد حلقة درسه في الحصوة التي أمام باب المحكمة، وبجانبه حلقة زميله في الدراسة الشيخ سالم شفي.

تضلّع في الفقه والنحو.

وكان رحمه الله يستولي على قلوب تلاميذه وعقولهم فيغذيها بنور العلم، ويهديها الى سبيل الرشاد، كالنور يهدي الضال وينير الدلج فينسلخ الظلام ويطهر النفوس من أدران الجهل، وكالبوتقة تظهر الذهب فيذهب ما به من حبث.

وكان يقول لطلابه في كل مناسبة: ليست الغاية من العلم أن تعلم فحسب، بل الغاية أن تعمل بما تعلم من الخير، وأن تكون قدوة لغيرك في الخير، ولا تتعلم العلم لتكتمه أو تفخر به، بل لتنتفع وتنفع غيرك.

كان رحمه الله متقشفاً يدعو الى الخشونة، ويقول: اخشوشنوا فإن النعم لا تدوم.

وكان جمّ التواضع يداوي جهل الفظ الغليظ بالحكمة والرفق والوعظ والنصح.

وكان بجانب علمه سديد الرأي، تحدثه في أدق الأمور فيكشف لك ما فيها من دقة ويبين ما فيها من غموض، فإذا بها واضحة جليّة لا تقبل ريبة ولا شكاً. وتلجأ إليه لتجد منفذاً من أزمة وقعت فيها وعقدة أحكم عقدها، فإذا به يدور حولها في رفق ولين فلا تلبث أن تجد لها حلاً يدلك عليه ويرشدك اليه، فإذا بك خارج من الورطة ناجياً لا غبار عليك.

عُيّن قاضياً في المحكمة الشرعية بمكة، وفي أثناء عمله حدثت قصة تعد من المواقف العجيبة والقوية في حياته في القضاء، وتوحي بقدرة في التصرف، وأنه لا يخشى في الله لومة لائم، وهي كالتالي:

كان الشيخ عثمان سفر مغترباً في عهد الحسين، فلما استقرّ الحكم للملك عبد العزيز عاد الى مكة، وكانت له أوقاف بمكة استولت عليها ابنة عمه طيلة غيابه وتصرفت في ريعها، فتقدم بالشكوى الى قاضي المحكمة الشيخ أحمد ناضرين، فطلب القاضي ابنة عمه فأقرّت بتصرفها في الوقف طيلة غياب ابن عمها، ووقعت على إقرارها.

وكان الملك عبد العزيز قد أصدر منشوراً يزعم فيه نصرة المظلوم، فلجأت إليه وادّعت أنها مظلومة، فأمرها بمراجعة القاضي لتخبره بأن الملك وكيلها، فأسرعت الى القاضي واشعرته بأن وكيلها هو الملك عبدالعزيز، فسجّل إقرارها، وأمرها بحضور وكيلها، وفي الموعد المحدد حضر الملك وبصحبته القاضي بن بليهد، فقُرئت الدعوى والإجابة، فحكم القاضي على المرأة بدفع جميع ما تسلمته من ريع الوقف لابن عمها وتسليمه الوقف.

فنظر الملك عبد العزيز الى الشيخ عبدالله بن بليهد، وقال: هذا هو الشرع!

وبعد التنفيذ، وقف الشيخ أحمد ناضرين للملك وسلّم عليه وقال له: إنني ابن بائع لقيمات، ولم أصل الى هذا المنصب إلا بفضل الله ثم بالعلم والتمسك بأهدافه القيمة. إنني منفذ لحدود الله، وأوامر جلالتكم لحماية المظلوم، وهذا لون من ألوان الظلم التي ارتكبته المرأة بظلمها ابن عمها في الوقف، وإنني لم أتصلب في القضية إلا دفاعاً عن الحق ونصرة المظلوم.

ثم قدّم بعدها استقالته، بسبب تدخلات الملك في شأن القضاء.

التحق رحمه الله بمدرسة الفلاح، فكان بصلاحه أداة هداية استنارت بها قلوب طلابه، فكان منهم القاضي العادل، والعالم العامل، والمدرّس المنتج، والموظف الكفء.

رحمه الله ورحم من ترحّم عليه.

توفي رحمه الله بمكة المكرمة في عام ١٣٧٠هـ (١).

---

(١) عبد الجبار، عمر، سير وتراجم، ص ٤٧. وغازي، عبدالله بن محمد، نثر الدرر بتذييل نظم الدرر، ص ٢٤. وقزاز، حسن عبد الحي، أهل الحجاز بعبقهم التاريخي، ص ٢٥٥. والحبشي، ابو بكر بن أحمد بن حسين، الدليل المشير الى فلك أسانيد الإتصال بالحبيب البشير، ص ٤٦. وأبو سليمان، محمود سعيد، تشنيف الأسماع، ص ٥٩. والفاداني، محمد ياسين، قرة العين في أسانيد شيوخي من أعلام الحرمين، جـ١، ص ٤٨.

مناشدة (أبي متعب) مرّة أخرى

سوق الأسهم هو ما يُشغل السعوديين، وليس حرب لبنان!

لا تُسبب أحداث لبنان قلقاً كبيراً لدى معظم السعوديين بقدر ما يسببه انخفاض سوق الأسهم!

هناك قلق بلا شك (بسبب) لبنان، ولكن ليس (على) أو (من أجل) لبنان.

الحكومة قلقة.. لأن حزب الله وسوريا ومن ورائهما إيران قلبوا الطاولة عليها وعلى حلفائها المحليين والدوليين. وهي قلقة من تعاظم الدور الإيراني المتصاعد والقادم من بوابة النضال من أجل فلسطين. ويتصل هذا القلق مع قلق مصر والأردن وبعض دول الخليج.

هذا القلق عبر عنه بانفجار مدوّ، من خلال ما صرّح به مصدرٌ سعودي (مسعول) اتهم فيه حزب الله وحماس بالعناصر المغامرة، وحملها مسؤولية إشعال الأزمة ومسؤولية البحث عن حلّ. وعبّر عنه في مؤتمر وزراء الخارجية العرب الفاشل حتى في إصدار بيان. كما عبّر عنه من خلال نشر عدد ضخم من المقالات ضخّته الصحافة السعودية لكتاب (أغلبهم موالون للسلطة، أو معادون لما يسمى بحركات الإسلام السياسي). وقاد الحملة في الخارج جريدة الشرق الأوسط وموقع إيلاف وقناة العربية.

وهناك قلق طائفي/ عقدي/ وهّابي يتناغم مع قلق صانع القرار السياسي، تم التعبير عنه في منتديات الإنترنت. جذر مشكلته أنه يرى في أي مكسب يحققه حزب الله (عبر مقاومة اسرائيل من أجل فلسطين) مكسباً طائفياً للشيعة، وبالتالي لا يجب أن ينتصر الحزب، ولا سوريا من خلفه، ولا إيران من خلفهما معاً. الأصل كما يفصح موقع الساحة السلفي عن ذلك، هو أن الشيعة أخطر من اليهود وأسوأ، والأصل أن نصر الله عميل لليهود وحامي بوابتها الشمالية، ومنطق هؤلاء لا يتسم بالعقل حتى ولو كانت كل الشواهد اليومية تخالفه.

ولذا فُتحت معركة طائفية واسعة على حزب الله من أول يوم اختطف فيه الجنديين الإسرائيليين، ولازال حزب الله بنظر الوهابيين (حزب الشيطان) و(حزب اللات).. ونصر الله مجرد (عميل لليهود والنصارى) و (قاتل للسنّة!).. ولذا فإن أهم شيء لدى هذا التيار - كما يكتب في منتدياته - أن ينصر الله اسرائيل على الحزب الرافضي الخبيث، او على الأقل أن يقتتل اليهود والشيعة ويخرج (المسلمون) من بينهم سالمين.

وهناك قلق ثالث يأتي من بعض المتسيبين الذين خسروا صيفهم هذا العام في لبنان!

وهناك قلق رابع من بعض المستثمرين في لبنان، وبينهم أمراء سعوديين، لهم استثمارات كبيرة خاصة في السوليدير.

عدا عن هذا، فقد تعود المواطن السعودي المخملي، كما باقي العرب صورة الدم والقتل والدمار، فلم تعد الصور الحية التي تنقلها الفضائيات تحرّك شغاف القلوب، أو تحيي ضميراً مضى على موته عقوداً طويلة.

هناك أمرٌ أخير أقلق السعوديين بجدّ هذه المرّة!

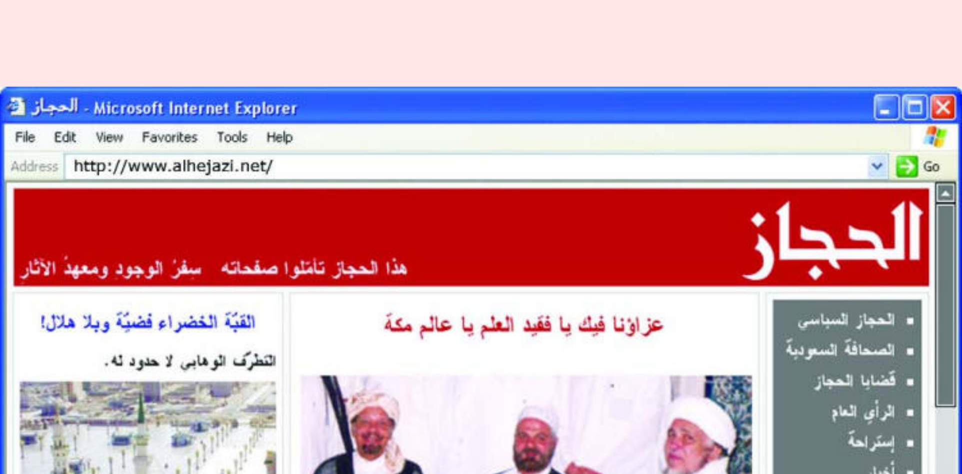
فقد قيل بأن الهبوط في سوق الأسهم سببه ما يجري في لبنان، هذا ما قالته وروجته قناة العربية. إذن فحزب الله مسؤول عن هذا أيضاً! مع أن أسعار النفط وصلت أسعارها الى ٧٨ دولاراً للبرميل، وكان يجدر بهم أن يشكروا للحزب هذه الفضيلة على الأقل!

لكن الحقيقة أن السوق السعودية كانت تتجه الى الهبوط قبل حرب لبنان القائمة، ولم يكن ربط ذاك الهبوط بالحرب إلا ذريعة فارغة، فالسوق مقدّر لها الهبوط ربما الى أقل من ثمانية آلاف نقطة، وكانت الدلائل واضحة قبل اشتعال الحرب بأسابيع.

المهم.. أن أحداً لم يطلب من حكومته نصرة لبنان، فكلهم متفقون أن يقلع اللبنانيون شوكهم بأيديهم (يستاهلون). فهم إما شيعة كفرة أو مسيحيين فسقة أو سنّة متهتكين! في الحقيقة طالب بعض (أبناء التوحيد الوهابي) الحكومة بأن لا تصرف قرشاً على لبنان.. وصفّق النجديون العاقلون لحكومتهم النجدية على موقفها العبقري من حزب الله وحماس.

لكن التيار (الوهابي) الذي لم يؤلمه ما يجري في لبنان، آلمه ما يجري لسوق الأسهم، فكتبوا لأبي متعب (الملك عبد الله): مسّنا وأهلنا الضرّ!

فتدخّل يا أبا متعب وأنقذ السوق، فهذا خير من تدخلك لتنقذ شعب لبنان وشعب فلسطين ومقاومتهما.



الحجاز

هذا الحجاز تأملوا صفحاته سفرُ الوجود ومعهدُ الآثار



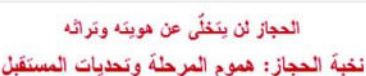




عزاؤنا فيك يا فقيد العلم يا عالم مكة



ما أظن أن سكان أم القرى وما جاورها قد أصابهم فزع وذعر كما أصابهم نبأ فقدان عالم مكة ورمزها وسيد أهلها، السيد الجليل، والعالم الكبير، السيد محمد بن علوي مالكي الحسني، الذي رحل عنا ونحن في أشد الحاجة لوجوده بيننا.



الحجاز لن يتخلّى عن هويته وتراثه

نخبة الحجاز: هموم المرحلة وتحديات المستقبل



زعيم الحجاز الديني: تشكيل مؤسسة غير وهابية

من نافلة القول التأكيد على أن (الحجاز) وقد سبق له أن كان دولة تتمتع بكل أجهزة الدولة الحديثة هو الأكثر إخافة لحكم النجديين الوهابيين من أن يفلت من بين أيديهم، فيخسروا مكانتهم الدينية، وتبقى دعوتهم المتطرفة في حدود صحرائها، لا تتمتع بغطاء الحرمين الشريفين وإدارتهما، واللذان من خلالهما يتم فرض المذهب الوهابي وتضليل العالم الإسلامي، بل ومن تحت ذلك الغطاء تتم ممارسة أبشع وسائل التدمير لتراث الحجاز وتراث المسلمين.

وإذا كانت أموال النفط قد أمدّت الحكم السعودية ودعوته الدينية المتطرّفة بزخم غير عادي لم يتأتّى لأي دعوة أخرى في العهد الحديث، فإن النفط نفسه ليس مضموناً الى الأبد مادامت سياسات النجديين النقيضة لكل ما هو وطني ولكل ما هو عدالة ومساواة، قائمة ومستمرة.. فالنفط ومنطقته قد تذهبان أيضاً، بالرغم من الشعور المغالي فيه بالقوة الذي يبديه متطرفو الوهابية وآل سعود على حدّ سواء، والذي يظهر وكأن الدنيا والعالم قد توقف عندهم وغير قابل للزوال.

(الدين والملك توأمان)

التحالف المصيري بين الوهابية والعائلة المالكة

كان العامل الديني القوة التوحيدية الفريدة الذي نجح في تشكيل وحدة اجتماعية وسياسية منسجمة في منطقة نجد. فقبل ظهور الدعوة الوهابية

القبّة الخضراء فضيّة وبلا هلال!

التطرّف الوهابي لا حدود له.

إنه مرضٌ حقيقي مختزن في صاحبه، قد يوجهه الى الآخر المختلف في الوجهة الدينية او المناطقية، لكنه لا يلغي حقيقة أن المريض بالتطرّف لا يخرب بيت الآخر بل ينتهي بتخريب بيته. لقد بدأ التطرف في المملكة ضد المواطنين الآخرين غير الوهابيين، فساموهم العسف والظلم وهدر الحقوق والكرامة، وكانت الحكومة تؤيد ذلك وتشرعن الفعل الطائفي المتطرف،

معالم وآثار يهدمها الوهابيون

المساجد السبعة.. قيمة لها تاريخ



مسجد سلمان الفارسي

من المعالم التي يزورها القادمون إلى المدينة المساجد السبعة، وهي مجموعة مساجد صغيرة عددها الحقيقي ستة وليس سبعة، ولكنها اشتهرت بهذا الاسم، ويرى بعضهم أن مسجد القبلتين يضاف إليها؛ لأن من يزورها يزور ذلك المسجد أيضاً في نفس الرحلة فيصبح عددها سبعة.

وهناك روايات حديثية لابن شبة تحدث فيها عن مسجد الفتح وعن عدة مساجد حوله. وقد روى عبدالله بن عمر رضي الله عنهما (أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى في تلك المساجد كلها التي حول المسجد

My Computer

الحجاز على الانترنت http://www.alhejazi.net



لوحة للفنانة صفية بن زقر